جامعـــة بسكـــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الاستراتيجيات الأمريكيـة

فـي إدارة النزاع العراقي

2014-2003

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالـب:

الأمير بن بلاط

إشـراف الدكتور:

فوزي نور الدين

لجنة المناقشة

الاســـم واللقـــب	الدرجـــة العلميـــة	الصفـــــــة
باري عبد اللطيف	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
فوزي نور الدين	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا و مقررا
باهي سمير	أستاذ مساعد - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر و عرفان

و نحن في نهاية هذا المشوار العلمي، يكون لزاما علي أن أتقدم بأسمى معاني الشكر، العرفان و التقدير إلى أشخاص كان لهم الفضل علي لإتمام هذا العمل كتتويج لموسمين من التحصيل العلمي.

إذ أخص في ذلك الأستاذ المشرف الدكتور/ **فوزي نور الدين** منارة العلم و الأخلاق، الذي لم يدخر جهدا في تقديم توجيهاته القيمة منذ البداية لإنجاح هذا العمل.

كما أتقدم بأعلى درجات التقدير إلى السيد/ عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية الأستاذ الدكتور/ **عزري الزين** لما يبذله من جهود لترقية البحث العلمي على مستوى الكلية.

الدكتورة/ **حروري سهام**، التي لم تبخل علي باستشاراتها و توجيهاتها القيمة في مختلف مراحل إعداد هذا البحث فكانت نعم المرافق في ذلك.

لا يفوتني أن أتقدم كذلك بالشكر و التقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية واخص بالذكر الأستاذ/ **عاشور عبد الكريم** و الدكتور/ **باري عبد اللطيف**، دون نسيان الأستاذ/ **باهي سمير**، على كل المجهودات المبذولة.

و أكون مجحفا إذا نسيت زملائي و زميلاتي في الدفعة، فلهم كل الشكر و الاحترام على حسن المعاملة، متمنيا لهم التوفيق في دراسات أعلى.

إلى الجميع أقدم تشكراتي الخالصة.

إهـــداء

يقول الله عز و جل في الآية 23 من سورة الإسراء: بسم الله الرحمان الرحيم **"وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّل مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً "** صدق الله العظيم.

أهدي هذا العمل المتواضع، لأعز الأشخاص لدي أبي و أمي الكريمين حفظهما الله و الذين سهرا الليالي لأحقق النجاحات و أنال العلا، ليفخرا بي فاللهم لا تحرمني رضاهما.

كما أهدي عملي أيضا إلى أخوتي و أخواتي الذين يسعدون لأكون مثالا يحتذى به في رفع التحدي و المثابرة في إنجاز الأعمال.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

الطالب: الأمير بن بلاط

مقدمة

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في الإستراتيجية العالمية على الرغم من عوامل الضعف في النظام الأمريكي من جهة، وتباين اتجاهات النظام الدولي من جهة ثانية فقد تمكنت أمريكا من فرض قوتها الأحادية على العالم في فترة كانت فاقدة فيها لآليات الهيمنة الحقيقية على مختلف مناطق العالم.

وعلى اعتبار أن أمريكا تستند دائما في إستراتيجيتها على وجود عدو كبير، فقد أدى زوال الخطر الشيوعي بتفكك الاتحاد السوفيتي باستحداثها العدو الجديد وما ساعدها على ذلك هو أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي مثلت الحدث غير المسبوق في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وعليه أعلنت أمريكا الحرب على الإرهاب الدولي عل أساس أنه يمثل أعمال عنف تهدد داخل أمريكا ومختلف دول العالم. وبناء على ذلك قامت بتحويل حربها على الإرهاب إلى حروب إقليمية بهدف ضمان الأمن الدولي والحفاظ على الأهداف الاستراتيجة الأمريكية، وقد كانت الحرب الأمريكية على العراق المثال الأبرز على ذلك.

أهمية الدراسة:

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى إعادة ترتيب أمريكا لأولوياتها على المستوى العالمي فكان إعلان الحرب على الإرهاب أولى أولوياتها، وهو ما ساعدها على التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتمرير سياسات تتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية خاصة مع الدول التي تعارض السياسة الأمريكية.

وقد استعمل المحافظون الجدد تلك الأحداث كذريعة لفرض توجهاتهم عن طريق القوة العسكرية أو سياسة التدخل والغزو في ظل انهيار مبدأ توازن القوى وفوضى العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة من أخل ضمان البقاء.

إن الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة قائمة على إعادة بناء أولوياتها واتجاهاتها في فترة شهدت تحولات جيوسياسية غيرت مسار العلاقات الدولية، لان انتصار قيم اللبرالية أنتج صيغا جديدة للتعامل الدولي منها اعتماد العولمة مشروعا عالميا، وتبني النهج الديمقراطي الغربي. أي ضرورة الإصلاح الليبرالي والديمقراطي.

بالإضافة إلى أن مضمون العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على مفهوم الحرب الاستباقية والوقائية الذي تم توظيفه من أجل التدخل في كل من أفغانستان والعراق. ومن ثم إعادة صياغتها للمعادلة الجيوساسية الدولية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في أهداف علمية وأهداف عملية

أهداف علمية:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– استقراء الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعتمد على الواقعية والأحادية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

– تحليل الصيغ الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية القائمة عل الشرعية الدولية والشراكة الشاملة من جهة، وتبني الأحادية القطبية المتمركزة على الذات من جهة ثانية.

أهداف عملية:

تتحدد في:

– تتبع التحدي الجديد والمتمثل في الإرهاب الذي غير الرؤية الإستراتيجية الأمريكية ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

– تحليل الحرب الأمريكية عل العراق عام 2003 للوقوف على تحولات الاستراتيجية الأمريكية في إدارة النزاعات بعد الحرب الباردة، وتحديدا النزاع العراقي من 2003إلى 2014.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

تتمثل الأسباب الذاتية في الميل إلى دراسة المواضيع المتعلقة بالنزاعات الدولية والدراسات الإستراتيجية لاسيما ما يتعلق بالدول الكبرى.

أما الأسباب الموضوعية فهي الكشف عن مضمون الإستراتيجية الأمريكية على اعتبار أنها القوة الأولى في العالم، والوقوف على العوامل الكامنة وراء الاحتلال الأمريكي للعراق.

الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها كمنطلق للدراسة:

– دراسة حسن حافظ رهيب الموسومة بـ: استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط المنشورة في مجلة دراسات دولية في العدد 46 (د.س.ن)، وقد انطلقت من عدم تمكن إدارة جوج بوش الابن من تحقيق الأهداف المسطرة، و هو ما جعلها تغير من إستراتيجيتها بتبني خيار القوة الناعمة.

– دراسة أليكس كالينكوس المعنونة بـ: الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية الصادرة عن مركز الدراسات الاشتراكية بمصر (د.س.ن)، التي ناقشت مسألة السعي الأمريكي للهيمنة على العالم نتيجة لتفوقها العسكري وتوصلت إلى أن الإخفاقات الأمريكية في الشرق الأوسط فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب في أفغانستان والعراق قد يحول دون ذلك

إشكالية الدراسة:

تركز الرؤية الإستراتيجية الأمريكية على تغيير هيكل النظام الدولي، وقد تم تغيير قواعد إدارة العلاقات الدولية ، وتغيير الأنظمة في بعض دول العالم من أجل إحكام سيطرتها عليه بفرض الأحادية ونشر الحرية خاصة في منطقة الشرق الأوسط الذي يعتبر نقطة الارتكاز في العمل على إقامة نظام دولي جديد الأمريكية، وانطلاقا من ذلك كان التدخل العسكري في العراق سنة 2003، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي طبيعة التحول في الإستراتيجية الأمريكية لإدارة النزاع العراقي منذ 2003 ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المرتكزات النظرية للاستراتيجيات الأمريكية؟
- هل غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من استراتيجياتها؟
- هل كان غزو العراق حلا استراتيجيا أم خطأ فادحا؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

أ- الفرضية الرئيسية:

التحول في الاستراتيجية الأمريكية لإدارة النزاع العراقي يحكمه تغير مفهوم القوة.

ب- الفرضيات الفرعية:

- التفوق العسكري هو أساس التدخل العسكري الأمريكي في العراق.
- يرتبط تبني الاستراتيجية الأمريكية في إدارة النزاع العراقي باستحداث التدخل عن طريق القوة الناعمة.

منهجية الدراسة:

طبيعة الموضوع اقتضت الاعتماد على:

أ- المناهج:

- منهج دراسة الحالة: بتركيز الدراسة على النزاع العراقي، والاستراتيجيات الأمريكية في إدارته
- المنهج التاريخي: من خلال تتبع سيرورة النزاع في الفترة الممتدة بين 2003-2014.
- المنهج الوصفي: كون هذا المنهج هو الكفيل بتوضيح و فهم العلاقة بين مختلف المتغيرات المتحكمة في تحول استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة النزاع العراقي بعد التطرق إليها.

ب- الإقترابات:

- اقتراب صنع القرار: انطلاقا من القرارات الأمريكية تجاه النزاع العراقي.

تقسيم الدراسة

معالجة الإشكالية المطروحة استوجبت تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تطرق الفصل الأول من خلال ثلاثة مباحث إلى الإطار المفاهيمي و النظري لمفاهيم الدراسة والمتمثلة في النزاع الدولي، إدارة النزاع الدولي ثم النظريات الإستراتيجية لإدارة النزاعات الدولية.

الفصل الثاني تناول الاستراتيجيات الأمريكية لإدارة النزاعات الدولية و ذلك في ثلاث مباحث تضمنت المرتكزات النظرية للإستراتيجية الأمريكية، الاستراتيجيات الأمريكية التقليدية ثم الاستراتيجيات الأمريكية الحديثة.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص للاستراتيجيات الأمريكية لدارة النزاع العراقي، حيث تتطرق المبحث الأول إلى إستراتيجية إدارة النزاع في الفترة 2003-2006 ، أما المبحث الثاني فقد تناول إستراتيجية إدارة النزاع في الفترة 2007-2014 ليصل المبحث الثالث إلى تقديم رؤية مستقبلية للاستراتيجية الأمريكية في العراق

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم النزاع الدولي.

المبحث الثاني : مفهوم إدارة النزاع الدولي.

المبحث الثالث: النظريات الاستراتيجية لإدارة النزاعات الدولية.

يأخذ الصراع في معانيه المتعددة مفاهيم و تعاريف تشمل مواضيع النزاع و الأزمات و الحرب و يمثل هذا المفهوم نوعا من الأزمة التي تسعى من خلاله إلى إيجاد حلا لإدارة ذلك النزاع وفق مقاربة قانونية و وساطة سياسية و دبلوماسية، كما تسعى إدارة النزاع الدولي إلى استعمال العديد من الوسائل للحل الأزمة استنادا لنظريات و استراتيجيات المنهج على افتراض مفاده أن النظام السياسي الدولي المبني على أساس مبدأ السيادة القومية أو الوطنية بشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى و الصراعات الدولية و القضاء على هذه الصراعات الدولية أمر ضروري.

و بتعدد النزاعات الدولية أخذت السياسة الأمريكية منعطفا جديدا حول السيطرة على الوضع من خلال تطبيق منهج خاص يمثل الحوار و الطرق السلمية ليس كالنزاع الذي يدار بالسلاح التقليدي، كما تم الاعتماد على معايير تهدف إلى الحد من ذلك النزاع بطرق تخدم مصلحتها لداخلية و الخارجية.

إن اعتماد السياسة الأمريكية على إستراتيجيات و نظريات مكنتها من تحديد قوتها عالميا و دوليا جعلت من مبادئها في تسير شؤون النزاع الدولي يظهر بمجالات عديدة سياسية و اقتصادية و عسكرية و تغيرت كلها على حساب الظروف القائمة عليها و تمثلت في أهم نقاط الدفاع عن حالتها كقوة عالمية ضد أي مؤشر يهدد كيانها.

المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي.

يأخذ الصراع في معانيه المتعددة مفاهيم و تعاريف تشمل مواضيع النزاع و الأزمات و الحرب و يمثل هذا المفهوم نوعا من الأزمة التي لن تقوم عليها هيئة تسعى من خلاله إلى إيجاد حلا لإدارة ذلك النزاع وفق مقاربة قانونية و وساطة سياسية و دبلوماسية، كما تسعى إدارة النزاع الدولي إلى استعمال العديد من الوسائل للحل الأزمة تطبيقا للنظريات و استراتيجيات تخص مجال النزاع الدولي الاحتواء و الردع الذي شهدته أغلب مستعمرات العالم، و يعتمد هذا المنهج على افتراض مفاده أن النظام السياسي الدولي المبني على أساس مبدأ السيادة القومية أو الوطنية بشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى و الصراعات الدولية و القضاء على هذه الصراعات الدولية أمر ضروري.

المطلب الأول: تعريف و أنواع النزاع الدولي

أولا: تعريف النزاع الدولي:

لا يوجد اتفاق بين المختصين على تعريف واحد لمصطلح النزاع (Conflit). ويعود سبب هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع الدولي. فالغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسة حالة، وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه وباستخدام قواعده في دراسة وتحليل حالات أخرى. [1]

لهذا سنحاول التطرق من خلال هذا العنصر إلى تحديد عدة تعاريف و مفاهيم لمصطلح النزاع الدولي، مع إبراز علاقته ببعض المفاهيم المشابهة و الفرق بينه وبين هذه الأخيرة.

هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلا) (حسب تعريف جون بورتون John BURTON). [2]

إن الدول في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد و الجماعات و الدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها و القضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنها تعمل على التحرر

---

[1] حسين قادري، النزاعات الدولية، دراسة و تحليل النزاعات الدولية، منشورات خير الجليس, باتنة، 2007، ص10.

[2] إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة قسنطينة، د س ن، متاحة على الرابط:http://boulemkahel.yolasite.com /، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12 على الساعة 23:55.

من التهديد (الأمن حسب باري بوزان Barry BUZAN)، و هنا يكون النزاع متعلق بفكرة الأمن و مقتضياته[1].

كما أن البعض يرى أن النزاع هو وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة، ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب – كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف.

وعموما يرى كثير من المفكرين، أن هناك تصورين للنزاع، الأول موضوعي و الثاني ذاتي:

أ– **التعريف الموضوعي:** ينظر هذا الاتجاه للنزاع على أنه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة النزاع، و عليه فالنزاع "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف و الرؤى". [2]

كما يعبر كينيث بولدينغ (Kenneth BOULDING) عن هذا الوضع بقوله : " حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته". [3]

ب – التعريف الذاتي: النزاع هو إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، [4] فالنزاعات حالة مرضية عرضية و ليست طبيعة متأصلة، و بالتالي يمكن العمل على حلها و القضاء على أسبابها.

بالتالي فالنزاع هو عبارة عن حالة ذاتية لموضع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية).

يقول جون بورتون (John BURTON) : "أن نزاعا يبدو انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح و يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".[5]

---

[1] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص10.

[3] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[4] حسين قادري، مرجع سابق، ص11.

[5] عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 ص37 .

كما قدم جون غالتونغ (John GALTHUNG) في هذه النقطة ما يعرف بمثلث النزاع، حيث ينظر إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، و أطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه : زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، زاوية السلوك.

أ – **زاوية التناقض (Contradiction)** : الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف و المصالح بين الأطراف.

ب – **زاوية حالة الإدراك (Perception)** : تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة و غير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، و التصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.

ت – زاوية السلوك (Behaiviour) : يمثل السلوك المكون الثالث في مثلث النزاع، حيث يشير إلى تبلور التناقض و الرؤية إلى سلوك على أرض الواقع عادة ما يجسد في شكل تهديد أو قهر و استخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل و في حال توفر فقط المكون الأول و الثاني دون ظهور سلوكات، يعتبر النزاع كامنا أو هيكلي. [1]

و في تعريف آخر" أن النزاع الدولي هو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية ، هذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات و سياسيات تختلف أكثر مما تتفق ، و على الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب " . [2]

يعرف ناصف يوسف حتي النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي، كالتالي:

لغة : مصطلح النزاع يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل كلمة Conflictus والتي تعني الصراع والنزاع وصدام وتضارب، شقاق، قتال.

ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة : تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي..إلخ.

اصطلاحا : يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات" [3].

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 83.

[2] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص327.

[3] نفس المرجع، ص327.

بينما يذهب إسماعيل صبري مقلد، إلى استخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع ويعرفه بتعريف شامل بقوله: "الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة" [1].

نلاحظ من خلال هذا التعريف، أن المحاور الأساسية في النزاع الدولي هي:

- أنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الاختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها.
- أنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظا على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها.
- طبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.
- وفي كل الحالات فإن هذا التناقض والاختلاف لا يخرج عن دائرة النزاع الدولي الذي لا يصل إلى استخدام الوسائل العسكرية لحسمه، وإلا تحولنا من النزاع الدولي إلى الحرب المسلحة، وهي مجال آخر من الدراسات الأكاديمية تخص الدراسات العسكرية والاستراتيجية، وتمثل هذه الحالة النقطة القصوى أو الأعلى في مراحل النزاعات الدولية.

كما يعرف كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النزاع الدولي من الناحية الاصطلاحية بقولهما: "يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك".

فالتعريف هنا لا يخرج عن المحاور الكبرى للنزاع الدولي، أي سعي كل طرف لتحقيق أهدافه المتناقضة مع أهداف الطرف الآخر، أو قد تبدو متناقضة حسب تعبير الكاتبين، مما يؤدي إلى الانخراط بشكل واع في العملية النزاعية لتحقيق الهدف المنشود.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص223.

يقدم كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف في كتابهما تعريفا للنزاع الدولي قدمه الباحث الاجتماعي لويس كوسر، الذي يحدده : " بأنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم" [1].

النزاع الدولي و علاقته ببعض المفاهيم المشابهة:

أ- النزاع و الصراع (Struggle):

يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أوConflict باللغتين الفرنسية والانجليزية، إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

كما أن إشكالية استعمال مفهوم النزاع أو مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، وأحيانا عند عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية. [2]

لذا تعتبر محاولة الاجتهاد في وضع حدود بين مفهومي النزاع والصراع مسؤولية منهجية تشير ضمنيا إلى تبرير تبني مفهوم النزاع بدل الصراع، رغم أن كلا المفهومين يثيران حساسية سياسية. [3]

لقد قدم عدنان السيد حسين تمييزا مهما بين الصراع والنزاع مستوحى من الموسوعات العربية والأجنبية فالنزاع هو التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم . أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر. لذا يشير النزاع إلى"الاختلاف"، أو "التعارض"، أو "التنافس في الأفكار" أما الصراع فينطوي على "جدال عنيف " أو" كفاح ضد الغير"، وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع. [4]

هناك من يعرف" الصراع بأنه التعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية"، كما أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985، ص 140.

[2] عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، لبنان، مطبعة سيكو، د س ن، ص 17.

[3] أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية –العربية، 1945 – 1981 :- دراسة استطلاعية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 29.

[4] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 18 .

إذن قد يتحول النزاع إلى صراع شامل في حالة تدخل أطراف أخرى خارجية للتأثير على نمطه أو إذا استخدم أطراف الصراع وسائل من شأنها إضفاء أبعاد ايديولوجية أو عقائدية على موضوع النزاع بما يمكن أن يؤجج المشاعر القومية لمواطنيها، وقد لا تجد الدولة مفرا من السير قدما في هذا الاتجاه الصراعي بما لا يتيح لها إمكانية التراجع مرة أخرى حيث التراجع هنا قد يؤدي إلى إحباطات داخلية لمواطنيها يمكن أن يكون لها رد فعل عدواني من قبل المواطنين أنفسهم بما يهدد كيان الدولة أو الاستقرار السياسي فيها، لذا فإن إضفاء أي بعد لا تحتمله المشكلة محل النزاع قد يؤدي إلى تطور هذا النزاع ليرقى إلى مرتبة الصراع. [1]

يتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة.

يذهب في هذا الاتجاه العديد من الباحثين والمختصين العرب لإيضاح هذا التمييز والأخذ به، حيث يرى كمال حماد أن مفهوم النزاع عموما يتناول" خلاف حاد وتاريخي
حول منافع محددة مثل حدود، مياه، أو ثروات طبيعية بين دولتين يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية وغالبا ما يكون النزاع بين الدول حول الحدود، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما مفهوم الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن أن يكون موضوع الصراع حدودا أو ثروات طبيعية، ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا." [2]

كما يذهب فريق آخر إلى اعتبار أن الصراع هو "حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات، إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات". [3]

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، حيث ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ما أسماه ادوارد آزار (Edward Azar) "النزاعات الاجتماعية المرجأة" "Protected conflicts " أو الممتدة، التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر

---

[1] جمال سلامة علي، أصول العلوم السياسية، اقتراب واقعي من المفاهيم و المتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية 2003، ص 249.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص 12

[3] نفس المرجع، ص ص 19- 20.

"النحن" و"الهم" كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين، ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك [1]

يرى إسماعيل صبري مقلد أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات. [2]

كما يرى ناصف يوسف حتى، أن النزاع يحدث عادة نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة وعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. [3]

ب- النزاع و الحرب (War):

يرتبط بذكر مصطلح النزاع الكثير من المفاهيم التي تستخدم في كثير من الأحيان كمصطلحات مترادفة، غير أن التدقيق في طبيعتها يفرض بعض أوجه الاختلاف بينها و بين مفهوم النزاع، و يعتبر مصطلح الحرب من بين هذه المفاهيم التي تستخدم خطأ للتعبير عن حالات النزاع المختلفة.

و يمكننا تحديد أوجه الاختلاف بين الحرب و النزاع فيما يلي:

يعتبر مفهوم النزاع أشمل و أكثر تعقيدا من مفهوم الحرب، [4] لأن هذا الأخير يستخدم للتعبير عن حالات التصادم التي تتضمن استخدام العنف المادي كالسلاح، في حين أن النزاع يشمل حالات التناقض و الاختلاف حتى دون وجود العنف المادي.

على هذا الأساس تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين و الأعراف الدولية، و يكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في النزاع (هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية و الثورات الداخلية (تعريف تقليدي) [5].

---

[1] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، 1985، ص327.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 213.

[3] حسين قادري، مرجع سابق، ص 11.

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 07.

[5] نفس المرجع، ص 6.

كما يعرفها "برتراندراسل" بأنها: " نزاع بين مجموعتين أو أكثر، تحاول كل منهما قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له" [1] ، أما غاستون بوتول فيقول: " الحرب هي نضال مسلح ودام بين جماعات منظمة " [2]

يقدم كل من " دايفيد سينغر / كارل دويتش / إلفن سمول" تعريفا دقيق للحرب، اعتمدوا في وضعه على معايير كمية تتضمن وجود ثلاثة شروط:

1- وجود ألف قتيل كحد أدنى في السنة من العسكريين خلال المعارك (العسكريين كل من يحمل السلاح و ليس المنظمين رسميا لجيش نظامي). [3]

2- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب لنشر القوات المسلحة، و اعتماد الخطط للقتال و السلم.

3- وجود تغطية شرعية : من خلال وجود دولة أو وحدة سياسية معينة تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية عن الدولة.

4- الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة و مستوى من مستويات النزاع. و تعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.[4]

جـ- النزاع و التوتر (Tension):

يعرف عبد العزيز جراد، التوتر باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه "حالة شك يهدد بالقطيعة." [5] وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

حسب "مارسال ميرل" التوتر هو:" مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة".[6]

يختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. و التوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار

---

[1] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[2] بوتول غاستون، "هذه هي الحرب"، ترجمة محمد قنواتي، القاهرة، منشورات عويدات، 1981، ص 42-43.

[3] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 295 .

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص07.

[5] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص95.

[6] ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، المستقبل العربي، 1986، ص 499.

النزاع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب الصراع، [1] الى جانب ذلك فإن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع، طالما أنه توتر على عملية صنع القرار، يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون (العلاقات الجزائرية المغربية حاليا). بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون ولكن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف[2]

إنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب هولستي Holisti في هذا الإطار إلى أن العداوة Antagonism والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة. أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف، كما أن الأطراف التي تعرف توتر في علاقاتها لم تدرك بشكل كامل وجود تعارض أو اختلاف صريح بين مصالحها (حالات النزاعات الكامنة).[3]

د- النزاع و الأزمة (Crisis):

يعرف "تشارلز ماكليلاند" الأزمة بأنها: " عبارة عن تفجرات قصيرة، تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها و تتميز أيضا بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها" [4]، كما يعرفها تشارلز هيرمان (Charles Herman) بأنها " تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير".

كذلك تعرف الأزمة بأنها "تحول فجائي عن السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة." [5]

---

[1] جيمس دورتي، مرجع سابق, ص140.

[2] نفس المرجع، ص141.

[3] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[4] جيمس دورت، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 120.

[5] عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث، (حلول عملية – أساليب وقائية)، القاهر، مركز القرار للاستشارات، 1997ص 39.

كما يعرفها جون سبانيير (John Spanier) بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب". [1]
من التعاريف المقدمة للأزمة الدولية أيضا أنها "موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف."

يتضح أن الأزمة تحمل ثلاث خصائص رئيسية:

- عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- عنصر التهديد: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن استخلاص أن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد، كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب. [2]

ثانيا: أنواع النزاع الدولي:

إذا توقفنا عند هذا الحد من التعريفات المقدمة للنزاع الدولي من حيث أن هناك بعض النقاط المشتركة في تلك التعريفات، والقائمة على التناقض، التصادم، الاختلاف والتنازع بين طرفين أو أكثر بسبب الإرادات والأهداف المتعلقة بالموارد والإمكانيات وعناصر القوة والقيم، أي حول عناصر القوة المادية وعناصر القوة القيمية، فإن التحليل هنا يقودنا لتحديد أشكال (أنواع) و مصادر(أسباب) هذه النزاعات كما تبينها التعريفات.

1- أنواع النزاع الدولي:

من الصعب الحديث عن أنواع و أشكال النزاعات الدولية، نظرا لوجود معايير عديدة مستخدمة في التحليل، فضلا على عدم تطابقها مع بعضها البعض، هناك من يستخدم أسلوب التمييز بين أطراف النزاع الدولي، و هناك من يستخدم القضايا المطروحة في النزاع، بينما ذهب بعض المحللين إلى تصنيف

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص 21.
[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا و أزمات دولية معاصرة، الإسكندرية، الجامعة المفتوحة، 1997، ص 23.

عملي لأنماط النزاعات على أساس نزاع بين الدول و الثاني داخل الدولة، فالأول مثاله حرب الخليج الأولى و الثانية، و الثاني يتخذ عدة تصنيفات على أساس الهوية أو الإيديولوجية داخل الدولة كالحرب الأهلية اللبنانية المندلعة سنة 1975 و النزاع البوسني بشكل عام، فإن النزاع عندما يحدث قد يأخذ أحد الشكلين : إما نزاعا بدون وسائل العنف، و هو يعتمد أكثر على الأداة الدبلوماسية، و إما يستخدم فيه اجراءات القسر لحماية الأهداف المعنية بالنزاع، أي استخدام الأداة العسكرية و القوة، و هو الشكل العام للنزاع الدولي العنيف. [1]

في نفس السياق فقد يتخذ الصراع إحدى صورتين هما:

1- النزاع العنيف (Violent CONFLICT): و يقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف و القتال دفاعا عن مصالحها الحيوية.

2- النزاع غير العنيف (Peacefull- Non violent CONFLICT): ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة.[2]

مع ذلك فإن هناك عدة معايير لتحديد أنواع و أشكال النزاعات الدولية، التي أدت إلى التقسيمات التالية:

كما يقسم بعض الدارسين النزاعات من حيث طبيعتها إلى: نزاعات سياسية، اقتصادية أيديولوجية أو حتى حضارية [3]، كما يقسمها البعض الآخر من حيث عدد أطرافها إلى: نزاعات ثنائية و نزاعات عامة أو متعددة الأطراف، أي طرف ضد طرف، مجموعة ضد مجموعة أو دولة ضد دولة دولة ضد جماعة و هناك من يقسمها من حيث مداها الجغرافي إلى: نزاعات اقليمية أو جهوية، داخلية أو دولية[4]، في حين هناك من يقسمها من حيث خطورتها إلى: نزاع مسلح، نزاع الحوار، نزاع اللعبة. [5]

1- النزاعات الدولية من حيث طبيعتها:

تصنف النزاعات الدولية البعض من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية، سياسية، اقتصادية أيديولوجية، أو حضارية...الخ.

---

[1] عبد الغفار محمد أحمد، نفس مرجع السابق، ص 122.

[2] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية، (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط) القاهرة :مكتبة غريب، ص 8.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص223

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص 12-13.

[5] بوتول غاستون، مرجع سابق، ص 47.

أ- **النزاعات ذات الطبيعة القانونية:** فالنزاعات ذات الطابع القانوني تخضع للقضاء، وهي تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهي النزاعات التي يمكن حلها بالرجوع إلى القواعد القانونية المعروفة، [1] فهي تلك النزاعات التي تقبل الحلول القضائية أو التحكيمية والتي تتعلق بـ : [2]

- تفسير المعاهدات.
- تتعلق بأحد موضوعات القانون الدولي.
- ترتبط بالحوادث التي تعتبر خرقا لتعهد دولي (خرق الالتزامات الدولية).
- تتعلق بتحديد مقدار و نوع التعويض الذي يترتب على ذلك.

ب- **النزاعات ذات الطبيعة السياسية:** فهي النزاعات الغير خاضعة للقضاء، وهي ناشئة من طلب أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القائمة، و نتيجة الاجتهادات المتعددة في الفصل بين النوعين السابقين للنزاعات أدى التوصل إلى أن النزاعات السياسية هي التي لا تصلح أن تنظر فيها المحاكم، وتتمثل في المصالح الوطنية و الاقتصادية و السيكولوجية، لأن تطبيق القواعد القانونية لن يؤدي إلى تسويتها في حين أن النزاعات القانونية هي التي يمكن أن تنظر فيها المحاكم بل آنها المرتبطة بالقانون لتسويتها.

إذ أنه هناك صعوبة تعترض هذا التصنيف، حيث ليس من السهل الفصل بين الاعتبارات السياسية و القانونية، و يميل معظم فقهاء القانون الدولي إلى أن التفريق بين النزاعات القانونية و النزاعات السياسية أمر اختياري يرجع لإرادة الدول أطراف النزاع، فإذا اتفقت باللجوء إلى الوسائل القانونية كان النزاع قانوني أما إذا أبت ذلك فإنه نزاعا سياسيا. و لأن معظم الدول تتحاش أن تتعرض سيادتها و كرامتها لحكم قانوني قد لا يكون لصالحها فإنها تميل إلى إعطاء النزاعات الدولية صبغة سياسية حتى يمكن حلها بالطرق الدبلوماسية و التي كثيرا ما تؤدي إلى تطبيق مبدأ لا غالب و لا مغلوب.[3]

يرى في هذا الصدد الأستاذ هانز كلسن، أن القانون الدولي القائم غير قابل للتطبيق على كافة النزاعات الدولية، إذ هناك نزاعات لا يمكن تسويتها في المحاكم الدولية، لأن قرارات المحكمة قد تؤثر على المصالح العليا للدولة، و قد تمس استقلالها و شرفها و كرامتها، و من هذا المنطلق يتضح الفرق بين النزاعات القانونية و السياسية. [4]

---

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص 35.

[2] صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص ص 22- 23.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 16

[4] حسين قادري، مرجع سابق، ص ص 36 – 37.

ج- **النزاعات ذات الطبيعة الاقتصادية:** و هي التي ترتكز في اندلاعها و تطورها على تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، حول مصادر المياه و الغذاء و التجارة و المواد الأولية.

2- النزاعات الدولية من حيث عدد أطرافها:

يصنف البعض النزاعات من ناحية عدد الأطراف المشاركة فيها، إلى نزاعات ثنائية الأطراف و نزاعات متعددة الأطراف.

أ- نزاعات متعددة الأطراف :

بغض النظر عن سبب النزاع الذي قد يرتبط بمواضيع معقدة أو بسيطة، فإن النزاع كلما توسع ليشمل عدد أكثر من الدول فإنه يكون أخطر، و هو ما دلت عليه الحرب العالمية الأولى و الثانية، و ما عرف من تحالف ضد العراق الذي أدى به في النهاية إلى السقوط، كما أن خطورته تتبع في المساحة الشاسعة التي يدور فيها، لأنه متعدد الأطراف و تشارك فيه دولا عديدة و يزيد من ذلك تنوع الأسلحة المستخدمة، لأن الحسم السريع و الراديكالي للنزاع يزداد بقدر ما تكثر أطرافه، وهذا ربما لتقسيم الغنائم أو لردع الآخرين الذين يسيرون في نفس الاتجاه، و هو ما حدث في العراق لردع كل من إيران و سوريا و غيرهما مع إقناع العالم بإمكانية تكرار التجربة مع أي بلد يقف في وجه النظام العالمي الذي يسير عليه المنتصرون.

أما فيما يتعلق بالنزاع الثنائي الأطراف و بالرغم من أنه في بعض الحالات يحمل علاقات الدمار و إرادة الفناء إلا أنه أقل حدة، بل قد يصل معه الطرفان إلى مرحلة إعادة الحسابات، و من ثم توقيف النزاع كما حصل مع إيران و العراق دون أن ينهي أي طرف الطرف الآخر. وفي بعض النزاعات حدث هناك شبه استقرار مع نجاح الدبلوماسية الوقائية، كما هو الحال في نزاع الصحراء الغربية، والتردد الحاصل في النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير.

ب- نزاعات ثنائية الأطراف : من خلال ما سبق ذكره في هذا التصنيف، يتضح أن النزاعات الثنائية قد تتحول إلى متعددة كما أن النزاعات المتعددة الأطراف هي في الأصل ثنائية، فالنزاع العراقي كان في الأصل نزاعا ثنائيا مع الكويت و تحول إلى تعددي، كما أن النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني كان في الأصل بين الشعبين و تحول إلى تعددي، لكون أن الدول العربية اعتبرت نفسها طرفا في النزاع، إضافة إلى تدخل قوى دولية عديدة جعل منه نزاعا متعدد الأطراف و له عدة جبهات. [1]

3- النزاعات الدولية من حيث مداها الجغرافي : فالنزاعات بهذا المعيار سواء كانت قديمة أو حديثة فهي إما تكون داخل الدولة، أي بين أفرادها و مختلف فئاتها التي تكون المجتمع، و إما تكون بين الدول بعضها

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص ص 40 – 41.

مع بعض، و نلاحظ أن العالم المعاصر مليء بالنزاعات من هذين النوعين، كما يتعين الإشارة إلى وجود تداخل بين النوعين، إذ أن كثيرا من النزاعات الداخلية تتحول إلى خارج الحدود و تصبح بين الدول، و قد يتسبب في ذلك، الخلاف حول الحدود أو المياه و الموارد الطبيعية و الانفصال و المطالبة بالحكم الذاتي تسانده دولة أجنبية، فتكون بذلك طرفا في النزاع مما يجعله نزاعا خارجيا بعد أن كان داخليا.

4- النزاعات الدولية من حيث خطورتها:

تصنف النزاعات من حيث خطورتها بناء على الوسائل المستخدمة لإدارة النزاع. فالنزاع الذي يدار بالحوار و الطرق السلمية ليس كالنزاع الذي يدار بالسلاح التقليدي، كما يختلف عن ذلك الذي يدار بوسائل التدمير الشامل و هو ما يعني أن النزاع له درجات بين أقصى عنف و اللاعنف وفي هذا الصدد يعرض علينا أناتون رابوبورت (A. Rapoport) ، في كتابه " Fight, games and debatcs" نموذجا علميا لتقسيم النزاعات الدولية، فعنوان الكتاب في حد ذاته يشير إلى هذا التقسيم للنزاعات الدولية من حيث خطورتها، ففي حالة "Figh" أي النزاع المسلح، فكل طرف من أطراف النزاع يسعى للقضاء السيطرة ثم التقليل من حجم و أهمية الطرف الآخر، فالنزاعات الايديولوجية و الدينية و العرقية، تصنف ضمن هذا النوع من النزاعات الدولية كالنزاع العربي الاسرائيلي و النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير أما في حالة اللعبة "game situation" فكل طرف من أطراف النزاع يريد أن يربح و يحقق أهدافه على حساب الطرف الآخر لكنهما مجبرين على التعاون و المساومة في إطار قواعد اللعبة، وفي الحقيقة فإن كل طرف في حاجة إلى الطرف الآخر، و انعدام أو ذهاب أي طرف يعني انعدام اللعبة تماما و لتوضيح ذلك يستعمل الكاتب تقنيات نظرية اللعبة " game theory "، أخيرا في حالة الحوار "debate situation" كل دولة طرف في النزاع لا تقوم فقط بدراسة و تحليل و الرد على تصرفات و اختيارات الأطراف الأخرى، و لكن أيضا تحاول إقناع الطرف الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق بين كل أطراف النزاع، و هنا تستعمل كل دولة الوسائل الديبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وهذا هو الطابع المميز للمفاوضات التي تجري بين الدول في شتى المواضيع. [1]

كذلك هناك معايير أخرى لتحديد أنواع النزاع، حسب ما يرى بعض المختصين تتمثل في:

1- معيار مدى إدراك الأطراف لعوامل النزاع :

أ- **نزاع كامن:** و هو النزاع الذي يظل مختزنا في الشعور الباطن أو الحيز النفسي لأطراف النزاع نظرا لعدم تهيئ الفرصة لأحد الأطراف أو كليهما للتعبير عنه، أو لعدم قدرة أحد الأطراف أو كليهما على إحداث تغيير، و بالتالي يتعمدون في جعل هذا النزاع كامنا حتى تحين الفرصة المناسبة للتعبير عنه.

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص 13-14.

فقد توجد عوامل نزاع بين جماعتين عرقيتين أو دينيتين مختلفتين داخل دولة واحدة، و لكن لانتهاج تلك الدولة لسياسة البطش و القهر فقد يخشى أحد أطراف النزاع التعبير عنه خوفا من البطش و التنكيل ومثال هذا النوع من النزاع، نجده بين الصرب و الجماعات الأخرى مثل المسلمين و الكروات في ظل حكم الاتحاد اليوغسلافي، و قد ظلت عوامل هذا النزاع كامنة و لم تظهر إلى حيز الوجود إلا بعد تفكك الدولة اليوغسلافية.

ب- **نزاع ظاهر:** وهو عكس النزاع الكامن في أن أطراف النزاع هم على وعي تام و دراية بطبيعة و عوامل النزاع، و يستطيع الأطراف التعبير عنة في صور شتى نتيجة لتوافر البيئة المهيئة لذلك و لامتلاك أدوات إدارته، و نجد هذا النزاع مجسدا في النزاع العربي الاسرائيلي، فهو نزاعا ظاهرا و إن تغيرت أدواته[1].

2- معيار مدى تأصل هذا النزاع :

أ- **نزاع حتمي:** و هو نزاع جوهري، يولد كي يستمر، بحيث يمتد بجذوره و يتأصل ليشكل علاقة أساسية بين أطراف هذا النزاع نتيجة لتراكمات و عوامل عديدة، و بالتالي يصعب التوصل إلى حل وسط أو أن يتلاشى هذا النزاع، وهو غالبا ما يتأصل نتيجة لأبعاد عقائدية و قومية، ويعد الصرع العربي الاسرائيلي من تلك النزاعات الحتمية التي لا يمكن أن تنتهي بحل وسط استنادا إلى المنطلقات العقائدية لأطراف النزاع، أو إلى طبيعة التفاعلات التراكمية و التطورات السياسية لهذا النزاع.

ب-نزاع عرضي: و هو نزاع ينشأ نتيجة لموقف ما بشكل عارض.

ت-أزمة ثم سرعان ما يتلاشى نتيجة انفراج هذا الموقف[2].

3- معيار التكافؤ بين أطراف النزاع :

أ- **نزاع متكافئ:** و هذا النوع يشير إلى التعادل النسبي لأطراف النزاع سواء من ناحية القوة أو القدرة فقد يكون أحد الأطراف متفوقا عسكريا على الطرف الآخر إلا أن هذا الأخير قد يعوض ذلك بالتفوق في نواح أخرى، مثل الاقتصادية أو الموقع الاستراتيجي.

ب-**نزاع غير متكافئ:** وهنا يشير إلى عدم التكافؤ بين أطراف النزاع، وقد يكون بين دولة ضعيفة و دولة قوية، أو بين دولة ضعيفة و مجموعة من الدول حيث أنه لا يجد الطرف المغلوب على أمره من وسائل إلا اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية كأدوات لإدارة النزاع.

---

[1] جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص ص 259- 260.

[2] نفس المرجع، ص ص 260_261.

4- معيار مدى قدرة الأطراف في السيطرة على مجريات النزاع:

أ- **نزاع قابل التحكم فيه:** يمكن للأطراف أو لأحدهم - من خلال هذا النوع من النزاع - توجيه مجريات النزاع أو التنبؤ بتفاعلاته أو تحليلها للوقوف على ما يمكن اتخاذه من تدابير و ترتيبات كما أنه يحتفظ كل طرف بقدر معقول من السيطرة على الفعل و إن لم يكن على النتيجة.

ب- **نزاع غير قابل التحكم فيه:** و هو ذلك النوع من النزاعات الذي لا يستطيع الأطراف التنبؤ بالعقبات و النتائج المترتبة عليه و خطر تصاعده المدمر الذي قد لا يمكن التحكم في مجرياته أو نتائجه.

5- معيار مصير أطراف النزاع :

أ- **نزاع تدميري لأحد الأطراف:** وهذا النوع لا ينتهي إلا بتدمير أحد أطراف النزاع للطرف الآخر بحيث يعمد إلى الإبادة كاستراتيجية من استراتيجيات إدارة هذا النزاع.

ب- **نزاع بقاء مشترك للأطراف:** و في هذا النوع لا يعتمد أي من الطرفين استراتيجيته على التخلص النهائي من الخصم. و هنا تبنى استراتيجية النزاع على توقع حدوث مرحلة جديدة من مراحل النزاع، إذ يمكن أن يصبح الطرف الآخر فيها أكثر ميلا للاعتدال، و خلالها يمكن التوصل إلى حل وسط نلاحظ أن للنزاع أنواع و أشكال و أنماط عديدة و متعددة، تتحدد بتنوع و اختلاف المعايير المؤسسة لها، من مسببات و محددات و دوافع ومصادر هذا النزاع. [1]

ثالثا: أسباب النزاع الدولي:

بالرغم من محاولة الكثير من المفكرين في مجال العلاقات الدولية، إلى الوصول إلى تكوين نظرية شاملة للنزاع الدولي، إلا أنه هناك الكثير من المناهج المتعلقة بدراسة النزاع الدولي بصفة عامة و بتحديد مسبباته بصفة خاصة، فهناك عدة مناهج لإحصاء أكبر قدر من الأسباب المنشئة للنزاع الدولي، مع إبقاء المجال لتفسيرات أخرى، لكون العلاقات الدولية تفرز في كل مرة ظواهر جديدة تتطلب من المختصين أخذها بعين الاعتبار و في هذا الصدد يجدر بنا التطرق أولا إلى المناهج المتبعة في ذلك.

بالإضافة إلى أسباب النزاع الدولي التي تم التطرق إليها عند دراسة المناهج المختلفة للنزاع الدولي كمنهج سباق التسلح الذي يقوم على الرغبة و الإصرار على إحراز تقدم في مجال التسلح هو السبب الرئيسي للنزاعات الدولية، و كذلك منهج المدرسة الواقعية الذي يرى أن محاولة كل دولة لتقوية مواردها من القوة هو الدافع و السبب الرئيسي لحل النزاعات الدولية، فإن هناك مجموعة من الأسباب العامة للنزاع الدولي لا يمكن أن ننسبها لا لهذا المنهج و لا لذاك، و إنما هي أسباب تكاد تكون مشتركة، تتمثل في الآتي:

أ- **المصلحة والشرف:**

---

[1] جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص ص 262_263.

نجد أنه عند قيام دولة معينة بتصرف ما إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذا التصرف و مثال على ذلك النزاع الذي وقع بين بريطانيا و إسلندا سنة 1958 عندما قامت هذه الأخيرة بتوسيع مياهها الإقليمية إلى 12 ميلا بدلا من 4 أميال، ففي هذه الحالة اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة، خاصة أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الاسلندي غير أنه بالنسبة لبريطانيا فالأمر يتعلق بسمعة وشرف بريطانيا أقوى قوة بحرية ولذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة أسلندا كان اقتصاديا أما لبريطانيا فكان معنويا" الشرف والسمعة" [1]، و هذا ما قاله توكيديدس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة. [2]

ب- **القوة:**

إن المعطيات التي تبنى عليها المفاهيم الأساسية في هذه الاستراتيجية تأخذ من خلالها الدولة محورا لتحليلاتها و تنظر إليها على أنها النواة الأساسية في السلوك الخارجي لأي دولة و حجر الزاوية للنظام الدولي كله، و تكون قوة الدولة في هذه المرحلة مستقرة و إن كانت في أدنى مستوياتها فهي بتالي ضعيفة و انطلاقا من هذه الأسس تظل قوة الدولة مجرد كامنة أو محتملة لأن طريق تحقيقها مرتبطة بالمستقبل.[3]

هذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث مسألة كسب أكبر قدر من القوة من خلال التسابق في مسألة السلاح النووي والتأثيرات في الطرف الآخر.

ج- **الأمن:**

نجد أن العديد من الدول تدخل في نزاعات تصل في بعض الأحيان إلى ذروتها لسبب أساسي و هو أن تلك الدول تعتقد أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى، ومثال على ذلك أن احد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من الخطر و التهديد الغربي، لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة، وهو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة.

د- **الأيديولوجية:**

نظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة ومتعددة في العالم فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن أيديولوجياتها أو محاولة نشرها.

---

[1] إجلال محمد رفعت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ص111.

[2] جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 193 .

[3] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول و النشأة و التاريخ و النظريات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، بغداد، 2010، ص 153.

هـ- العدالة والمساواة:

تحدث النزاعات نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف ثاني، فتوفر المساواة والعدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية إلي إزالة أسباب حدوث نزاعات مثل (معاهدة فرساي1919) [1]

المطلب الثاني: مناهج تحليل النزاع الدولي.

أ- **المنهج الجيوسياسي (الجيوبوليتكي):**

تتفق معظم الاتجاهات في إطار هذا المنهج على نقطة أساسية و هي التي تتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي أو الرقعة الجغرافية من الإقليم المخصصة لكل دولة على عملية النزاع من أجل البقاء و النمو، فالاتجاه التقليدي في هذا المنهج يرى أن الدولة إذا بدأت في الانحلال و التدهور فإنما يكون ذلك راجعا إلى إهمالها التفكير، و من هنا يرى "راتزل" بأن الحدود الجغرافية غير ثابتة بل تتحرك لصالح الدولة الأكثر حيوية، و إذا جعلنا الحدود نهائية و ثابتة فإن ذلك يؤدي إلى وقف نمو الدولة (نظرية المجال الحيوي)، و اعتمد "هتلر" على هذه النظرية في تبرير سياسته التوسعية، أما الاتجاه المعاصر في هذا المنهج فإنه و إن أبقى على أهمية المجال الحيوي كقوة أساسية تؤدي إلى النزاع الدولي و هو يستدل على ذلك بسعي القوى الكبرى المستمر إلى توسيع مناطق نفوذها إلا أن هذا الرأي يرى بأن النزاع بالوسائل السلمية أصبح البديل الحتمي لكارثة الحرب النووية، وعليه فهذا الاتجاه يركز اهتمامه على الكيفية التي يمكن أن تطور بها العوامل المساحية عند بحث و تصميم استراتيجية الدولة، و بناء على ذلك تلعب المناطق الجغرافية ذات الأهمية القصوى دورا كبيرا في حدوث النزاعات بين الدول. [2]

كما يعرف كولان غراي (Collin Gray) الجيوبولتيك بأنها "العلاقة التي تقوم بين القوة و السياسة الدولية و الإطار الجغرافي" [3] و هو ما يعني أن ظاهرة النزاع الدولي ناتجة عن الضغوطات التي يحدثها المكان الطبيعي و هذا لأجل التمدد و النمو، إذ أن تعريف لويس كوسر كان أكثر وضوحا من خلال تحديده لمفاهيم أساسية لمصادر النزاع الدولي وهي: تنافس طرفين أو أكثر على القيم وعلى القوة والموارد ويطرح بذلك مصادر أساسية للنزاعات الدولية، تقترب إلى حد بعيد مع المدخل الجيوبوليتكي لتعريف النزاع الدولي الذي يحدد مصادره في ثلاث أسباب تفسر دوافع النزاعات، وتتعلق بـ:

أولا: النزاع على الموارد: المواد الأولية، المنجمية، الزراعية أو الصناعية، حيث اعتبرت النزاعات الدولية في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتكي نزاعات على النفط، اليورانيوم أو الألماس، وهي

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 39.

[2] نفس المرجع، ص ص 34 – 35.

[3] شارل زورغبيب، الجيوبوليتيكا المعاصرة، مناطق الصدام، ترجمة: عاطف علي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1993، ص 11.

ذات أبعاد اقتصادية في النزاع تدفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع في هذه المناطق لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ولكسب المزيد من القوة للتفوق على منافسيها وخصومها.

أما **السبب الثاني** الذي يمكن أن يكون مصدرا للنزاعات الدولية حسب الطرح الجيوبوليتكي فيكمن في الاستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية، بمعنى كل دولة قوية تبحث عن مراقبة مجالات جغرافية حيوية برية وبحرية وفضائية للحفاظ على حمايتها الأمنية أو لتعظيم قوتها الدفاعية أو لتحييد دولة خصم أو منافسة للوصول إلى تلك الموارد، ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية مثل الجبال، الأنهار، المضايق وهذا السبب يكمن في الدافع الجغرافي الذي يتحكم في سلوك الدولة لتحقيق الموارد والقوة معا.

أما **السبب الثالث** للنزاع الدولي، فيكمن في الهوية الجماعية Identité Collective التي تستخدم وفي كثير من الأحيان كغطاء للمصدرين السابقين (النزاع على الموارد والاستيلاء على المواقع الجيو استراتيجية)، وتكون هذه الهوية ذات طابع اثني، قومي أو ديني أو مجموع هذه المعايير معا، وهذا النوع من النزاعات تخص المجتمعات التي لم تصل بعد لبناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة (حالة أفغانستان الصومال أو ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة)، كما أن المواجهات القومية الأثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بحيث تدفع الجماعات الأثنية نحو المزيد من المطالب السياسية: الانفصال، الحكم الذاتي الاستقلال عن الدولة المركزية مثل حالتي أوسيتيا الجنوبية و أبخازيا مع جورجيا، الشيشان مع روسيا.[1]

يصر أتباع الطرح الجيوبوليتكي على التوافق مع تعريف لويس كوسر بأن مصادر النزاع الدولي لا تخرج عن هذه المصادر الأساسية الثلاثة، وحتى وإن ارتدت النزاعات الدولية غطاء الأيديولوجيا أو الدين فإنها ستبقى حسب هذا الطرح حبيسة مفاهيم القوة، الموارد و القيم و هي من المحاور الأساسية التي تقربنا لفهم مصطلح النزاع الدولي.

ب- **المنهج السيكولوجي :**

تتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية على الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول:

يربط بين الميول إلى الاعتداء وبين الطبيعة البيولوجية للإنسان من خلال الاتجاه الذي يمثله "فرويد" بحيث يرجع هذا الأخير الأسباب المؤدية إلى النزاع إلى طبيعة الإنسان في التدمير وحب التسلط

[1] نفس المرجع، ص 12.

والسيطرة كما يميل إلى التوسع والانتقام و المخاطرة، كذلك يرى كينث والتزام أن الصراعات والحروب هي نتيجة حتمية لأنانية وغباء الإنسان وسوء توجيهه لنزاعاته الذاتية. [1]

الاتجاه الثاني:

يتزعمه أصحاب نظرية الإخفاق و الإحباط الذين نسبوا أسباب النزاع إلى ما يسمى بعوامل الإخفاق والإحباط، وهنا الدول تتجه إلى التصرف بشكل عدواني عندما تصاب خططها وأهدافها بالإخفاق.

الاتجاه الثالث:

تمثله نظرية الشخصية القومية، حيث ترجع النزاع إلى ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية.

الاتجاه الرابع:

يربط بين الاتجاهات و المعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي، من خلال تصورات سلبية تجاه دول أخرى كاتهام بعض الدول بخلق إحباط داخلي والنظر إليها بنظرة عدائية و محاولة الانتقام منها مما يؤدي إلى الدخول في بعض الأحيان في حروب.

جـ – منهج سباق التسلح:

إن التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوى حتى في المنازعات الدولية التي تقتضي ظروفها التركيز وسائل لتسوية الدبلوماسية و التلويح بمدى طبعة القوة المسلحة من صور التهديد يؤدي إلى تأزم الصراعات و حنها بطاقة أكبر من التوتر و العنف، و يأخذ هذا المنهج طابع السرية و يولد شعورا يقتضي بعدم اليقين في ظل التغير المستمر في معدلات القوى بين مختلف الأطراف.[2]

د– المنهج الايديولوجي :

وفقا لهذا المنهج فإن الاختلافات و التناقضات الايديولوجية بين القوى الوطنية (بين الدول) المكونة للمجتمع الدولي تمثل الحقيقة الأساسية التي تنبع منها و تدور حولها كافة أشكال النزاعات الدولية، و يركز رواد هذا المنهج على التحليل الذي تعتنقه الإيديولوجية الماركسية الذي يدور حول الصراع الطبقي داخل الدولة أولا ثم على مستوى دولي في مرحلة لاحقة. حيث أن ظاهرة الصراع الدولي يعتمد أساسا على التصنيف الطبقي لأطراف النزاع، ومن هنا ظهر مفهوم الصراع الطبقي الدولي الذي غرس جذور الخلاف الشيوعي الرأسمالي و الذي أدى إلى أزمات دولية متعددة. [3]

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 25.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص 58.

[3] حسين بوقارة، مرجع السابق، ص 27.

هـ- منهج النظام الدولي :

يعتمد هذا المنهج على افتراض مفاده أن النظام السياسي الدولي المبني على أساس مبدأ السيادة القومية أو الوطنية بشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى و الصراعات الدولية وأن القضاء على هذه الصراعات الدولية بصورة ايجابية يستلزم التعديل في هذا النظام عن طريق إذابة الارادات أو السيادات القومية و إدماجها في إدارة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية.

و- المنهج السياسي :

يدور هذا المنهج حول نقطة أساسية و هي أن وجود تكتلات و أحلاف دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى الصراع الدولي و تعجل بوقوعه، فالأحلاف و التكتلات هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى الدولية، و أي خلل يطرأ على هذه التكتلات و الأحلاف ينتج عنه اختلال في توازن القوى مما يعجل بظهور النزاعات الدولية.[1]

ذ- المنهج السوسيولوجي :

يعتبر هذا المنهج أن التحولات الاجتماعية الناتجة من خلال الظاهرة السكانية لأنها تدفع بالدولة الدخول في مسار صراعي الدولي و بالعموم أن هذه الظاهرة ستؤدي إلى نزاعات لا حصر لها على الكرة الأرضية فالزيادة السكانية ستزيد من الارتفاع في الطلب على الغذاء و المجال الحيوي، و هو ما لا تطيقه الكرة الأرضية ذات المساحة و الموارد المحدودة و هذا ما سيعرض الوضع للخطورة, و الشيء الذي دفع بمالتوس للقول: "...لن يستطيع الإنسان حل مشكلة الغذاء إذ سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى أن يأتي الوقت الذي يحدث عنده التقاطع أي عندما تتجاوز معدلات النمو السكان معدلات الزيادة في إمدادات الغذاء"[2]، و يشير الأمريكي بول هاوزر أن الثورة الديموغرافية تعتقد أنها ستقوم بأزمة عالمية و يعلل ذلك بقوله أن الكرة الأرضية محدودة وأن الأرض ستشهد ممارسة للعدوان كبير من الدول الجائعة[3] .

ر- المنهج الاقتصادي :

يركز هذا المنهج على التحليلات الماركسية للأسباب الاقتصادية للنزاع، فيرى أن كل الحروب و الصراعات إنما تحركها أسباب و دوافع اقتصادية و هي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية إلى التناقضات الجذرية التي تكمن في داخل هذا النظام، و التي تولد أشكالا متعددة من الصراعات الطبقية

---

[1] نفس المرجع، ص ص 30_31.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص44.

[3] إسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص242.

سواء كانت بين الطبقتين البورجوازية و البروليتاريا في الداخل أو بين الدول الرأسمالية في الخارج. أما النظريات الغير ماركسية فترى أن الدول تشتبك في نزاعات تصل بها أحيانا إلى العدوان تكمن في الرغبة في الحصول على موارد اقتصادية جديدة أو البحث عن مناطق نفوذ و أسواق اقتصادية، كما أن التوزيع غير المتكافئ للثروة الاقتصادية يشكل في عصرنا الراهن سبب الأزمات و النزاعات بين الدول الفقيرة و الغنية.[1]

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص33- 34.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة النزاع الدولي

إن الاختلاف في مفهوم النزاع يظهر في مقاييس تواجد إدارة النزاع الدولي و كيفية التحكم فيه من خلال تعدد المصالح و الأهداف من ذلك النزاع و قد يأخذ طابع متنوع مثل الاحتواء و الردع، لذلك نجد في تلك المفاهيم العديد من الأساليب التي تسعى من خلالها إدارة النزاع إلى توليها و حلها بطرق دبلوماسية و قانونية أو عسكرية مبنية على القوة.

المطلب الأول: تعريف إدارة النزاع الدولي

النزاع عموما يشير إلى موقف تكون الأطراف فيه على وعى بإمكانية عدم التوافق لموضعها حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضى ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى فالنزاع أكثر من مجرد التنافس وقد يكون عنيفا أو غير عنيف من الناحية المادية للقوة، وقد يكون شاملا أو محدودًا، كما قد يكون قابلا للتحكم فيه وللحل، أو غير قابل للحل والتحكم فيه، كما يتميز النزاع بالتوتر من حيث أن التوتر عادة ما يتضمن العداء الكامل والخوف المدرك للمصالح، كما قد يتضمن الاختلاف البسيط بين المصالح، وربما يتضمن الرغبة في التفوق والسيطرة أو تحقيق نوع من الانتقام أو الثأر.

من هنا حاول بعض المختصين في مجال النزاعات الدولية، تقديم تعريف شامل و دقيق لمعنى إدارة النزاع الدولي مع الإلمام بمختلف عناصره، حيث يرى بعض المفكرين أن إدارة النزاعات الدولية (Conflict management) تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه، [1] وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت[2]، فإدارة النزاعات تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية ويحافظ على مصالحها الوطنية وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة [3]

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص238.

[2] حماد كمال، مرجع سابق، ص 64 .

[3] بوقارة حسين،" مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 16 ديسمبر 2007.

يرى جون برتون أن إدارة النزاع يمكن أن تحصر النزاع أو تحد منه، ولكنها تختلف عن حل النزاع في أنها لا تستهدف الحل النهائي للنزاع .في حين أن عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية. [1]

يرى جلين سنايدر أن" إدارة الصراع مبناه على ممارسة التحكم المفصل بواسطة زعماء الحكام المتورطين في أزمة ما، وذلك بهدف تقليل فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة الحرب" وبمعنى آخر "أن كل دولة ترغب في إدارة الأزمة بالشكل الذي يؤدى إلى زيادة قيمتها إلى أقصى حد في النتيجة النهائية وحل القضية موضوع الصراع". [2]

تتصرف إدارة الصراع إلى" تبنى برامج سياسية مقصودة، تهدف إلى التحذير من الأفعال والنوايا المتعلقة بأعداء حقيقيين أو محتملين، وذلك لردع هؤلاء الأعداء إذا فشل التوفيق أو التحكيم، وحل مثل هذا الصراع خشيه أن يهدد أهدافا داخليه أو خارجية أخرى هامة". [3]

حسب يوهان جالتونج فإن إدارة النزاعات الدولية توصف بأنها دراسات محافظة ومتميزة بطبيعتها المنهجية، وبحكم التعريف للطرف الأقوى إذا كان محور تخفيف حدة النزاع هو محور دراسات إدارة النزاع فإن النتيجة ستكون ظهور فرع مهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على القوة، وتجميد الوضع القائم وبمعنى خر إلهاء الطرف الأضعف لكي لا يحمل السلاح ضد الأقوى، ويؤكد على قول شميتر أن مفهوم إدارة النزاع الدولي أصبح تسيطر عليه أيديولوجية تعتقد أن النظام له قيمة تفوق قيمة التغيير، وأن أهداف إدارة الصراع في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، وتصبح إدارة الصراع الدولي بالتالي عاملا يدعم الوضع القائم للنظام الدولي، لأنها تقدم لصانعي القرارات في الدول الكبرى المعلومات اللازمة لعمليات الضبط والتحكم والاندماج داخل النظام الدولي[4]، ويمكن إيجاز خصائص إدارة النزاع في أنها تفترض حالة تأزم تجعل من مسألة إدراك الموقف منطلقًا أساسيًا، وترى في كل نزاع خصوصية مستقلة فضلا عن إلمام القائد بخصائص المواقف المرتبطة بالنزاع.

لقد أصبح لإدارة النزاعات الدولية أساليب و استراتيجيات محددة تقوم على مجموعة من الأصول والمبادئ والمهام، كما أنها أصبحت فنا رفيعا يمارسه القادة بمهارة، فإدارة الأزمة الخارجية تعني التلاعب بالعناصر المكونة لها و أطرافها، أي ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في مواجهة موقف طارئ تحت ثلاثة

---

[1] Cunningham William G, " Theoretical Framework for Conflict Resolution" http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm, vu en 5/04/2016, l'heur 10:33.

[2] يوهان جالتونج :أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع (عرض أحمد يوسف) السياسة الدولية – العدد 1 .أكتوبر 1972 ص 24.

[3] G.H.Snyder and P. Diesing ,Conflict Among Nation(Princeton Un. - press: 1977) P: 2.7

[4] Steve Chan: Chinese conflict calculs and Behavior: Assessment from A Perspective of conflict Management (Vol xxx, No 3, April 1978) p:391.

ضغوط حادة: ضيق الوقت، التهديد باستخدام القوة والعنف وعدم توافر المعلومات الكافية للتوصل إلى حل أو تسوية، فإدارة الأزمة الخارجية يعني التلاعب بعناصر الموقف بما في ذلك التلويح باستخدام القوة بشكل يضمن المصالح القومية دون التورط في صدام عسكري مباشر.[1]

يشير فن إدارة الصراعات الدولية إلى تكامل مجموعة من الأساليب مثل التفاوض، الردع دبلوماسية الإكراه، إدارة الأزمات، إنهاء الحرب، الانفراج والتطبيع، بحيث تستخدم بدرجات مختلفة. [2]

إدارة النزاع الدولي تطور أساسا لمواجهة الأزمات التي تؤثر في الدول الداخلة في موازين القوة النووية، وأن عملية إدارة الأزمات بين القوى النووية ليست مباراة ودية بينها، إنما هي نزاع شامل وعنيف يستند للوعي بوجود مصلحة مشتركة في تجنب الدمار الشامل إلى جانب وجود مصالح أخرى متعارضة نابعة من اختلاف النظم، العقائد والمطامع، فالهدف الأساسي من وراء إدارة الأزمات النزاعات هو البحث عقلانيا عن وسائل يمكن بها إعداد بدائل تقلل من تهديد العدو و تأكد مطالبه دون التورط في الحرب.[3]

من التعريفات السابقة يمكن القول بأن إدارة النزاع تعنى مواقف النزاع التي يتخذها طرف النزاع تجاه الآخر، أو السياسات (الاستراتيجيات والتكتيكات) التي يتبناها طرف النزاع بخصوص أزمة معينة وذلك بهدف الحيلولة دون اندلاع الحرب وتحقيق مكاسب للطرفين ما كان يمكن تحقيقها لو اتخذت الأزمة أو النزاع شكلا عنيف، فعناصر إدارة أي نزاع لا تعدو أن تكون المحددة لطبيعة وجوهر هذا النزاع وهي التي توضح شكل ومضمون هذه العملية الإدارية، وهذه العناصر يمكن استعراضها فيما يلي:

– أنها عملية إدارية خاصة، فهي ليست من الروتين الإداري المعتاد، وليست ممارسة عادية للاختصاصات الوظيفية، أو السلطات المخولة في الظروف العادية، وإنما مجموعة من الإجراءات لاستثنائية، والتي توضع لها قواعد خاصة لممارستها.

– من شأنها إنتاج استجابات استراتيجية لمواقف النزاعات، والاستجابات الاستراتيجية هي رد الفعل المؤسس على سياسة عليا للدولة، والذي يكون من أهدافه مواجهة التهديد الماثل، والذي يشكل خطورة على المصالح القومية، فالعملية الإدارية الخاصة بالنزاعات يجب أن تكون معدة مسبقًا لتغطي عددا كبيرا

---

[1] James L. Richardson, Crisis Management, In, New Issues International Crisis Management, Edited By Gilbert R. Winham, U.S.A , Colorado Mestview Press.Boulder & London , 1988 , P: 15.

[2] Jonathan M. Roberts, Decision-Making During. International Crisis, London, Macmillan Press, LTD, 1988, P: 98

[3] السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم55 – 1988 ص ص 4–7.

من الاحتمالات في فترات زمنية ممتدة، ومن ثم فهي استجابات استراتيجية وليست تكتيكية أو خاصة باحتمال واحد في ظرف زمني محدد.

– أنها تدار بواسطة مجموعة من الإداريين المختارين، وهم مجموعة إدارة النزاع، ويتم تدريبهم من خلال برامج تتعلق بالنزاعات وظروفها وعناصرها وأنواعها وأبعادها، ويستخدم برامج السيناريو التي تحاكي الواقع ويجري التدريب عليها، وأن المجموعة تستخدم المهارة والإجراءات الخاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى، لأن الأزمة أو الصراع لو تركت وشأنها لأحدثت خسائر ضخمة لا يمكن تحملها أو تعويضها. [1]

المطلب الثاني: وسائل و أساليب إدارة النزاع الدولي.

أولا: الوسائل

1- الوسائل السياسية:

أ- دور الجمعية العامة للأمم المتحدة:

خول ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في عدد من مواده (11-12-13-14)، التي تتركز في الفصل الرابع منه، مناقشة المسائل التي تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين،[2] وذلك بطلب من عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن (*المادة 11 الفصل الثاني) ولها أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الدولية تسوية سلمية (المادة 143).

و حسب المادة 143 فإن صلاحية الجمعية العامة تتمثل في إصدار توصيات، وتكون التوصية باتخاذ التدابير السلمية التي تراها الجمعية العامة ملائمة كالتحقيق وإجراء المفاوضات أو المساعي الحميدة، غير أن هذه التوصيات ليس لها أي صفة إلزامية. [3]

ب-دور مجلس الأمن:

مجلس الأمن هو مؤسسة دولية لحل النزاعات الدولية، يتمتع بصلاحيات واسعة خوّلها له ميثاق الأمم المتحدة،[4] حيث نظم الفصل السادس والسابع من الميثاق الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن

---

[1] عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم 133، يناير 1989، ص 64 وأيضا راجع ص 48.

[2] سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص 92 – 93.

[*] للمزيد من الاطلاع ينظر الملحق رقم:1

[3] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص44 .

[4] سعد الله عمر، مرجع سابق، ص98 .

فتضمن الفصل السادس حل النزاعات حلا سلميا، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان[1]، و النظر في النزاعات أو المواقف التي تهدد السلم الدولي تكون بناء على قرار يصدره مجلس الأمن (المادة 24) أو بناء على طلب يتقدم به أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (المادة 35)، أو بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة (*المادة 99). [2]

كما ينظر مجلس الأمن في الخلافات القائمة بين الدول إذا فشلت في وضع حل لها، حيث نصت المادة 37 من ميثاق الأمم المتحدة : " إذا أخفقت الدول التي بينها نزاع من النزاعات المشار إليها في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن".[3]

يقوم مجلس الأمن بالنظر في النزاعات أو الخلافات القائمة بين الدول ويصدر بشأنها قرارات يدعو فيها الدول الأطراف إلى حل خلافاتهم بالطرق التي يرونها مناسبة له، أو يقوم هو بتحديد الطريقة الواجب إتباعها، غير أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات ليست لها أي صفة إلزامية [4] و مع ذلك يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرارات ملزمة للدول وذلك في نطاق الفصل السابع، وتتخذ هذه القرارات في الحالات التي تتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

إن هذه القرارات تتخذ بصورتين: **الأولى** هي القرارات المتضمنة لتدابير ذات صفة عسكرية و **الثانية** هي القرارات المتضمنة لتدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام القوة العسكرية .[5]

ج- **دور المنظمات الإقليمية:**

المنظمات الإقليمية هي هيئات لامركزية تتمتع بجميع الوسائل التقليدية المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية فقد جاء في المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة الفقرة 1 : " ليس في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم

---

[1] العفيف زيد حسين،" حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن و الجمعية العامة": متاحة على الرابط: http://vb.sonaa- geria.org، تم الاطلاع عليه في 2016/03/23، على الساعة:09:55.

[*] توضح هذه المادة أن للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم و الأمن الدولي، متاحة على الرابط: http://www.icj-cij.org/homepage/ar/unchart.php، محكمة العدل الدولية، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12 على الساعة 22:43.

[2] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص44

[3] العفيف زيد حسين، مرجع سابق.

[4] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص ص44 -45.

[5] سعد الله عمر، مرجع سابق، ص 101 .

المتحدة ومبادئها كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن" يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتدبير تسوية للمنازعات الإقليمية بواسطة المنظمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن، كما قررت هذه المادة،[1] أنه على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق المنظمات ويتم رفع النزاع لهذه المنظمات إما من قبل الأطراف المتنازعة، أو من قبل أي دولة عضو في المنظمة، أو من قبل أمينها العام، أو من قبل مجلس الأمن، [2] وتقوم هذه المنظمات بحل النزاعات من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية أو من خلال إصدار توصيات للأطراف باختيار وسيلة معينة كالتحقيق، الوساطة، أو بتشكيل لجنة تحقيق أو وساطة ومساعي حميدة. [3]

إن للمنظمات الإقليمية دور بالغ الأهمية في حل النزاعات الدولية .ففي دراسة قام بها جوزيف ناي حول دور منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في إدارة وتسوية 19 نزاعا إقليميا، وجد أنه في تلك الصراعات تمكنت المنظمات الإقليمية من توفير تسوية دائمة للصراع مما جعل كفاءتها تضاهي كفاءة الأمم المتحدة .[4]

2- **الوسائل الدبلوماسية:**

أ- المفاوضات:

تعرف المفاوضات بأنها " قيام الدول المتنازعة بتسوية خلافاتها عن طريق تبادل وجهات النظر "[5] ويرى (Alain Planety) أن التفاوض هو أفضل وسيلة لتمكين الأطراف المتنازعة الوصول إلى اتفاق إذ يتكون التفاوض من مجموعة من الممارسات التي تمكن من التوفيق سلميا بين مصالح متنافرة و متباينة وخاصة بجماعات أو كيانات سياسية مستقلة، [6] و يعرف مارسيل ميرل التفاوض على أنه"منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الاتفاق و ذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية"[7]

---

[1] نفس المرجع، ص 116 .

[2] أبو هيف علي صادق، مرجع سابق، ص 734 .

[3] سعد الله عمر، مرجع سابق، ص117 .

[4] حماد كمال، مرجع سابق، ص 88.

[5] شريفي سليمان، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة، الجزائر، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية تيزي وزو، نوفمبر 1985، ص91 .

[6] جراد عبد العزيز، مرجع سابق، ص97.

[7] ميرل مارسيل، مرجع سابق، ص494 .

قد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة ونطاقها الخاص، كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها، ويلجأ إلى هذه الطريقة الأخيرة في النزاعات المستعصية التي قد تؤثر في الصالح العام للجماعة الدولية، والنزاعات التي يمس الفصل فيها الدول غير الأطراف[1] حسب د. إبراهيم الراوي فإن هذه الطريقة تمتاز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق الخلاف إذا كانت القوى المتنازعة متكافئة، في حين أنها قد تؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة إذا كانت هذه القوى غير متكافئة،[2] ومن الأمثلة الحديثة على المنازعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضة المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر استقلالها (عام1961) والمفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان في شهر أوت1973 لحل المشاكل المعلقة بين البلدين.

ب- **الوساطة و المساعي الحميدة:**

الوساطة هي محاولة طرف ثالث التوفيق بين الادعاءات المتعارضة وتهدئة الامتعاضات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة،[3] وذلك من خلال الاشتراك في المفاوضات الدائرة بين الأطراف المتنازعة واقتراح حل للنزاع القائم بينها [4] ولقد توخت اتفاقيتا لاهاي لعامي1899 و 1907 تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفوياً، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة .[5]

قد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة- الثالثة -كما هو الحال في النزاع العراقي الإيراني عام 1980إذ تقدمت الجزائر بخدماتها الودية، وقد تكون بناء على طلب الأطراف المتنازعة في حالة تأزم النزاع كوساطة الرئيس كارتر في النزاع القائم في البوسنة و الهرسك عام1995.

قد تكون الوساطة فردية تقوم بها دولة واحدة، كما قد تكون جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثل ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عام1989، إذ قامت لجنة مكونة من خمسة دول مصر-تونس-نيجيريا-الطوغو-زيمبابوي (بالتوسط لحل النزاع وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية[6] إن الوساطة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، والمثال الذي يستشهد به هو وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع الألماني-الإسباني على مجموعة جزر

---

[1] أبو هيف علي صادق، مرجع سابق، ص729 .

[2] الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، بغداد، دار السلام، 1978، ص31 .

[3] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص41 .

[4] الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق، ص33

[5] العسلي عصام جميل، دراسات دولية، دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص87 .

[6] سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية و تطبيقية)، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غبر منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد العلوم القانونية و الإدارية،1997، ص ص 26 -27.

كارولين في المحيط الهادئ في عام 1885، وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموث Portsmouth في عام 1905. [1]

أما المساعي الحميدة هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها.[2]

فهي إذن تدخل طرف ثالث يكون بعد موافقة الأطراف المتنازعة، للمساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع،[3] غير أن هذا الطرف الثالث غير مفوض لاقتراح حل، كما أنه لا يشترك في المفاوضات بصفة مباشرة وإنما تقتصر مهمته على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة،[4] كما تعمل المساعي الحميدة على الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأميركية إلى التسوية المؤرخة في 28 كانون الثاني من عام 1942، وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك تشكيل مجلس الأمن في نوفمبر من عام 1947، لجنة للمساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) لمساعدة على قيام مفاوضات تضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الإندونيسية الناشئة وبين هولندا.[5]

جـ- التحقيق و التوفيق:

التحقيق وسيلة حديثة نسبيا لتسوية النزاعات الدولية .إذ تلجأ الأطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من أعضاء من كل الدول المتنازعة، إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع بقصد تيسير عملية حل النزاع . [6]

إن مهمة لجنة التحقيق هذه كما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، تقتصر على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي تقدمه صفة

---

[1] العسلي عصام جميل، مرجع سابق، ص ص87 -88.

[2] نفس المرجع ، ص85

[3] سعداوي كمال، مرجع سابق، ص25.

[4] الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق، ص 32 .

[5] العسلي عصام جميل، مرجع سابق، 86 .

[6] سعداوي كمال، مرجع سابق، ص 35.

الإلزام، أي أن الهدف من وضع لجان التحقيق هو تقصي المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع و إنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية في استخلاص ما يريانه مناسبا من التقرير،[1] ولقد لجأت الأمم المتحدة إلى أسلوب لجان التحقيق لتسوية المنازعات في العديد من الخلافات وأشهرها ما تعلق بالقضية الفلسطينية ولجان التوفيق، مثلها في ذلك مثل لجان التحقيق، تقوم بفحص وتحديد النزاعات التي تقوم بين الدول و وضع تقرير عنها دون أن تكون لذلك التقرير صفة الإلزامية . [2]

غير أن الفرق بينهما يتمثل في أن لجان التوفيق تقدم توصيات رسمية واقتراحات من أجل تسوية النزاع، كما تشبه لجان التوفيق من حيث مهمتها التحكيم والقضاء الدولي، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فبينما لا تكتسي قرارات أو مقترحات لجنة التوفيق أي إلزامية .تعتبر قرارات التحكيم والقضاء الدولي ملزمة في كل جزئياتها لأطراف النزاع، وقد عرضت نزاعات عديدة لبحثها من قبل هذه اللجان ومن ذلك :النزاع الدانمركي- البلجيكي عام 1952، ونزاعان بين فرنسا وسويسرا عام 1955 ونزاع بين اليونان وإيطاليا عام 1956. [3]

3- الوسائل القانونية

أ- التحكيم الدولي:

التحكيم الدولي هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية.وهذا ما ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي 1907 التي جاء فيها أن الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي،[4] حيث يعرف التحكيم الدولي على أنه" النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع، [5] كما أن للمتنازعين الحرية في اختيار الهيئة التي يحتكمون إليها، فلهم أن يكتفوا بحكم واحد أو يعينوا جملة محكمين كما لهم أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية (غير طرف في النزاع) أو إحدى الهيئات القانونية أو القضائية، وغالبا ما تعهد الدول نزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة[6] ويتميز التحكيم الدولي بقراراته المؤسسة على قواعد قانونية دولية سواء كانت موجودة وقت النزاع أو لم

---

[1] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 42 .

[2] الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق، ص 39 .

[3] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص ص 42 -43.

[4] الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق، ص45 .

[5] أبو هيف علي صادق، مرجع سابق، ص740

[6] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص46 .

تكن، وبذلك يتجه إلى خلق قواعد ملزمة للدول،[1] وبهذا الالتزام يختلف التحكيم الدولي عن الوساطة والتوفيق، إذ تقتصر سلطة الوسيط أو لجنة التوفيق على العرض و الاقتراح . [2]

ب- **القضاء الدولي:**

يمثل القضاء الدولي وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقا [3]، ويحال النزاع على المحكمة (محكمة العدل الدولية) فقط عندما تتفق الأطراف على عرضه على القضاء، ويكون موضوع النزاع متعلقا بـ:

- تفسير المعاهدات.
- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.
- أي مسألة تشكل خرقا للالتزام الدولي. [4]

بعد أن تطرقنا في دراستنا لوسائل إدارة النزاع الدولي، يجدر بنا التعرف أيضا على الأساليب المتبعة في ذلك، والطرق الناجعة للحيلولة دون اندلاع هذا النزاع أو إدارته بالشكل الذي لا يمكن أن تؤدي إلى قيام الحروب الفتاكة.

ثانيا: أساليب إدارة النزاع الدولي

ينطلق أغلب المختصين في نظريات النزاع الدولي في تحليلاتهم من مسلمات وقواعد رئيسية تفرضها طبيعة وتحول دراسة العلاقات الدولية من منهج الأخلاق القانوني إلى المنهج العلمي بفروعه السلوكية، الكمية، التحليلية، الإحصائية و الوظيفية [5] وغيرها من المناهج.

في مجال الحرب يجب تجنيد أساليب ووسائل حتى يمكن النجاح في الحرب، فلابد من تقييم الهدف السياسي من وجهة نظر دولة النزاع ومن وجهة نظر العدو، وتحديد قوة ووضع الدولة، بالإضافة إلى قوة ووضع النظام السياسي ومساندة الرأي العام له وشرعيته، وشخصية حكومة العدو وشعبه وقدراتها

---

[1] سعداوي كمال، مرجع سابق، ص33 .

[2] أبو هيف علي صادق، مرجع سابق، ص741 .

[3] سعداوي كمال، مرجع سابق، ص36

[4] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص47 .

[5] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات و الأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، ص 85.

والصفات المماثلة للحكومة وللشعب في الدولة، كما أن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار العلاقات السياسية للدول الأخرى والأثر الذي ستحدثه الحرب في مختلف الدول. [1]

عند النظر بعمق أكثر إلى أساليب إدارة النزاع، نرى أن الأساليب تكمل بعضها البعض، ويكون التكامل بين الأساليب المختلفة من عناصر النجاح في إدارة النزاع، وهذه الأساليب نتناولها في إيجاز ومنها:

- ميل طرفي الصراع إلى مزيد من التشدد والبعد عن التنازلات في بداية الأزمة، أي يكون هناك نوع من التطرف لأن الاعتدال أو التصالح قد ينظر إليها على أنها ضعف، ولذلك يخشى كل طرف الإفصاح عن رغبته في التسوية حتى لا تؤدى التنازلات إلى مزيد من التنازلات [2]

- قطع وسائل الاتصال بين الطرفين مؤقتا من جانب أحد الأطراف، ومحاولة إضفاء نوع من الغموض على الموقف، وهذا في حد ذاته تكتيكا مفيدا بالنسبة له، ويمثل أسلوبا في الضغط أو إدارة الأزمة. [3]

- أن يملك أطراف النزاع القدرة على التحكم والضبط السياسي للاختيارات العسكرية، وبالتالي فإن الاعتبارات السياسية يجب أن يكون لها الأولوية على الاعتبارات العسكرية.

- ضرورة تفادى أو تجنب الكارثة : ويتضمن ذلك الاختيارات العسكرية التي تتحاشى وضع الخصم أو تحفيزه نحو تصعيد الموقف، كذلك تحاشي إعطاء انطباع باللجوء إلى حرب واسعة، ومن أجل تحقيق هذا الأسلوب يلجأ طرف النزاع إلى إبلاغ الخصم بتحقيق أهداف معينه، وثمة منطقة متنازع عليها، وتحديد الجوانب الأساسية والهامة في تعهد الخصم، عن طريق الكشف عن حدود وضع الخصم، وبالتالي يؤدى إلى مبادرة من أجل الحل الوسط، ثم جس النبض، وتخفيض بعض الجوانب غير الأساسية في تعهد الخصم، مما يؤدى إلى تخفيض التداخل بين ارتباطات الطرفين.

- الارتباط بين العمل العسكري والعمل السياسي والدبلوماسي : فعندما تواجه أي دولة تحديا يهدد مصالحها يكون أمامها الخيار بين ثلاثة طرق:

1- فإما القضاء على مصدر التحدي أو التهديد عن طريق الاستخدام الشرعي للقوة.

2- وإما معارضه أو مقاومة التهديد بقوة معادلة لمنع التهديد، من خلال سياسة الردع.

3- وإما تحييد التهديد عن طريق عمليه تسويه مرضيه يمكن التوصل إليها من خلال المفاوضات.

---

[1] يوهان جالتونج، مرجع سابق، ص 66. أنظر أيضا: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 85.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 86.

[3] نفس المرجع، ص 85.

ومع ذلك، فإن القائم بإدارة النزاع لا يستبعد التخطيط للتدمير الكامل للعدو والتحقيق الكامل لأهدافهم وعندما يفشل تتجه الأطراف إلى التفاوض ولكن بدوافع الثقة في النفس والرغبة في الحل السلمي.

– أن يكون هناك توقف معين في العمليات العسكرية لإظهار الرغبة في تسويه المشكلة سلميا من الطرفين.

– أسلوب تزايد الضغط العسكري على الخصم، مع ترك منفذ للخروج حتى يمكنه البدء في تسوية الأزمة بدلا من تصعيد الموقف وتطويل الصراع أو توسيعه أو بالنزول بالأهداف أو الآمال أسفل بشكل مؤقت.

– التشدد الذي ينتهي بتنازلات ، و يعتبر الطريق للحلول الوسط وتقديم التنازلات يعنى مبدأ " لا هزيمة ولا نصر" وهناك من يعدد أساليب تناول ومعالجة الأزمات والنزاعات من خلال ثلاثة أساليب رئيسية بحيث لكل أسلوب شكله ومضمونه وقوة تأثيره، وهي: [1]

– **الأسلوب القهري:** أي يتم استخدام القوة المسلحة من أجل إكراه الخصم وإجباره على التراجع عن موقفه وعدم التنازل لمطلب الخصوم، مهما كان حجم التهديدات الذي يشكلونه، ويعتمد هذا الأسلوب على قدرة الدولة على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الجسيم على الخصم.

– **الأسلوب التساومي:** يعتمد هذا الأسلوب على التفاوض أساسًا لحل الأزمة، والأصل أن المفاوضة معناها الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف المبدئية مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه، فهي إذن حلول وسطى، و هو أساس التفاوض، حيث يبدأ المفاوض بموقف متشدد، ثم يتنازل تدريجيًا حتى يصل إلى أدنى الحدود التي لا يستطيع التنازل بعدها.

– **الأسلوب التنازلي:** وهو قبول مطالب الخصم فورًا في سبيل إنهاء موقف الأزمة، وتلجأ الدولة لهذا الأسلوب عندما تكون قدرتها على مواجهة الأزمة ضعيفة، أو عندما تخشى من تصاعد مطالب الخصوم إلى درجة أكثر خطورة من الموقف الحالي، وتلفت كورال بيل الانتباه إلى أن هناك أسلوبا ناجحًا في إدارة النزاعات الدولية، هو تحويل ما نسميه بأزمة الخصومة إلى أزمة تنافسية محصورة، على أساس أن هناك من يعلنون أن إدارة الأزمة يمكن وصفها بأنها أبرز الأساليب المبشرة بالأمل في إدارة شؤون الحكم الحديثة ويبدو أنهم يميلون إلى افتراض أن أية أزمة دولية يمكن معالجتها بوجه عام كحالة طارئة غير مرغوب فيها و بالتالي تقديم الظاهرة بوصفها إحدى الظواهر التي يقابلها فجأة صانع القرار بلا توقع التي يجب أن يتصدى لها بقدر الاستطاعة، ولذلك فإن تحويل الأزمة إلى مجرد تنافس هو أحد أساليب إدارة الأزمات الدولية.

---

[1] نفس المرجع، ص 88.

يؤكد آموس برلموتر أن على القائم بإدارة الأزمة أن يتأكد من أن لديه أكبر قدر من المعلومات عن الطرفين بما في ذلك أوضاعهما الداخلية ومطالبهما الخارجية ونواياهما البعيدة المدى ورغباتهما القريبة البعيدة، وكذلك يجب أن يكون وراءه جهازًا لجمع آخر المعلومات يزوده بها فيما يتعلق بالطرفين بحيث كون في استطاعته أن يسبق كل طرف منهما في العلم بشؤون هذا الطرف، وأن تكون أمامه دراسة لشخصية المتفاوضين الذين سيلقاهم والضغوط التي يتعرضون لها وعلاقاتهم مع مراكز القوى والتأثير في بلادهم وهناك مراحل إدارة أزمة أو نزاع، وتتجلى كل مرحلة من هذه المراحل في قيامها على عدد من الأساليب لإدارة النزاع أو الأزمة، و هي ثلاث مراحل:

- **مرحلة ما قبل الأزمة:** وهي مرحلة تتبلور فيها مشكلة وتتفاقم، حتى تنتج عنها الأزمة، لأن الأزمة لا تنشأ من فراغ، وإنما يسبقها مشكل لا يعالج علاجًا مناسبًا.
- **مرحلة التعامل مع الأزمة:** و هي المحور الرئيسي لمفهوم إدارة الأزمة، حيث يتولى فريق الأزمة استخدام الصلاحيات المخولة له ويطبق الخطط الموضوعية، كما يستخدم مهاراته المكتسبة من التدريب وكذا الاستعداد لمواجهة الأزمة، فهي إذن مرحلة التطبيق العملي للتدابير المعدة مسبقًا للتعامل مع الأزمة – **مرحلة ما بعد الأزمة:** يتم فيها احتواء الآثار الناجمة عن حدوث الأزمة وعلاجها هو جزء هام من عملية إدارة النزاع، لأن الهدف الرئيسي من أسلوب إدارة الأزمة أو النزاع هو تقليل الخسائر إلى أقصى حد استخلاص الدروس لغرض عدم التعرض إليها مستقبلا .[1]

[1] نفس المرجع، ص ص 90_91.

المبحث الثالث: النظريات الاستراتيجية لإدارة النزاع الدولي.

تعددت النظريات و تنوعت تحليلات الباحثين المفسرة و الموضحة لإدارة النزاعات، فبين مقدم لنظرية كلية و بين واضع لنظرية جزئية، تتضح جليا أهمية إدارة النزاعات، و كما يرى بعض المختصين أن كل نظرية جاءت من أجل هدف معين و من أجل مصلحة معينة، فإن نظريات إدارة النزاعات كل منها تأخذ زاوية تعتبرها أساس تفسيرها و توصياتها، و أن النظريات المفسرة تسعى دائما لإعطاء تصور يضمن إدارة فعالة للنزاع ، حتى لا يصل إلى الحد الذي يصبح فيه مدمرا و هداما.

المطلب الأول: نظريات إدارة النزاع الدولي.

و نظرا لتعقد النزاعات الدولية و تزايدها، كان لذلك أثرا مباشرا في بلورة العديد من النظريات الاستراتيجية و التي تركز على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة النزاعات الدولية، و في هذا الصدد سنشير إلى أبرز هذه النظريات و هي:

01- نظرية المباريات Game Theory

02- نظرية الاحتواء Theory of Containment

03- نظرية الانتقام الشامل Massive Retaliation

04- نظرية الاستجابة المرنة Flexible Response

1. **نظرية المباريات** Game Theory

ترتكز هذه النظرية على التعامل مع صراعات المصالح كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية و قد عرفت هذه النظرية في عام 1944 م عندما نشر أوسكار مورجنسترن و جون نيومان في كتابهما المعروف « نظرية المباريات و السلوك الاقتصادي » إلا انها بعد ذلك اثبتت صلاحيتها في المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية و التخطيط للسياسات الدفاعية و اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، و قد عمل العديد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الاستراتيجية الدولية على تطوير أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الاستراتيجية التي يمكن الأخذ بها في ظروف النزاعات المختلفة، أمثال هنري كاهن، برنارد برودي، هنري كيسنجر و غيرهم. [1]

فنظرية المباريات تقوم في فكرتها العامة على افتراض أن النزاعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين: نزاعات تنافسية، و نزاعات غير تنافسية، كما استخدمت نظرية المباريات في العلوم السياسية لدراسة أوضاع الصراع بصورة رياضية للمساعدة في إمكانية وضع حلول للأوضاع الصرعية قد تحدث في المستقبل عن طريق دراسة حالات سابقة ووضع نماذج نظرية لها تمكن صناع القرار من إيجاد حلول

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 249.

مناسبة عند حدوث أوضاع مشابهة لها و كما تطبق في الصراع فإنها تطبق في التعاون ذلك لأن الأخير أحد أسس العلاقات الدولية لذا نجد أن هناك من يعرفها على أنها دراسة منهجية للصراع و التعاون و تخص بها الاستراتيجيات الكيفية باللعبة حيث يتحرك اللاعب بخطة منظمة ضد خصمه. [1]

نجد أن هذه النظرية تتعامل مع مباراة في منافسة بين الطرفين أو اكثر يقومون بعملية اتخاذ القرار و كل واحد من متخذي القرار بسعي لكسب الطرف الآخر و التغلب عليه و لذا فإن نظرية المباريات تعد من الأساليب الحيوية في تكوين الاستراتيجيات و قد استخدمت في وضع استراتيجيات الحرب العالمية الثانية و هي تستخدم في نطاق واسع في السياسة، و قد أشار مؤلفي النظرية جون نيومان و أوسكار مورجينسترن تحت اسم نظريات و السلوك الاقتصادي بأنها الأداة الفعالة لنظرية الألعاب، و تتميز هذه النظرية بالعديد من التقسيمات مثل:

* الألعاب الساكنة و الديناميكية: أي أن اللاعبين يختارون استراتيجيتهم كلهم في نفس الوقت أي يتخذ القرار كلهم في النفس الحظة، أما الألعاب الديناميكية فتمكن من اللاعبين من اختيار قراراتهم الواحد بعد الآخر.

* الألعاب صفرية المجموع: أي إذا كان مجموع الأرباح و الخسائر في نهاية اللعبة صفر أي اللعبة صفرية المجموع و سيكون في هذه الألعاب كمية الربح أو احتمالية مساويا لكمية الخسارة أو احتمالها أي تقوم على أساس المصالح المتعارضة للطرفين حيث مكسب الطرف الأول مساويا لخسارة الطرف الآخر و مجموع المنفعة لهما يساوي الصفر في جميع الأحوال.[2]

و حسب منطق نظرية المباريات، فإن كل طرف في النزاع يكون حرا في اختيار السلوك الذي يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الانتصار على خصمه، إلا أن ذلك يستلزم مسبقا بطبيعة الحال التعرف على نوايا الخصم الذي يفترض فيه أنه يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الآخر في هذه المباراة الاستراتيجية التي تدور بينهما. [3]

نلاحظ أن هذه النظرية تقوم على مرحلتين أو عاملين أساسيين لإدارة النزاع الدولي، و هما مرحلة التناقض و التنافس ثم مرحلة التعاون، ففي المرحلة الأولى خاصة بالحالات ذات الطبيعة الصفرية و التي سميت بالمعادلة الصفرية، حيث يكون التناقض كلي بين مصالح و أهداف أطراف اللعبة، و تتم هذه المرحلة عن طريق مجموعة من الوسائل كالتهديد، التصعيد، و الضغط الدبلوماسي ...الخ، أما المرحلة

---

[1] دينا هاتف مكي، نظرية المباريات في علاقات إسرائيل الدولية في ضوء علاقتها مع دول الجوار، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، د س ن، ص 36.

[2] حياة صيغور، نظرية الألعاب الاستراتيجية، رسالة الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2009، ص ص 5_7.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 249.

الثانية فهي مرتبطة بالحالات التي تكون نتيجتها غير صفرية، إذ يمكن إيجاد نقطة التقاء لمصالح أطراف اللعبة، وفيها تستعمل الطرق التقليدية لإدارة النزاع مثل التفاوض، الوساطة فإدارة النزاع الدولي هنا ترتكز على الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية. [1]

إلا أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كثيرة منها:

– أن هناك نزاعات لا تسمح طبيعتها الخاصة بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها، كالنزاعات الايديولوجية و العنصرية، الخ.

– أن هذه النظرية وضعت أساسا لتناسب النزاعات التنافسية الثنائية الأطراف، في حين الحالات التي يتعدد فيها اللاعبون، فإن صورة النزاع تصبح مختلفة تماما، و بالتالي يتعذر تطبيق قواعد اللعبة بالصورة التي تفترضها نظرية المباريات.

– بالرغم من أن النزاعات المتعددة الأطراف هي أكثر النزاعات شيوعا في العلاقات الدولية، إلا أنه تطبيق هذه النظرية يقتصر على فئة محدودة من النزاعات غير المعقدة بطبيعتها.

– أنه من زاوية الواقع لا يمكن تصور أن سلوك أطراف النزاع محصورا في إطار بديلين اثنين لا ثالث لهما و هما الكسب و الخسارة، لأنه مهما كانت النزاعات معقدة تقتضي من أطرافها شيئا من المرونة لتسوية النزاع إذا كانت فعلا هذه الأطراف ترغب في تجنب الصدام العنيف أو الحرب، مما يؤدي ذلك في النهاية إلى تحصل كل طرف على مزيج من الكسب و الخسارة، مع تفاوت حجمهما من طرف لآخر وهذا يتناقض مع منطق نظرية المباريات.

و بالرغم من هذه الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المباريات، فإنها تعد نموذجا جيدا للتحليل الرياضي المحايد في مواقف الأزمة أو النزاع. [2]

2. **نظرية الاحتواء** Theory of Containment

يعد تطبيق هذه النظرية أولى خطوات الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية و قد عمل على تأسيسها و بلورتها الدبلوماسي الأمريكي جورج كنان المتخصص في الشؤون السوفياتية و قامت بتنفيذها حكومة الرئيس هاري ترومان، و تعني في نظر صاحبها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية أينما وجدت، و يراها العالم الاشتراكي أنها مخططا لسيطرة عالمية أعدته الامبريالية الأمريكية و تفويضا من النظام الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية الذي يقوم على التوازن بين العالمين الرأسمالي و الاشتراكي و نبذهما للحرب و تأكيدهما على مبادئ التعايش السلمي، و جاء تعبير الاحتواء لأول مرة

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 51

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 252.

في مقال شهير لجورج كينان، نشر بمجلة "الشؤون الدولية" تحت عنوان "مصادر السلوك السوفييتي" سنة 1947 و كذلك في وقت حل التوتر بالعلاقات الأمريكية _ السوفيتية محل التحالف فكانت الحاجة لإعادة تقويم السياسة التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إتباعها إزاء الاتحاد السوفيتي سابقا. [1]

في الثمانينيات القرن المنصرم كانت المقاربة الأمريكية للحرب العراقية الإيرانية قائمة على أساس نظرية الاحتواء المزدوج و هي تعني احتواء الطرفان المتنازعان من خلال إنهاكهما بإطالة الحرب بينهما و ذلك يتحقق بعدم بدل جهد سياسي أمريكي أو دولي فاعل للتوسط بينهما و ربما تعطيل أية جهود في هذا الاتجاه بل إن الأمر كان أكثر سوءا حيث أن أمريكا كانت تساعد الطرف الذي تميل الكفة ضده استخباري و تسليحا حتى يستعيد القدرة على مواصلة الحرب. [2]

يتركز الإطار النظري لسياسة الاحتواء عند جورج كينان، على إجراء تحليل شامل للأهداف الاستراتيجية السوفيتية و تحديد الطرق التي كان ينظر من خلالها الاتحاد السوفياتي إلى الغرب الرأسمالي الذي اعتبرته العائق الرئيسي في وجه انتشار الشيوعية، حيث يقول كنان في هذا الصدد: « أن الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم و في مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها و استخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغييرات تتواءم و الأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية »، و يضيف أن هذه الاستراتيجية « كانت تتمتع بخاصية المرونة كما قامت على افتراض أن حركة التاريخ كانت في جانبها و أنها لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها، و بالإضافة فإنها لم تكن ملتزمة بوسائل نظرية محددة لتحقيق تلك الأهداف».[3]

و قد اعتمدت سياسة الاحتواء في تحقيق أهدافها التدميرية للاتحاد السوفياتي على أربعة افتراضات:

1. الحرب الشاملة في حال هجوم على الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية.
2. التفوق الجوي و مقدرته التدميرية تفوق تنفيذ أي استراتيجية هجومية للاتحاد السوفيتي.
3. افتراض عدم المخاطرة باستعمال القوة.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، "الاستراتيجية والسياسة الدولية"، الطبعة الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م. لبنان، 1985 ص 213.

[2] نهاد الخطيب، السياسة الامريكية نظرية الاحتواء المتعدد، مقالة دنيا الوطن، متاحة على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/04/21/363818.html، تم الاطلاع عليه في 2016/04/13، على الساعة 22:23.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 252-253.

4. الاقتصاد من جانب الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة. [1]

3. **نظرية الانتقام الشامل** Massive Retaliation

و هي نظرية قام بتأسيسها جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في بداية الخمسينات، و التي اعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء و نقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفييتي في المرحلة التالية على انتهاء الحرب مباشرة، و تقوم هذه النظرية على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد، هي أن يقنعه مقدما بأن أعماله العدوانية ستجلب عليه انتقاما نوويا مروعا يجعله يخسر أكثر مما يكسب، و من ثم فان الهدف من تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل لن يقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية و تطويقها كما كان الهدف من سياسة الاحتواء و إنما كان يتجاوز ذلك إلى العمل على تحرير هذه الكتلة و تدميرها ، و حمل الخصم على الاستسلام و فرض إرادة النصر عليه . [2]

لقد أخذت الاهتمام من طرف الرأي العام الأمريكي الذي رفض مبدأ الحرب المحدودة في مقابل تأكيد المبدأ الأمريكي الامتناع عن حرب أو الدخول في حرب شاملة و كان ذلك ناتجا من تجربة الحرب الكورية (1950 – 1953) الفاشلة، و قد قامت هذه النظرية على ثلاث مقومات:

1. تخفيض للقوات البرية الأمريكية و تقليص حجم الإنفاق العسكري.
2. بناء جدار عازل للكتلة الشرقية عن طريق الأحلاف مثل حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا.
3. أي محاولة لانتهاك الشيوعيين الاتحاد السوفييتي لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين يشكل مبررا كافيا لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدها.

لقد تعرضت نظرية الانتقام الشامل لأول اختبار عنيف لها أثناء حرب الهند الصينية 1954هو الاختبار الذي ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة بالأسلحة النووية لم تكن إلا من قبيل التهويش لذا فقدت قابليتها للتصديق كما أنها برهنت عدم قابليتها للحركة و التصرف في مواجهة الحروب المحدودة و النزاعات المحلية و أنها بالتجائها إلى التهديد بالحرب أذعرت حلفاء أمريكا حين

---

[1] عبد الحكيم وادي، نصيرة زهواني و أخرون، بحث في الاستراتيجية المفهوم و النظرية، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان و متابعة العدالة الدولية، متاحة على الرابط:

http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=2616 تم الإطلاع عليه في2016/04/17، على الساعة 21:22.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 255.

أخفقت في إرهاب أعدائها و انتهت إلى حالة يرثى لها. [1]

نتيجة هذا الانتقاد وغيره، أدى في النهاية إلى التحول عن تطبيق هذه الاستراتيجية إلى انتهاج نظرية أكثر واقعية، عرفت في تطور الاستراتيجية الدولية بنظرية الاستجابة المرنة التي دخلت مرحلة التطبيق الفعلي على يد إدارة كيندي الديمقراطية منذ بداية الستينات. [2]

4. **نظرية الاستجابة المرنة** Flexible Response

يعود الفضل في بلورة الاطار العام لهذه النظرية و تحديد مبادئها الرئيسية إلى الجنرال ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، إذ أن الدافع من انتهاج هذه النظرية الاستراتيجية هو الرغبة في توفير أكبر قدر ممكن من حرية الحركة و المرونة للدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف النزاعات التي تقحم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ارتباطاتها الدولية الواسعة المدى.

و لقد وجدت هذه النظرية صدى واسعا لها في الأوساط الحكومية الأمريكية، و كذلك في مختلف الدوائر المهتمة بشؤون الأمن القومي الأمريكي. حيث تتميز بأنها مرنة و حاسمة في الوقت نفسه، و هي توفر المقدرة على التصرف إزاء أي نوع من أنواع الحرب سواء كانت عالمية أو محدودة، نووية أو تقليدية كبيرة أو صغيرة.

و كنقد لهذه النظريات، يمكن القول أنه عند النظر بعمق أكثر إلى هذه الأساليب نرى أنها تفسر زوايا و تغفل عن زوايا أخرى، لذا نقول أن الإدارة الفعالة تكون إذا تم دمج هذه النظريات و خلق تكامل بين الأساليب المختلفة. [3]

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة النزاع الدولي.

إن إدارة النزاع الدولي ما هي إلا تطويع الإرادات لتحقيق هدف معين بشكل معين، وتتأثر هذه الإدارة بشخصية القائم بإدارة النزاع، والنماذج التي يستخدمها في إدارته للنزاع، وكذا ظروف وأحوال دولته، ثم نفس الأشياء تنطبق على الخصم أو الخصوم، ثم تتأثر بالمتغيرات الدولية التي تسيطر على جو العلاقات الدولية التي تتحكم في أي موقف من مواقف النزاع.

---

[1] صالح العجيان، نظريات في العلاقات الدولية، الباحثين السوريين، متاحة على الرابط:
http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=12&t=26960، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 23:44.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 256.

[3] نفس المرجع، ص ص 258_259.

ولإدارة النزاع لابد أن يتبنى كل طرف استراتيجيته الخاصة به، وبالتالي يصبح أحد المسالك إلى تهدئة مشكلة النزاع، هو الاحتفاظ بالأطراف والاحتفاظ بالتعارض، ولكن في نفس الوقت وجوب دفع التفاوض، لأن السعي الدائب لتحقيق الأهداف توقف، فالنزاع موجود ولم يحل، وبذلك يصبح النزاع مؤجلا ويبقى ساكنا فحل النزاع والسلام كضرورتين مطلقتين تعنى غياب العنف المباشر (أي الحرب والتفاعل المدمر)، وغياب العنف البنياني (السيطرة والتفاعل الاستغلالي) [1].

إن مقياس نجاح إدارة أي نزاع دولي حاليًا قد يتحدد على ضوء مصلحة المجتمع الدولي فالمقاييس والممارسات في إدارة النزاعات الدولية تجرى مضافًا إليها هذه الألفاظ المجردة مثل السلام الاستقرار النظام العدل، في خضم ذلك نكون بصدد استراتيجيات عديدة متبعة لإدارة النزاع الدولي القائم من خلال تعامل الأطراف المعنية مع الأزمات التي يفرزها هذا النزاع. [2]

إن من بين أهم الاستراتيجيات المطبقة في إدارة النزاع الدولي :

1. استراتيجية الابتزاز التهديدي

تتركز على وجود مطالب للطرف القائم بالتهديد، و على الخصم أن يرضخ لذلك و إلا كان جزاؤه العقاب إذا رفض، بمعنى أن الطرف الذي يهدد يستخدم الابتزاز التهديدي من أجل خلق أزمة يهدف من ورائها إلى الحصول على منافع، ولذلك تعتبر استراتيجية جذابة لأنها تمنح القائم بها إمكانية تحقيق أهدافه دون الحاجة للجوء للقوة.

2. استراتيجية استخدام القوة

و تعني القيام الإدارة بإصدار أوامرها لإنهاء الصراع أو أن أحد الطرفين يصدر أوامره للطرف الآخر بهذا المعنى و لا تؤدي هذه الاستراتيجية إلى إشباع أهداف، أي من الطرفين و تستخدم عادة في القضايا قليلة الأهمية. [3]

3. استراتيجية جس النبض المحدود

المقصود بإستراتيجية جس النبض المحدود، تعامل احد أطراف النزاع مع المعضلة السياسية (الأزمة المطروحة) بعملية جس النبض، و هذا بمحاولة إحداث تغيير مقبول في الوضع القائم، لكن مع أهمية تجنب التصعيد غير المرغوب فيه، و هذا بوسائل مرنة للفعل بحيث يمكن تجميدها أو إلغائها بسرعة و سهولة، أي أنها استراتيجية قابلة للتبديل او التغيير.

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 97.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص 86 .

[3] أكرم الياسري، أمل عبد محمد علي، استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي مع استراتيجيات مقترحة لإدارة الصراع في المنظمات الأعمال العراقية، مجلة أهل البيت، العدد5، دس ن، ص 126.

4. استراتيجية الضغط المحكوم

مضمون هذه الاستراتيجية، هو أن الطرف المهاجم يدرك أن الطرف المدافع تعهد بالدفاع عن الوضع القائم، ورغم ذلك فإن المهاجم يبادر إلى تغيير الوضع القائم و هذا عبر اختيارات أقل مستوى من الاستراتيجية السابقة، فالطرف المهاجم يلجأ لاستخدام أفعال صغيرة لممارسة الضغط ضد استمرار الوضع القائم، ومع ذلك يجد الطرف المدافع صعوبة في مواجهة ذلك الضغط لأنه إما لا يملك قدرات ملائمة لذلك أو أنه معارض لاستخدامها، وهذا الضغط يمكن ممارسته بطرق عديدة مثل الحصار و التحذير و الوعيد بأن أي استفزاز أو رد من المدافع سيؤدي إلى تفجير التصعيد بشكل لا يمكن السيطرة عليه، وهي استراتيجية تكون مفضلة عندما تكون محل اهتمام الطرفين المهاجم و المدافع. [1]

5. استراتيجية حافة الهاوية:

هذا النوع من الاستراتيجيات يدفع بأحد الأطراف أو كليهما بالصراع تجاه تصعيد السريع و المستمر لأقصى درجة و هو ما يعرف بحافة الهاوية حتى يدرك الطرف الآخر بتصميم الأول على تدميره إذ لم يتم التراجع.

6. استراتيجية الأرض المحروقة

يعتمد أحد الأطراف أو كليهما في النزاع إلى استخدام كل الأدوات المتاحة لديه لتدمير كل مظاهر القوة والحياة لدى الخصم كي لا تقوم له قائمة مرة أخرى أو لتخلص النهائي منه عن طريق تدمير عناصره البشرية وبنيته الأساسية و كل مقومات الحياة العادية لديه و هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم استراتيجية الأرض المحروقة. [2]

7. استراتيجية الضغط المحكوم

مضمون هذه الإستراتيجية، هو أن الطرف المهاجم يدرك أن الطرف المدافع تعهد بالدفاع عن الوضع القائم، ورغم ذلك فإن المهاجم يبادر إلى تغيير الوضع القائم و هذا عبر اختيارات أقل مستوى من الاستراتيجية السابقة، فالطرف المهاجم يلجأ لاستخدام أفعال صغيرة لممارسة الضغط ضد استمرار الوضع القائم، ومع ذلك يجد الطرف المدافع صعوبة في مواجهة ذلك الضغط لأنه إما لا يملك قدرات ملائمة لذلك أو أنه معارض لاستخدامها، وهذا الضغط يمكن ممارسته بطرق عديدة مثل الحصار و التحذير و الوعيد بأن أي استفزاز أو رد من المدافع سيؤدي إلى تفجير التصعيد بشكل لا يمكن السيطرة عليه، وهي استراتيجية تكون مفضلة عندما تكون محل اهتمام الطرفين المهاجم و المدافع.

---

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص 86.

[2] جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص ص 315_316.

8. استراتيجية الأمر الواقع

تعتمد هذه الإستراتيجية عندما يكون الطرف المهاجم على ثقة تامة من أن خصمه غير مستعد للدفاع عن الوضع القائم في ظل النزاع، وبهذا يقرر المهاجم اتخاذ إجراء حاسم و سريع لتغيير الوضع القائم و كنقد لهذه الاستراتيجية أنها قد لا تلقى قبولا قوميا أو دوليا، إذ أنها قد تؤثر على سمعة المبادر بها مما يولد عاملا للتراجع عنها، أو الإصابة بخيبة أمل، ومن هنا يكون المهاجم أمام خيارين:

- إما أن يترك هذه الاستراتيجية و يتبنى استراتيجية هجومية أكثر حذرا.
- و إما أن يتخذ قرار حاسم بتغيير الوضع القائم بسرعة فائقة، بحيث لا يترك للمدافع أي فرصة لجمع الإمكانيات اللازمة لمقاومة هذه الاستراتيجية الهجومية.

9. استراتيجية الاحتكاك البطيء (الاستنزاف)

يلجأ عادة إلى هذه الاستراتيجية الطرف الضعيف، وهذا لإرهاق الطرف القوي، إذ تأخذ هذه الاستراتيجية شكل حرب عصابات و أعمال إرهابية و تخريبية فدائية، و هنا يتورط الطرف الضعيف في عمليات عسكرية تؤثر على المزايا التي يتمتع بها القوي. [1]

10. استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن :

هذه الإستراتيجية لا تعتمد على إنهاء الصراع أو تسكينه ولكن تجميد مستواه و ليس تجميد الصراع نفسه، فهي تعتمد إبقاء عوامل الصراع كما هي صورتها الحالية حيث قد يظل الصراع دائرا في نطاق وحدود معينة و مستقرة ولا يرقى أو يهبط إلى مستوى آخر حيث نجد عدم ميل أحد أطراف الصراع أو كليهما إلى مستوى أقل.

11. استراتيجية تسكين عوامل الصراع:

هذه الاستراتيجية أيضا لا تعد بمثابة تسوية أو إنهاء الصراع و لكنها مرحلة للتعايش بين أطراف الصراع برغم بقاء عوامل الصراع ذاتها دون تلاشي، حيث نجد أن كلا طرفي النزاع . [2]

12. استراتيجية الخطوة خطوة

ويطلق عليها أيضا عبارة استراتيجية الانتقام الجزئي، و هي مقرونة بإعادة التصعيد من جانب الخصم، حيث تنتهج لمناقشة مطالب الخصم، وعند فشل هذه الاستراتيجية يلجأ مستخدمها إلى اتباع استراتيجيات أخرى أكثر قوة[3]،و قد ربط هذا المفهوم بالنوايا الموجهة للدول فما من دولة تستطيع على

---

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص ص 88_90.

[2] أكرم الياسري، مرجع سابق، ص 130.

[3] حسين قادري، مرجع سابق، ص 91.

إقامة أمنها على نوايا الطيبة للدول الأخرى لأن النوايا ستزول مع تعاملات الغد و لهذا تقيم الدول استراتيجيتها على تقديرات إمكانية الآخرين . [1]

[1] عبد الوهاب محمد جبوري، اتجاهات الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، مركز الدراسات الإقليمية، العدد الخامس جامعة الموصل، متاحة على الرابط :http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=31226 ، تم الاطلاع عليه في 2016/04/03 على الساعة 21:45.

خلاصة

إن إدارة النزاع الدولي في ظل الواقع المعاش، تبقى نسبية فالدول الكبرى بحكم هيمنتها تكون إدارتها فعالة أو مفروضة، و إدارة الدول الصغيرة بحكم ضعفها و قلة خبرتها تكون إدارة غير فعالة، كما تتراوح طريقة و نجاعة استعمال وسائل إدارة النزاع بحسب قوة و موقف كل طرف من أطراف النزاع إضاقة إلى شخصيات صناع القرار و ميكانيزمات صناعة القرار في حد ذاته بحسب سيرورة الأحداث و تغير الظروف المحيطة بالنزاع.

وتعتمد الإدارة الدولية على العديد من المعايير في حل أزماتها و تقوم بإدارة مشاكلها وفق استراتيجيات و نظريات دبلوماسية و قانونية تمكنها من وضع تخطيط محكم متفادية المسائل الغير قانونية و المشروعة التي تؤدي بها إلى عقد سياسية قد تؤثر على علاقاتها الدولية و كذلك تساهم في فشل مساعيها في حل الأزمات و النزاعات الداخلية، خاصة عند اعتمادها على مقاربات تقليدية التي قد تبنتها منذ فترة من الزمن، لكنها لم تبقى على حالها إلى أن اتخذت من الاستراتيجيات المتنوعة في حل الأزمات الدولية و إدارة النزاعات العديدة حسب طبيعة أزمة كل إقليم.

الفصل الثاني

الاستراتيجيات الأمريكية لإدارة النزاعات الدولية

المبحث الأول: المرتكزات النظرية للاستراتيجيات الأمريكية.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأمريكية التقليدية.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية الحديثة.

بعد مرور نصف قرن من مواجهة كل من الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية لبعضهما البعض و الذي انتهى بانهيار الاتحاد السوفيتي، تغيرت موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تقف على رأس المجتمع الدولي، أصبح العالم مضطر إلى أن يقف مع القوة الأمريكية المطلقة، إذ أصبحت تتفوق في المجال العسكري على جميع الدول التي تضاهي ميزان القوة كما أنها حققت قفزة خارقة في العديد من المجالات الاقتصادية خاصة و قد برزت قوة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991 و التي كانت بمثابة الفرصة لها كي تحتفظ بالوضع المثالي الراهن بفضل استخدامها لاستراتيجية ماهرة

و كان القرن 21 هو البداية الموفقة و الناجعة للولايات المتحدة الامريكية و بداية توجهها الاستراتيجي، الذي قدم مفهوما واضحا لدى المراكز و البحوث و الدراسات الاستراتيجية العالمية و هذا بسبب تأثير مفاهيم صناع القرار على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي و مدى تفاعله السياسي في إطار العلاقات الدولية و هذا ما سيظهر في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه مختلف دول العالم خاصة تلك التي تشهد نزاعات دولية ذات طبيعة مختلفة و متعددة الأطراف و الأسباب، تعاملت معها وفق خلفيات نظرية متباينة بحسب طبيعة النظام الدولي في كل مرحلة و بحسب طبيعة الأهداف المسطرة من قبلها و مدى تحقيقها، لتتباين بذلك الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق ذلك و إبقاء التفوق الأمريكي مكرسا.

المبحث الأول : المرتكزات النظرية للاستراتيجيات الأمريكية

نظرا لأن العالم في خضم العلاقات الدولية يغوص على الدوام في نزاعات دولية عديدة ومتشعبة و أن الولايات المتحدة الأمريكية تزعمت هذا العالم وعملت على قيادة العلاقات الدولية و إدارة النزاعات الدولية الناتجة عن المصالح المتضاربة للدول، و ذلك باستخدامها لسياسات و استراتيجيات معينة.

لقد ذهب العديد من المحللين الأمريكيين . بعد الحرب الباردة إلى وصف جوهر السياسة الخارجية الأمريكية لبلادهم بكل واقعية، حيث صرح معظمهم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها النية في الهيمنة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفترة طويلة سبقت تحول الاتحاد السوفياتي إلى عدو لدود لها كما أن هذا الأخير لم يكن يمثل العامل الحاسم في تحديد السياسة الأمريكية كما كان الأمر سائدا من قبل و إنما الواقع أن صناع السياسة الأمريكية سعوا بعد الحرب العالمية الثانية لخلق عالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، عالم يقوم على تفوق القدرة السياسية و العسكرية و الاقتصادية الأمريكية حيث عملت هذه الأخيرة خاصة بعد خمود الجدل الإيديولوجي، على الخروج إلى الفضاء الجيوبوليتيكي و على اعتماد قانون (الأول بين الأكفاء) في عالم متعدد الأقطاب، و الإيمان بمرحلة الأحادية القطبية للعالم و حتمية قيادته، وعلى أن تكون العنصر الرئيسي في الاستراتيجية الجديدة الحاسمة التي تميزت بالبساطة و وضوح الهدف المتمثل في الهيمنة على العالم، و أنها ستظل على المدى البعيد هي السيد الفعال دائم الحضور في عملية التحول العالمي. كل هذه الاتجاهات، التوجهات و وجهات نظر الخبراء الأمريكيين في تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والنظريات المعتمدة في استراتيجياتها لقيادة و زعامة العالم و إدارة النزاعات الدولية، حيث اتضح من خلال التمعن في تاريخ النظام المعاصر للعلاقات الدولية أن المرتكزات النظرية للاستراتيجيات الأمريكية، تمثلت في عدة نظريات أساسية أهمها : [1]

- النظرية الواقعية.
- النظرية الليبرالية.
- صدام الحضارات.

المطلب الأول : النظرية الواقعية

تتكون بين دول العالم علاقات متنوعة ومختلفة، قد تكون تلك العلاقات إما علاقات مبنية على التعاون و إما علاقات نزاعية، لذا جاء علم العلاقات الدولية – بعد الحرب العالمية الأولى– من أجل فهم الظواهر الدولية المختلفة، والعمل على إلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المتعددة التي تسهم في تطور تلك الظواهر. ومن ثم ظهرت العديد من نظريات العلاقات الدولية، كعامل رئيسي يسهم في دراسة

[1] أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين، ترجمة : أنور محمد إبراهيم و محمد نصر الدين الجبالي الطبعة الأولى 2003، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ص 21.

العلاقات الدولية حيث أنها تهتم بمجمل الأحداث الدولية، ولقد تعددت نظريات العلاقات الدولية التي تحاول كل منها أن تقدم تفسيرا للعلاقات الدولية، و تحليلا للنظام الدولي و أطرافه والعوامل المؤثرة عليه، كذلك تتناول علاقات السلم والحرب بين الدول والعلاقات الدبلوماسية فيما بينها.

أولا : ظهور النظرية الواقعية

ترتكز النظرية الواقعية على أمن الدولة وقوتها فوق كل شيء، وقد قال الواقعيون المبكرون أمثال إي إتش كار و هانس مورغانتو أن الدول تعتبر شخصيات اعتبارية عقلانية ذات مصلحة شخصية تعمل على البحث عن القوة دائما كما تسعى إلى زيادة أمنها وفرض بقائها، و يعيد التنسيق بين الدول طريق لزيادة أمن كل دولة على حدة خلافا لأسباب مثالية تتبناها نظريات أخرى وبشكل مماثل، فإن أي فعل حرب يجب أن تركز على مصلحة شخصية وليس على المثالية.[1]

بينما تعود جذور الفكر الواقعي إلى كتابات ميكيافلي و هوبز وغيرهم من المفكرين الذين تميزوا بالصرامة والتشاؤم على النقيض من المثالية، لكن النهضة الحديثة للفكر الواقعي في تحليل العلاقات الدولية قد ارتبطت بالثورة على التيار المثالي الذي ساد فيما بين الحربين العالميتين إذ تنطلق أفكار النظرية الواقعية من رؤية ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي أن يكون، فالحاكم إذا أراد أن يحتفظ بالحكم فعليه أن يعي كيف أن لا يكون متمسك بالفضيلة وأن يستخدم قدراته وفقا للحاجة. [2]

إذ تعد الواقعية التقليد النظري الأكثر تأثيرًا في العلاقات الدولية، حتى من وجهة نظر ناقديها. فقد احتلت مكانة هامة في إطار دراسة العلاقات الدولية، و ذلك لما لها من ميراث فلسفي قديم، ولنقدها القوي لليبرالية وتأثيرها على الدبلوماسية الدولية، فإن الواقعية تسعى إلى وصف وتفسير عالم السياسات الدولية كما هو، بدلا من الاهتمام بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها تلك السياسات.

إن الاتجاه الواقعي يلقى قبولا أوسع ، ويعزي هذا أساسا إلى أنه أقرب إلى الحس السليم من الاتجاه المثالي لاسيما ونحن نتعرض إلى سيل من الصور اليومية في وسائل الإعلام التي تظهر لنا مدى وحشية الإنسان ضد أبناء جلدته ، ولكن هل هذه النظرية الواقعية حيادية بقدر ما تقارب الحس السليم.

---

[1] عامر صلاح، نظريات في العلاقات الدولية "نظرية الواقعية"، مبادرة الباحثون السوريون، 2014، متاحة على الرابط: www.syr-res.com?R1676، تم الاطلاع عليه في:2016/04/12،على الساعة:22:30، ص ص 1_2.

[2] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 192-193.

انظر أيضا: مي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن- موبايل- (20 أفريل2013). العنوان الالكتروني : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=355333&r=0

إننا إذا لقينا أجيالا من الطلبة الذين يدرسون السياسة العالمية إن البشر أنانيون ، ألا تصبح هذه الفكرة أمرا طبيعيا في منحى أفكار هم يرددونها إذا استغلوا في الإعلام أو دوائر الدولة أو تسلموا مناصب عسكرية أو حتى على موائد الطعام أمام أبنائهم ، ويعملون بموجبها إذا وصلوا إلى مراتب عليا في السلطة ؟[1]

ثانيا : أساس النظرية الواقعية

فالواقعيون يعطون أولوية كبيرة لمحورية الدولة القومية، ويرون أنها تمثل السلطة السياسية العليا في العالم ويتم تفسير السلوك العنيف للدول من خلال التركيز على دور القوة وأهمية القوى العظمى، ويتفق الواقعيون فيما يتعلق بالتشاؤم بشأن إمكانية تحقيق السلام والأمن في إطار النظام الدولي، فالمجال الدولي إنما يتسم بالنزاع والشك والتنافس بين الدول القومية، وهو المنطق الذي يتنافى مع إمكانية الوصول إلى نظم دولية بديلة، إذن فالواقعية هي تقليد نظري متشائم، حيث يرى أن التغييرات الجوهرية أو الأساسية في هيكل النظام الدولي هي أمر غير محتمل حتى إذا ما كانت مطلوبة. [2]

و النظرية الواقعية، أو كما اصطلح على تسميتها منهاج التحليل في إطار سياسات القوى، تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي و تعبيرا عن أو ضاعه، و من أبرز دعاتها الأستاذ المشهور في العلاقات الدولية "هانس مورجانتو"، الذي يرى أن ركيزتا التحليل في هذه النظرية هما فكرة المصلحة و فكرة القوة و المصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار هذه القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه " مورجانتو" بفكرة التأثير أو السيطرة. و من هنا تنظر هذه النظرية إلى المجتمع الدولي و العلاقات الدولية على أنها نزاع مستمر نحو زيادة القوة السياسية للدولة و استغلالها بالطريقة التي تخدم مصالحها و استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تسببها في مصالح الدول الأخرى.

كما تطلق الواقعية على التوجه النظري في دراسة العلاقات الدولية الذي نشأ في الأوساط الأمريكية بين الحربين وهو يستند إلى مجموعة من المسلمات النظرية القائمة على أساس أن الأصل في العلاقات الدولية هو النزاع، وأن الإنسان أناني بطبعه. [3]

إذن و على الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها النظرية الواقعية من التاريخ الأوربي في مختلف عصوره، إلا أن الواقعية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة، ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية وصولا إلى هيمنتها على العلاقات الدولية، حيث انطلاقا من النظرة البراغماتية، تحالف رجال السياسة (القوة) ورجال المال (التجارة) ورجال الدين (القيم) في أمريكا، و ذلك على أساس المصلحة

---

[1] جون بيل وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، برج عود الامارات العربية المتحدة، 2004 ص 6.

[2] زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب– الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر مركز الحضارة للدراسات السياسية، د ب ن،2011. ص 809.

[3] أنور محمد فرج، نفس مرجع سابق، ص 200.

العليا القومية–التي تمثل أساس نظرية الواقعية– للولايات المتحدة الأمريكية ومن هنا انطلقت أفكار النظرية الواقعية وهيمنت على سياستها الخارجية و على دورها في العالم. [1]

إن النموذج الواقعي يرى بأن هناك جوهرا للسياسة الدولية نصل إليه عن طريق واحد لا بديل له وهو مفهوم القوة.

من جانب آخر فإن بيئة السياسة الدولية عند الواقعيين هي بيئة الفوضى والحروب والمعارك المهلكة ولا أصل على الإطلاق في وجود سلطة عليا تحمي الأمن الدولي، وحياة الدول وتصارعها على المسرح العالمي فهي حياة الغابة في الصميم، ولا أصل لتحسينها لأنه لا توجد دولة عالمية تحكم العالم أجمع، ولما كان التطلع إلى القوة والسلطان هو العنصر المميز للسياسات الدولية وغيرها من السياسات فإن هذه السياسات الدولية تصبح في حكم الواقع والضرورة من سياسات القوة والسلطان. ولا تتساوى جميع الدول عادة في درجة انشغالها في السياسات الدولية، ويعني هذا أن علاقة الأمم بالسياسات الدولية تحمل في الواقع صفة دينامية. وهي تتبدل بتبدل السلطان و متعلقاته، فقد تدفع دولة إلى مقدمة الصفوف المتصارعة على السلطان، بينما قد تحرم دولة أخرى من القدرة على الإسهام الفعال في هذا الصراع، وقد تتبدل هذه العلاقة أيضا تحت تأثير التحولات الثقافية التي قد تحمل دولة على إيثار وسائل أخرى، كإيثار التجارة مثلا على السلطان.

وحسب المحلل السياسي " كولين هاي Colin Hay"، فإن المفاهيم المفتاحية للنموذج الواقعي هي (الأمن السيادة، المصلحة القومية، سياسة القوة)، غير أن معظم الباحثين يولون اهتماما مشابها بالمفاهيم الأخرى المتعلقة بالنموذج الواقعي، مثل مكانة الأخلاق وموقعها في النموذج، وكيفية تناول توازن القوى باعتبارها أفضل آلية تقترحها الواقعية لكيفية سير السياسة الدولية وتنظيم العلاقات الدولية من خلالها.[2]

1. القوة Power

وفقا لرأي "مورجانتو" قد تنطوي القوة على أي شيء يقيم سيادة الإنسان على الإنسان ويضمن الحفاظ عليها، ويكون بذلك شاملا لكافة العلاقات الاجتماعية التي تهدف إلى تلك الغاية ابتداء من العنف البدني وانتهاء بالروابط النفسية التي يسيطر بها عقل على عقل آخر. فالقوة تشمل كل أشكال السيطرة من إنسان على آخر و يعني بذلك أن القوة أو السلطان في هذا الصدد هي سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم والسلطان السياسي علاقة نفسية بين الذين يمارسونه وبين الذين يمارس بالنسبة إليهم، فهو يمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال، عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم

[1] نفس المرجع، ص ص 271_208.

[2] نفس المرجع، ص ص 223_226.

و قد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأمر أو التهديد أو الإقناع أو مزيج من أي اثنين أو أكثر من هذه الوسائل. [1]

إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بل" القوة القومية National Power" بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية، أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تقوم بتقييمها على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى.

كما أنه هناك علاقة قوية ومتبادلة في تعريف مفهومي القوة والسياسة في النموذج الواقعي عند "مورجانتو "إلى حد استخدامهما معا كمفهوم واحد "سياسات القوة Power Politics "، فالقوة عنده هي الأساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة والأساس الذي ترتكز عليه سياسات الدول في المجالين الدولي و الوطني إذ أن السياسة الدولية ما هي إلا صراعا على القوة، فالقوة هي هدفها الآني والفوري، مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة، كالأمن والازدهار و التطور الاقتصادي و الاجتماعي ...الخ، و التي قد يحاولون تحقيقها بوسائل ليست سياسية كالتعاون التقني مثلا مع الأمم الأخرى أو مع المنظمات الدولية ومهما كانت الأهداف المادية لأية سياسة خارجية، فإنها تنطوي دائما على السيطرة على الآخرين عن طريق التأثير على عقولهم. [2]

2. المصلحة القومية National Interest

تتمثل في الهدف أو الصورة الأمامية للسياسات الدولية، حيث ينظر "مورجانتو" إلى المصلحة القومية باعتبارها حقيقة يجب اكتشافها أكثر من كونها موضوعا للترجيحات العارضة و المصطنعة، إذ أن المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الإيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة فللأمم مصالح تنشئ عملية دائمة ذات غاية واحدة، وقد تتغير الوسائل لخدمة هذه الغاية، فتكون سلمية أو حربية ولكن الغاية نفسها لا تتغير والسياسة الخارجية هي عمل مستمر يبدأ بولادة الأمة وينتهي بموتها.

تسعى الدول للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال في الوقت الذي تبقى فيه على تنافسها، ضمن حدود طاقتها، لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول ويشكل مجموع هذه الأهداف

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 229.

[2] هانس جي مورجانتو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان و السلام، ترجمة خيري حماد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 55.

المصلحة القومية للدولة ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعنية حجم القوة التي ستنفقها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين و يؤكد "مورجانتو " على تحديد المصلحة القومية في الوسط، بين ما يسمى بالمصلحة تحت – القومية وهي مصالح مجموعات المصلحة الداخلية، وبين المصلحة فوق – القومية أي المصالح التي تدعي العالمية والكونية ومصالح البشرية ككل، وهي في الواقع تعتبر عوائق أمام المصلحة القومية الحقيقية، فإن المصلحة القومية تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكلان معا هوية واحدة.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن استنتاج بأن العلاقات الدولية هي علاقات القوة ولا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح القومية، [1] و في هذا السياق يرى مورجانتو أن المصلحة هي القياس الدائم الذي يكمن على أساس التقويم و توجيه العمل السياسي وهذا ما يتجلى في صورة اكثر وضوحا في المبدأ الثاني للواقعية السياسية القائل: بأن القائد السياسي يفكر و يتصرف وفقا للمصلحة التي هي مرادفة للقوة، فالمصلحة حسب جان باريا قدم لها معنيين معنى ذاتي و معنى موضوعي، فالمعنى الذاتي ينحصر في المصلحة الوطنية و هي كل ما استقرت عليه السياسة الخارجية، و المعنى الموضوعي للمصلحة البحث عن القوة.[2]

3. توزان القوى Balance of Power

من الملاحظ أن المصالح القومية للدول تؤدي بها إلى نزاع مع دول أخرى داخل النظام الدولي وأن التوازن داخل النظام الدولي وثيق الصلة بالنزاع السلمي، إذ تبذل الدول جهودا مدروسة للحفاظ على التوازن بين الدول المتنافسة أو الكتل و الأحلاف المتعارضة ويؤمل من وراء توازن القوة ما يكفي لمنع هيمنة نظام دولي أو نظام فرعي لدولة معينة أو معسكر معين أو حلف ما، وهذا ما يدعى بتوازن القوى وقد لا يصل هذا التوازن لدرجة الكمال، ولكنه يفسح المجال للتعايش السلمي بين الخصوم لأنه حتى الواقعيين الذين يسعون دائما إلى الحفاظ على توازن القوى على أساس من القوة العسكرية، هم أيضا أكثر الفئات ميلا إلى الوصول إلى حل وسط مع الأعداء الأقوياء، كما يعتبر الواقعيون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار مقارنة مع دعوة المثاليين إلى اعتماد القانون الدولي وإقامة حكومة دولية.

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 230_232.

[2] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر 2007، ص ص 155_156.

ويرى "مورجانتو" أن رجل السياسة يتبع الأشكال المختلفة للنزاع من أجل القوة والسلطان التي تحتوي على سياسات الحفاظ على القوة أي الأمر الواقع، وسياسات زيادة القوة أي الإمبريالية، وسياسات استعراض القوة أي المكانة، بمعنى آخر يفرق "مورجانتو" بين ثلاثة سياسات دولية :

1- سياسة الحفاظ على القوة : و تهدف إلى إبقاء توزيع القوة إلى ما هو علية، (الحفاظ على الوضع القائم).

2- سياسة زيادة القوة : تسعى الدول إلى العمل على زيادة قوتها وتحقيق نوع من الهيمنة من خلال الاستيلاء على الدول الأخرى بكافة الوسائل الممكنة ولاسيما العسكرية (توسع إمبريالي).

3- سياسة تحقيق النفوذ : و تقوم بالتأثير على الآخرين من خلال القوة التي تمتلكها الدولة أو تعتقد أنها تمتلكها وهذا يتحقق من خلال سياسة عرض العضلات أو السمعة لدى الدول الأخرى، (تحقيق الهيبة).[1]

ثالثا : عوامل ظهور النظرية الواقعية

نظرا لانهيار آمال المثاليين باندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1944)، ظهرت نظريات مناقضة بدأت في التأسيس الجديد للمذهب الواقعي. وكان ظهور كتاب " السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم" لهانس مورجانتو، بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس نظريات جديدة هيمنت على دراسة العلاقات الدولية وأثرت تأثيراً بالغا في مؤسسات صنع قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة ومنذ ذلك الوقت وحتى بداية الستينيات من القرن العشرين، هيمن المدخل الواقعي، وأصبحت أية دراسة ذات مغزى تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم مسلماتهم الأولى، ولا مانع من التجديد، حتى وإن بدا في شكل انتقال نظري، كالذي قام به " كينيث والتز" الذي أسس مبدأ الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، في كتابه " نظرية السياسة الدولية ". [2]

و من ثم يمكن القول أن هنالك مجموعة من العوامل التي أسهمت في ظهور الواقعية وتتمثل في :

1 – نشوب الحرب العالمية الثانية.

2 – وجود حالة من الاختلاف والتضارب في المصالح.

3 – دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في سباق التسلح. [3]

وهذا يعني أن بعد الحرب العالمية الثانية، حدث تحويل في التفكير الدولي من المثالية إلى العقلانية أي من القانون والتنظيم، إلى عنصر القوة في العلاقات الدولية، فأصبح التركيز على ضرورة الأخذ بالدروس المستفادة في التاريخ لتدعيم وجهة نظرهم وعدم إعطاء دور بارز للرأي العام لعدم قدرته على تحقيق السلام

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 236.

[2] عصام عبد الشافي، الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية، متاحة على الرابط: https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/eVNyCY0LJSc، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 20:05.

[3] مي حسين عبد المنصف، مرجع سابق.

العالمي، فسيطرت النظرية الواقعية كمنهج في العلاقات الدولية بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام 1940 – 1980 حيث اتخذت هذه النظرية من الدولة أداة للتحليل في فهم وتفسير كافة الظواهر الدولية المختلفة، كما اعتبرت الدولة وحدة التحليل الأساسية في الفكر الواقعي و أكدت على أن سلوك الدولة يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي وأن سلوك الدولة يمثل نوعا من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي.[1]

إذن فالواقعية هي مقاربة الواقع كما هو عليه، بموضوعية دون تدخل الذات، هي تدخل سريالي من حيث أن جهاز إدراك الواقع ورؤيته متحقق في نفس الذات، فإن الذات هي التي ترى الواقع في النهاية وبقدر ما تحاول هذه النفس التجدد، فإنها تملي نوعا خاصا من الرؤية الذاتية على نفسها . [2]

رابعا : افتراضات النظرية الواقعية

إذ يتقاسم الواقعيون افتراضات عديدة أهمها:

1– أن الدولة هي الفاعل الأساسي و الأكثر أهمية (محورية الدولة).

يؤكد النموذج الواقعي بأن الدولة هي الوحدة الأساسية_ إن لم تكن الوحدة الوحيدة _في العلاقات الدولية أما غيرها من المنظمات والشركات والمؤسسات لا تمثل إلا دورا هامشيا وثانويا فالدولة هنا تمثل وحدة التحليل الرئيسية (unit of analysis) في دراسة العلاقات الدولية.

2– أنها تتصرف مثل الأفراد الذين يتسمون بالرشاد في سعيهم لتحقيق مصالحهم القومية (رشاد الدولة) بما أن الواقعية تؤمن بموضوعية قوانين السياسة، فإنها ترى من الضروري أن تؤمن باحتمال تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية، لذلك يفترض النموذج الواقعي بأن الدول أو صانع القرار في الدولة يتصرف بشكل عقلاني رشيد، وينظر إلى الدولة باعتبارها فاعل عقلاني (Rational Actor) وينتهج سياسة عقلانية في رسم أهداف السياسة الخارجية، والوسائل المتاحة لتحقيقها، وأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار مع أخذ قابلية وقدرات الدولة نفسها في الاعتبار. [3]

3– أنها تعمل في إطار نظام دولي يفتقد الحكومة المركزية (الفوضوية).

لقد رفضت الواقعية حجة النموذج المثالي بأن العلاقات الدولية تستند في جوهرها إلى التعاون والانسجام بين أعضاء المجتمع الدولي، وشددت من ناحيتها على التنافس والصراع والفوضى التي تعم العلاقات الدولية نظرا لغياب السلطة المنظمة، لذلك تفترض الواقعية بشكل عام أن السياسة الدولية تتميز بالفوضى (Anarchy) ما دام أنه لا توجد حكومة عالمية تسيطر على جميع الدول لتطبق عليهم قواعد

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 206.

[1] السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، هادي قبيسي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، 2008، ص71.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 239_240.

عامة، فالمجتمع الدولي أو عالم السياسة الدولية هنا مطبوع بتعددية مراكز اتخاذ القرار وحرية اللجوء إلى القوة، وكل ما هو موجود ناتج عن التعايش بين الدول بالتراضي.

إذ أن عدم الإحساس بالأمن هو المظهر الدائم للنظام الدولي بسبب الطابع الفوضوي المستمر لهذا النظام. ولن يكون هناك علاج لإحساس الدول بعدم الأمان إلا باستخدامها السلاح للدفاع عن نفسها. [1]

لذلك يؤكد الواقعيون أن كل دولة تلتزم بهدف أساسي وهو هدف المصلحة القومية التي هي بالدرجة الأولى تحقيق القوة، و يكون ذلك بتدعيم القوة الذاتية، وخاصة على الصعيد العسكري، فالقوة في الفكر الواقعي تتحدد بمعايير عسكرية أساسا ومن ثم يتركز الاهتمام على الأمن العسكري، وترتيبا على ذلك يرى الواقعيون أن السياسات الدولية هي صراع من أجل القوة والسياسات الخارجية للدول ليست إلا جهد متواصل للحفاظ على زيادة القوة الذاتية والنيل من قوة الخصم، وهكذا فإن جوهر هذا المنظور هو سياسات القوى وحجته أن السياسات المرتكزة على القوة هي فقط التي تحفظ السلام، أي أن بحث الدولة عن القوة لا يتناقض مع هدف البحث عن السلام العالمي.

أخيرا، فإن الواقعية تفترض أن كل دولة عليها أن تبذل كل ما يمكن لتأكيد بقائها الذاتي، وهذا يقتضي عدم الثقة في الدول الأخرى، وعدم الاعتماد على القانون الدولي والتنظيم الدولي، كما أنه لا يمكن الاعتماد على الأمن الجماعي[2]، و على الرغم من مدى أهمية القوة بمفهومها الشامل، في علاقات الدول المتبادلة إلا أن نظرية "مورجانتو" قد تعرضت لعدد من الانتقادات أهمها :

1- أن النظرية الواقعية قد أخفقت في التمييز بين المفاهيم المختلفة للقوة، أي بين القوة التي تأتي كناتج سياسي (Political Outcome) و القوة التي هي مجرد أداة (Instrumentality) و القوة التي تؤثر كدافع محرك (Motivation) ،فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر و يرتب نتائج و يبرز حقائق تختلف في طبيعتها و مضمونها عن بعضها البعض في حين "مورجانتو" يدمجها في مفهوم عام واحد، الأمر الذي لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة و البحث في مختلف تأثيراتها الدولية.

2- أن الدعامة الثانية في النظرية الواقعية لمورجانتو، المتمثلة في المصلحة القومية، لم تحلل تحليلا عميقا و كافيا حيث عالجها كهدف سهل التحديد، معتمدا في ذلك بربطها بمعيار واحد دون غيره و هو القوة بشكل لا يتناسب مع ظروف العلاقات الدولية.

3- أن منهاج التحليل الذي اتبعه "مورجانتو" ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية باستمرار، بين الوسائل المتاحة و الأهداف التي يعتبرها ثابتة لكن التحليل المعمق لعملية صنع السياسات الخارجية خاصة المعاصرة منها، يكشف عن الصراع المستمر و الحاد في الدوافع المختلفة التي

[1] نفس المرجع، ص ص241 _242.

[2] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 810.

تحرك واضعي هذه السياسات و صولا إلى الأهداف التي يحددونها لدولهم، و ما دامت الأهداف تختلف فإن الوسائل لابد أن تختلف أيضا.

4- أنه لا يمكن استخدام القوة وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإلى جانب القوة توجد عوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول، مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية و الاقليمية.[1]

الواقعية الكلاسيكية الجديدة :

في التسعينيات من القرن الماضي ظهر توجه جديد داخل المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجدية والذي يوظف متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية في شرح سلوك الدولة وتفاعلها مع الدول الأخرى داخل النظام الدولي الجديد وهي دراسة تنظيرية قيمة في إطار الواقعية الكلاسيكية حيث يشير جفري تاليفيرو إلى مجموعة الدول العظمى الثمانية التي من بينها اليابان و ألمانيا و الصين و الولايات المتحدة الأمريكية واجهت قوتها تحديات خارجية لقوت نفوذها إلا أن استجابة هذه الدول لهذه التحديات لم تكن مماثلة فقد نجحت بعض الدول وتجاوزت بعض الدول الأخرى مما أدى إلى انهيارها، [2] وتمثلت هذه نظرية في التوجه الانتباه إلى الخصائص البنيوية لنظام الدولي و ليس إلى وحداته المكونة، و يشير مفهوم البنية هنا إلى التنظيم والترتيب أجزاء النظام ذاته كما هو الحال فإن الفوضى وغياب المؤسسات المركزية الحكومية العالمية يميز هيكل النظام. [3]

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

لسنوات عديدة، هيمنت النظرية الواقعية التي اعتبرت الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و أداتها هي القوة العسكرية، أما الأمن فهو هدفها الأسمى، لكن بعد انتقاد مزاعم هذه النظرية مع ظهور فواعل تخطت حدود الدول والحكومات جغرافيا وثقافيا، وكذا مع ظهور الاقتصاد كوجه ثان للقوة خاصة لمن له القدرة على التحكم فيه وأيضا بعد صدور كتاب "الشركات العابرة للقوميات والسياسات العالمية" الذي أعاد أمجاد المثالية، لتستقل جميع الإسهامات وجميع الأفكار في نظرية واحدة كانت أكثر تفتحا وذا منظور واسع ومختلف عن سابقيه، عرف فيما بعد هذا التوجه بالنظرية الليبرالية.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 19-20-22.

[2] علي بن حسن القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، مج48 الإسكندرية، 2011، ص 333.

[3] عادي سليمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2015، ص 61.

إذ نجد الليبرالية السياسية في كتابات "جون ستوارت مل" و " بنجامين كوستانت"، وتقترن الليبرالية هنا بما يعرف بـ "الديمقراطية"، والتي تسعى إلى إعطاء الفرد كامل حقوقه وكذا الحق في المشاركة بالحكم.[1]

حيث كان الإسهام الأول للنظرية الليبرالية في حقل العلاقات الدولية هو كتاب "خطاب الدولة" لـ "إمريك كروسيه Emeric Crucé" عام 1623. ينصح فيه الأقوياء بالسعي أكثر لتحقيق السلام العالمي كذلك إسهامات كل من "روبرت كيوهن" و "جوزيف ناي" في مجموعة من المقالات والكتب التنظيرية التي تصدت لمداخل الواقعية، أما الموضوعات الرئيسية التي يشملها الفكر الليبرالي هي في أن البشر مكن الارتقاء بهم إلى درجة الكمال، رافضين بهذا قول الواقعيين أن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسات العالمية، وكذا القول بأن الدول هي الفاعل الوحيد في مسرح السياسة العالمية، فرغم أنهم لا ينكرون أهميتها لكن إلى جانب الشركات العابرة للقوميات و المنظمات الدولية الحكومية منها والغير حكومية، وحتى الجماعات الضاغطة لما لها من أهمية بالغة على صعيد التفاعلات الدولية. [2]

تنظر اللبرالية إلى المنظمات الدولية الغير حكومية و ما بين الحكومات على أنها عوامل فاعلة أساسية في النظام الدولي وتمتلك الدول العديد من الاهتمامات و ليست بالضرورة دولا ذات اهتمام فقط رغم أنها تظل ذات سيادة.

بواعث النظرية اللبرالية الجديدة

تركز على طريقة التي يمكن للمؤسسات أن تؤثر فيها على سلوك الدول عن طريق نشر القيم و يمكن ان يركز اللبراليون الحديثون على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في تشكيل السياسة الخارجية للدول و يمكن أن ينظروا إلى الحرب الباردة و يقترحوا طرقا لتثبيت الأمم المتحدة لجعلها أكثر فاعلية

نظرية النظام:

هذه النظرية من المبادئ اللبرالية التي ترى بأن المؤسسات أو انظمة الحكم الدولية تؤثر على سلوك الدول أو العوامل الدولية الفاعلة و تفترض إمكانية التنسيق في نظام الدول الفوضوي، فأنظمة الحكم هي المثال على تنسيق الدولي، و بينما يتوقع الواقعيون أن يكون الصراع هو النمط الدارج في العلاقات الدولية يقول مفكرو نظرية الحكم أن هناك تنسيقا على الرغم من وجود فوضى سياسية، و غالبا ما ينوهون إلى التنسيق في التجارة و حقوق الإنسان و الأمن الاجتماعي من بين القضايا الأخرى، و هذه

[1] لاندو أليس، السياسة الدولية :النظرية والتطبيق، ترجمة :قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، 2008 ص ص 76 – 77.

[2] نفس المرجع، ص 77.

الأمثلة عن التنسيق هي أنظمة الحكم في حد ذاتها هي مؤسسات تمتلك المفاهيم و قوانين اتخاذ القرار و الإجراءات التي تسهل تحقيق أهداف مشتركة.[1]

على غرار النقد الموجه للواقعية من خلال رؤيتها بأن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ترى الليبرالية بأنها ليست الفاعل الوحيد والعنصر الفريد، باعتبارها مجموعة مؤسسات بيروقراطية لكل منها مصالحه الذاتية وما عليها من ضغوطات جماعات ذات مصالح وكذا مؤسسات إعلامية وغيرها، وفي ظل هذا تعتقد الليبرالية أن العالم أصبح مظللا بشبكات معقدة من المنظمات العالمية، تتكافأ فيما بينها خدمة لأهدافها ومصالحها ومن بينها:

أولا: المنظمات الدولية International organizations

فهي هياكل مؤسسية رسمية تتجاوز الحدود القومية، تنشأ بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين الدول وتنقسم المنظمات الدولية الحديثة إلى نوعين رئيسيين، "المنظمات الدولية الحكومية" و "المنظمات الدولية غير الحكومية". إذ تمارس اختصاصات وظيفية متعددة، فمن ناحية هي تعد وسيلة ضبط و تكييف للتوترات التي تعتري النظام الدولي، ومن ناحية أخرى تعزز السياسات والأنشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية. تقوم المنظمات الدولية، بوظيفتين أساسيتين هما وظيفة التعاون، ووظيفة التكامل المنظمات التي تقتصر وظيفتها على التعاون، لا تتعامل إلا مع الدول، وتسعى فقط إلى تشجيع الدول على تنسيق سياساتها وسلوكها. في حين، تتجاوز المنظمات ذات الوظيفة التكاملية إطار التنسيق وخلق الانسجام لتحل محل الدول الأعضاء في القيام ببعض المهام، كالتفاوض عوضا عنها مع الآخرين أو الاضطلاع ببعض الاختصاصات الدولية الأساسية كالتشريع أو القضاء.

إذن تمتلك هذه المنظمات بنوعيها قدرات في التأثير على أنماط من التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار أو دفعهم نحو الاستجابة لأهدافها. فهي تساهم في عملية اتخاذ القرار داخل البلاد.[2]

ثانيا: الشركات العابرة للقوميات Transnational Companies

تعتبر الليبرالية هذه الشركات التي تدعى أيضا الشركات متعددة الجنسيات(**Companies Multinationals**)، إحدى الفواعل الهامة التي برزت على الساحة الدولية، وإحدى التحديات لسلطة وقرارات الدولة خاصة على الصعيد الاقتصادي، لما تتمتع به من قوة اقتصادية ونفوذ مالي كما تعد هذه الشركات الظاهرة الأبرز في تطور الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين، وهي التي تدير الانتاج في

---

[1] عامر صلاح، نظريات في العلاقات الدولية "نظرية الواقعية"، مبادرة الباحثون السوريون،2014، متاحة على الرابط: www.syr-res.com?R1676، تم الاطلاع عليه في:2016/04/12، على الساعة:22:30، ص ص 3_4.

[2] عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة، عمان: دار وائل 1997، ص 41.

أكثر من بلد وتنتشر استثماراتها في بلدان متعددة، وترتبط فيما بينها بشبكة واسعة من الاتصالات، ولها وظائف متنوعة من البحوث التطوير في الانتاج والتسويق. [1]

و رغم افتقار هذه الشركات للطابع العسكري، إلا أنها تمتلك مواردا اقتصادية هائلة، فمثلا تزيد المبيعات السنوية لعشرين من هذه الشركات على الناتج القومي الإجمالي لثمانين دولة من دول العالم كذلك هناك 12 شركة متعددة الجنسية يتجاوز إجمالي مبيعاتها الناتج القومي لأكثر من نصف دول العالم فمبيعات شركة "I.B.M" أعلى من الناتج القومي لدول متطورة مثل النرويج، بلجيكا، اليونان، وتركيا حيث أنه لا تتوزع هذه الشركات بشكل متساوي عالميا، فأمريكا هي موطن لأكبر عدد من أكبر مئة شركة في العالم بالمقارنة مع عدد هذه الشركات الكبرى في أوروبا.

كما يصف "جوزيف ناي" أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات داخل النظام الدولي، فهي تؤدي:

- دور سياسي مباشر أو كما يعرفها ناي بـ: "السياسة الخارجية الخاصة".
- دور سياسي غير مباشر، تتمثل في الربط بين الحكومات التي تستغلها في تحقيق أهدافها .
- أخيرا لها دور رئيسي في المشكلات الاقتصادية الدولية التي أصبحت محل اهتمام كل الدول المتقدمة.

يشدد الليبراليون فيما يخص العلاقات بين الدول على مفهوم التعاون والتكامل بين أعضاء النظام الدولي الواحد فبعد أن ردد الناس مقولة " ماوتسي تونغ" : "القوة تنمو من خلال فوهة المدفع" لقرون عديدة، فقد اعترف العالم بعد الأزمات الاقتصادية المتكررة أنها أيضا يمكن أن تنمو من برميل بترول، فكما ركز الواقعيون على أهمية القوة العسكرية، ركزت الليبرالية أكثر على الاعتماد المتبادل بين الفواعل الجديدة مثل المنظمات الدولية والشركات العابرة للقوميات. [2]

على هذا يؤكد الليبراليون على أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى و النزاع والحرب، وأن اهتمامات الدولة في سياستها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني و الاقتصادي، مما يؤدي إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول. [3]

اهتمت الليبرالية بموضوعات جديدة تفجرت على نحو يمثل تحديا للمجتمع الدولي المعاصر فقد أصبحت أمهات المشاكل العالمية عند الليبرالية هي المشكلات التي تواجه الجنس البشري بكامله، فالسلام و الاقتصاد و البيئة والعدالة الاجتماعية و الديموقراطية وغيرها هي أجزاء مكملة لكون واحد[4]، فدون السلام لن توظف الطاقات البشرية من أجل زيادة الإنتاج، ودون نمو الاقتصاد لن يكون هناك تقدم واسع في مقومات الرفاهية ودون حماية البيئة سيعرض بقاء الإنسان على قيد الحياة للخطر.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 287-288.

[2] نفس المرجع، ص 290-291

[3] نفس المرجع، ص 293.

[4] لاندو أليس، مرجع سابق، ص 75.

اعتمد النموذج الليبرالي على مجموعة من المفاهيم والوسائل في بناء فرضياته، بدءا من نقد المفاهيم التي سبق للواقعية طرحها والوسائل كالقوة والمصلحة القومية. ونركز هنا أكثر على مساهمات " جوزيف ناي" لما تحمله من وضوح وتماسك بالطرح.

1. القوة الناعمة Soft power

يسعى المحللون وصناع القرار بالدولة إلى فهم ديناميكيات التغيرات الرئيسة في توزيع القوة بين مختلف الدول إذ يرى العديد من المحللين أن هناك نوعين من القوة، الصلبة وتتمثل في القوة العسكرية وأخرى اقتصادية وتستخدم كلاهما للإقناع أو التهديد. [1]

إلا أن" جوزيف ناي" المساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكي يرى أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة هذه القوى حيث أصبح بإمكان الدولة أن تحصل على النتائج التي تريدها دون الاكراه أو استخدام القوة العسكرية كوسيلة للإقناع، بامتلاكها القدرات على التأثير في سلوك الدول الأخرى و اجتذابها، لأن الدول الأخرى ستنساق إلى اتباعها، و ذلك بأن تعجب بقيمها و عاداتها و العرف السائد بها لتصبح تتشبه بها و تطمح بالوصول إلى مستوى رخائها، هذه القوة تجعل من الآخرين أن يريدوا ما تريده أنت! وتكون مصاحبة بموارد القوة الغير مادية كالثقافة، الإيديولوجية، المؤسسات، هذه القوة يعرفها "جوزيف ناي" بـ" القوة الناعمة"[2]

فالقوة الناعمة أو القوة الجذابة، تعنى استخدام التأثير الفكري والثقافي والإعلامي لتحسين وتلميع صورة بلد ما، وتعزيز نفوذه في الخارج، هذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت بالقوة الناعمة في خطة مارشال عام 1947، و كذلك تحدث عنها "جوزيف ناي" في مؤتمر شارك في رعايته الجيش الأمريكي في واشنطن عام 2003، حين أكد أن القوة الناعمة هي شكل من أشكال القوة، والفشل في دمجها باستراتيجيات أمريكا الوطنية غلطة خطيرة، كما عرفها " بأنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسة وسياساته" فعندما تبدو سياسة أمريكا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتها الناعمة، ولقد كان لدى أمريكا الكثير من القوى الناعمة منذ زمن طويل.

كما قال الجنرال الأمريكي ويسلي كلارك في هذا الصدد، أن القوة الناعمة " قد أعطت تأثيرا أبعد بكثير من الحافة الصلبة لسياسات ميزان القوى التقليدية "، ولقد كانت حرب الأسابيع الأربعة في العراق في ربيع 2003 عرضا باهرا لقوة أمريكا العسكرية الصلبة التي أسقطت النظام العراقي، ولكنها كانت باهظة التكاليف لقوتها الناعمة – أي لقدرتها على اجتذاب الآخرين إلى جانبها. ففي أعقاب الحرب أظهر

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 218.

[2] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، منشورات العبيكان الرياض، 2007، ص 20-21.

استطلاع للرأي أجراه مركز بيو للبحوث هبوطا مفاجئا حادا في شعبية الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع الحالة قبل ذلك بعام حتى في بلدان مثل إسبانيا وإيطاليا اللتين قدمت حكومتها لهما دعما للجهد الحربي، كما هبطت مكانة أمريكا هبوطا عموديا ثقيلا في البلدان الإسلامية، من المغرب إلى تركيا إلى جنوب شرقي آسيا، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى مساعدة هذه البلدان على المدى الطويل لتعقب تدفق الإرهابيين، والأموال الملوثة والأسلحة الخطرة وكما قالت صحيفة فايننشال تايمز: "ولذا فإنه من أجل كسب السلام، يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة لكسب الحرب". [1]

و يرى "جوزيف ناي" أن السياسيين في الديمقراطيات مضطرون إلى الاعتماد أكثر على مزيج من الإغراء و الجاذبية، فالقوة الناعمة أصبحت عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية الأمريكية، حيث أن القدرة على ترسيخ التفضيلات تميل إلى الارتباط مع الموجودات غير الملموسة مثل الشخصية الجذابة الثقافة المؤسسات و القيم السياسية، و السياسات التي يراها الآخرون مشروعة أو ذات سلطة معنوية أخلاقية. فإذا كان القائد يمثل قيما يريد الآخرون اتباعها، فستكون القيادة أقل كلفة. [2]

حيث أن منطقة نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية في ثلاثينيات القرن العشرين، قد تعززت عندما أضاف فرانكلين روزفلت القوة الناعمة لسياسة "الجار الطيب".

و حتى الواقعي البريطاني إدوارد هاليت كار، كتب في عام 1939 يصف القوة الدولية بثلاث فئات هي : القوة العسكرية، القوة الاقتصادية و قوة السيطرة على الرأي (الرأي العالمي).

فالمؤسسات السياسية تستطيع توسيع القوة الناعمة ببلدها، على سبيل المثال بريطانيا في القرن التاسع عشر و أمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين، قد روجتا قيمهما بخلق هيكل من القواعد الدولية يتماشى مع الطبيعة الليبرالية و الديمقراطية لنظامهما الاقتصادي : التجارة الحرة و معايير الذهب في بريطانيا، و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و هيئة الأمم المتحدة في أمريكا.

ترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد هي : ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) و قيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل و الخارج)، و سياساته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة و ذات سلطة معنوية أخلاقية). [3]

إن القيم التي تدافع عنها حكومة أمريكا فتنتصر لها بسلوكها في الداخل (كالديمقراطية مثلا) و في المؤسسات الدولية (بالعمل مع الآخرين)، و في السياسة الخارجية (بتشجيع السلام و حقوق الإنسان) تؤثر تأثيرا قويا على تفصيلات الآخرين. فالحكومات يمكن أن تجتذب الآخرين أو تنفرهم بتأثير المثل الذي

[1] نفس المرجع، ص ص 13-14.

[2] نفس المرجع، ص ص 25-26.

[3] نفس المرجع، ص ص 29_32.

تضربه لهم كقدوة. و لكن القوة الناعمة لا تعد ملكيتها للحكومة بالدرجة نفسها كامتلاكها للقوة الصلبة فالقوات المسلحة مثلا هي من الممتلكات الحكومية بشكل صارم، أما غيرها فهي ممتلكات وطنية في الأصل، كالنفط و الاحتياطيات المعدنية و يمكن تحويل الكثير منها إلى السيطرة الجماعية، كأسطول الطيران المدني الذي يمكن حشده و تعبئته في حالة الطوارئ و على عكس ذلك، فإن الكثير من موارد القوة الناعمة منفصلة عن الحكومة الأمريكية، و لا تستجيب لأغراضها إلا جزئيا. [1]

2. الاعتماد المتبادل Interdependence

تعد ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر حيث نتيجة للتقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات، برزت على نحو مكثف وبشكل غير مسبوق. إذ أدت هذه التطورات، إلى ميول قوي لدى وحدات النظام الدولي لأن تشبع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال الدخول في تفاعلات التعاون وبالاتجاه الذي جعل من اعتماد بعضها على البعض الآخر يأخذ شكلا تصاعديا. [2]

بشكل عام يعني "الاعتماد **Dependence**" الحالة التي يتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوة خارجية و الاعتماد المتبادل **Interdependence**، يعني الاعتماد المشترك أو التبادلي، وفي السياسة العالمية يشير الاعتماد المتبادل إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة، وهذه التأثيرات غالبا تنجم عن التعاملات الدولية مثل حالات انسياب المال والسلع والناس والرسائل عبر الحدود الدولية.

لقد اتجهت الأبحاث المعاصرة إلى التركيز على مجالات القضايا الاقتصادية المتعلقة بالثروة و الرفاه بدلا من القضايا الأمنية. فالترابط يزداد مباشرة، بصفة عامة، مع حدوث التصنيع والتحديث ويزداد الترابط وتنشأ "تغذية رجعية **Feedback**" معقدة بين بعض الأهداف الاقتصادية وعواقب الترابط ويعتبر النظام التجاري عادة مثالا نموذجيا لهذه العملية المتعلقة بالترابط الاقتصادي، وكلما كبرت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما ازداد اعتماد الدولة على النظام التجاري الدولي.

حيث يمكن تعريف الاعتماد المتبادل بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد (إقليمية، قارية أو عالمية) ومتعددة القطاعات بين الدول (سياسية، اقتصادية وعسكرية)، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم

[1] نفس المرجع، ص 37

[2] عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة، عمان: دار وائل 1997، ص 122.

على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية إذ يمثل كتاب "القوة والاعتماد المتبادل" لـ "كيوهين وناي" للنموذج الليبرالي ما يمثله كتاب "السياسة بين الأمم" لـ "مورجانتو " للنموذج الواقعي ويمثل الاعتماد المتبادل لليبراليين ما يمثله توازن القوى للواقعيين. [1]

و بالرغم من أن الاعتماد المتبادل يحوي في معناه التعاون والسلام، إلا أنه قد يجر إلى نزاعات بين الفاعلين الدوليين و بالتالي احتمال الحرب من هنا فإن الاعتماد المتبادل ليس دائما إيجابيا وإنما هو حالة تحتمل الوجهين الإيجابي و السلبي، فالليبرالية تركز على رؤية أكثر تفاؤلا من الرؤية التي قدمتها الواقعية للسياسة الدولية، إذ تقدم في صدد ذلك أهم نظريتين هما : "نظرية السلام الديمقراطي" و "نظرية التكامل الدولي" [2]

1. نظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace Theory

يقوم مفهوم السلام الديموقراطي على فلسفة السلام و اللاحرب، فعلى عكس ما يراه الواقعيون بأن أساس الحكم وسياسات الأحزاب الشمولية هو الغريزة العدوانية لدى القادة مما يؤدي إلى الحرب فالليبراليون يفترضون أن التجارة تعمل على النزوح نحو السلام، وأن الجمهوريات التي تقوم أساسا على المساواة في حقوق الأفراد وحرية التعبير والحريات المدنية الأخرى، تتعامل سلميا مع بعضها البعض، وأساس هذه الجمهوريات هو أصلا ضد الحرب.

يجادل الليبراليون بأربعة حجج على أن زمن الحرب قد ولى :

1- التوسع في حجم الاقتصاد الدولي جعل من الحرب أكثر كلفة في حال اندلاعها.

2- نظرا لانتشار النظم السياسية الديمقراطية، لم يعد مفهوم الحرب والسلام مقتصرا فقط على مجموعات من النخب العسكرية والسياسية، بل أيضا على الرأي العام الداخلي الذي هو أساس أي تحرك خارجي في السياسة الدولية.

3- النمو المتزايد الذي يشهده القانون الدولي قد ساهم في إيجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات الدولية.

4- كنتيجة للحروب على مر التاريخ، نجد أن الحضارة الغربية قد عانت من هذه الحروب، و على هذا فقد تعلم قادتها من الخسائر الكبيرة و التكاليف الباهظة لها .

لهذا نجد أن النظرية الليبرالية تحث على دور المنظمات الدولية في نشر الديمقراطية وقيم السلام لما لها من أساليب فعالة في إرساء حقوق الإنسان وحل مختلف النزاعات. [3]

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 283.

[2] نفس المرجع، ص 293-294.

[3] نفس المرجع، ص 298-300.

2- نظرية التكامل الدولي International Intigration Theory

يرى "إرنست هاس" بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، و يعتقد أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الاقتصادي و أن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي.

إذ يزداد اللجوء إلى نظريات التكامل أو الاندماجية لتفسير ظاهرة الإقليمية التي تتعزز في كافة مناطق العالم فالتجربة الأوروبية تمثل نموذجا متميزا في نجاحها بين دول شهدت فيما بينها ثلاثة حروب مدمرة في أقل من قرن من الزمن، و النظريات التي قدمت في هذا المجال تمثلت في بروز نوعين من التكامل الوظيفي و التكامل الاقتصادي.

أ- التكامل الوظيفي

بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، فالتكامل الوظيفي هو تكوين شبكة من المنظمات الوظيفية فوق القومية و إعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفي و ليس على أساس إقليمي جغرافي بالإضافة إلى الجوانب الفنية و الوظيفية، هناك دور فعال تلعبه القوى السياسية في عملية التكامل، و بالتالي الانتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل السياسي، و قد حدد "إرنست هاس" شروطا للتكامل الوظيفي الذي يمكن من خلاله تحقيق الرفاهية و التكامل للدول المعنية بهذا التكامل :

1- أن يكون لمهام التكامل مغزى اقتصادي للدول المعنية.

2- أن يكون ممثلي الدول في التكامل، ذوي ثقل في عملية اتخاذ القرار داخل أوطانهم.

3- أن تكون الدول أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضاريا.

4- يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية و الأهلية، المتشابهة المصالح عبر الحدود، و إعادة تشكيل مصالحها لترتبط بالمستوى فوق القطري. [1]

ب- التكامل الاقتصادي

إذ يعتبر " تنبرجن **Tinbergen** " أن التكامل الاقتصادي هو النموذج الأمثل لاقتصاد أكثر صلابة تزول فيه كافة العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ، و ذلك بإزالة القيود التجارية كالتعرفة الجمركية و القيود الإدارية و الرقابية و العنصر الإيجابي في ذلك، هو عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل و الإنتاج و التطوير في البلدان المتكاملة فالتكامل هنا لا يفترض زوال التنازع فحسب بل نمو التضامن أيضا.

مع كل هذه التطورات و الأطروحات المقدمة لتفسير ما يجري في الواقع الدولي الراهن، هناك اعتراف من قبل التيارات الليبرالية بأن الواقع الدولي هو أكثر تعقيدا، فمثلا يرى "ستانلي هوفمان

[1] نفس المرجع، ص ص 303_304.

Stanley Hoffman" بأنه من ناحية لازال العالم هو عالم الدول، و لكن هناك العديد من المشكلات التي لا يمكن للدول أن تحلها بمفردها. كما أن العديد من القضايا التي اعتادت الدول على أن تتحكم فيها تقع الآن في يد فواعل خاصة تعمل في السوق الرأسمالي العالمي و من ثم فإن العالم يتحرك في اتجاهين متعارضين أحدهما نحو الاندماج و التكامل، و تعززه آليات السوق و انتشار التكنولوجيا الحديثة و الاتجاه الآخر نحو التفكك و ينتج في جزء منه عن العولمة ذاتها و في جزء آخر عن الصراعات الدينية و الأثنية، أو عن الارتباط المتزايد بالثقافة المحلية و القومية.

إلا أنه هناك تجربة يشير إليها الليبراليون دائما كنموذج لهذه الأطروحات حول التكامل، و هي تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث يجب المرور بمراحل متتالية للوصول إلى التكامل الاقتصادي، تبدأ بإلغاء الجمارك وتنتهي بتوحيد المؤسسات.

رغم جميع الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الليبرالية، إلا أنها كانت الجانب الأكثر إشراقا في حقل العلاقات الدولية، و ذلك في نشر الديمقراطية وقيم السلام لما لها من أساليب فعالة في إرساء حقوق الإنسان و حل مختلف النزاعات. [1]

المطلب الثالث: صدام الحضارات Clash of Civilizations

بالرغم من أن الواقعية قد شهدت تراجعا طوال السبعينيات و الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي أمام التيار الليبرالي الجديد، الذي يعلي من أهمية القضايا الاقتصادية، ويؤكد على إمكانية تحقيق السلام و الأمن من خلال الأمن الجماعي و من خلال المؤسسات الدولية، إلا أن صورة السياسات الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، و في مركزها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد صورة السياسات العالمية التي رسمها الواقعيون فقد بدأ الأمن – و بمعناه العسكري تحديدا– يتصدر أولويات الدول و على رأسها الولايات المتحدة (القطب الأوحد في النظام الدولي الحالي)، فأصبح في مقدمة أهدافها و يتم توظيف كل أدوات السياسة الخارجية من اقتصادية و دبلوماسية و دعائية و في مقدمتها الأداة العسكرية لخدمة و تحقيق الأمن بمعناه العسكري، و تم حشد جميع هذه الأدوات لتوجيه السياسات العالمية و سياسات الدول المختلفة لخدمة هذا الهدف.

حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تعتمد على الأمم المتحدة إلا فقط لإضفاء الشرعية على ما تريد إصداره من قرارات و ما ترغب في تطبيقه من سياسات، فقد تحولت الأمم المتحدة لأداة في يدها، بل و تجاوزت أكثر من ذلك، حين أعلنت هي و حليفتها بريطانيا، أن مجلس الأمن إذا لم يصدر قرارا يخولها ضرب العراق فإنها سوف تفعل دون حاجة لمثل هذا القرار.

[1] نفس المرجع، ص 305.

إذ تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة قوتها و النيل من قوة الآخرين، وفقا لما تقول به الواقعية، فقد تمكنت الولايات المتحدة من جعل هدف مكافحة الإرهاب– باعتباره هدفها الأمني الرئيسي بعد أحداث 11 سبتمبر– محركا للأحداث و السياسات العالمية، و في نفس الوقت مبررا لكل سياساتها و تحركاتها.

إذن هذا هو مظهر السياسات العالمية، و بالأخص السياسات الأمريكية التي تجسد مقولات الواقعية في أوضح صورها، إذ أنه من الواضح أن منطق القوة صار يحكم تلك السياسات أكثر مما تحكمها أي اعتبارات أخرى، و من هنا يجدر بنا التساؤل و طرح إشكالية مفادها أنه إذا كانت الواقعية قادرة على وصف السياسات الأمريكية، فما هي مبررات و حجج هذه السياسات؟

و في هذا الصدد، يبدو أن فكرة صراع الحضارات أصبحت تشكل حجة جاهزة لتبرير هذه السياسات القائمة على القوة، و قد تجلى ذلك واضحا منذ البداية مع إعلان بوش عن حملة صليبية لمواجهة الإرهاب القادم من العالم الإسلامي. [1]

حيث أن فكرة صراع الحضارات، و التي طرحها بشكل واضح السياسي الأميركي و المفكر المحافظ" صامويل فيليبس هانتنجتون" عام 1993 في مجلة (الشئون الخارجية Foreign Affairs) في مقاله الأول المعنون "هل هو صدام بين الحضارات؟ " ركزت على افتراض رئيسي مؤداه أن المصدر الرئيسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدرا إيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، و المصدر المسيطر للنزاع سيكون أيضا ثقافيا، و من ثم فالنزاعات الأساسية في السياسات العالمية سوف تحدث بين أمم و مجموعات لها حضارات مختلفة، و سوف يسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل و سيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث.[2]

يتضح هنا أن الحجة المرتكزة للسياسات الأمريكية، هي نظرية صدام الحضارات التي مفادها هو أن القضاء على الشيوعية ليس نهاية المشاكل العالمية، و أن الإسلام هو العدو رقم واحد الذي يمثل الخطر الحقيقي على الحضارة الغربية، و أيضا أن الاستراتيجية العالمية ستحدد مستقبلا بناء على الحدود الثقافية كما أن النزاع سوف لا تكون أسبابه اقتصادية أو سياسية، و إنما ستنتج عن قيم ثقافية مختلفة عن قيم الآخر و صنف الحضارة العربية الإسلامية في طليعة الحضارات التي تمثل قيمها قيم الآخر الخطر الذي تجب مواجهته ليس بالحوار، و إنما بالصدام. [3]

---

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 810_811.

[2] Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations?, Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Published by: Council on Foreign Relations, 1993, pp. 22-49.

[3] نظرية (صدام الحضارات) والسياسة الأمريكية، متاحة على الرابط:

http://www.alsakher.com/showthread.php?t=113837، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 23:22.

إذن هانتنجتون في أطروحته صدام الحضارات، يؤكد بأن صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون متمحورة حول خلاف إيديولوجيات بين الدول القومية، بل ستكون بسبب الاختلاف الثقافي و الديني بين الحضارات الكبرى في العالم.

و في الواقع، فإن مقولة صدام الحضارات، تمثل إقرارا بأن الصراع هو منهج الغرب ذاته تجاه العالم و تجاه المسلمين بصفة خاصة، لأنه يرى فيهم و في الإسلام تهديدا ذا طابع خاص، إذ طرح "هانتنجتون" مقولات صريحة و واضحة حول الصدام بين الإسلام و الغرب كصدام حضاري ديني، و حول التضامن بين شعوب الحضارة الواحدة في مواجهة الحضارات الأخرى، و حول سياسات الغرب المرتقبة في مواجهة الحضارات الأخرى و خاصة منها الإسلامية. [1]

كما أكد "هانتنجتون" نظريته صدام الحضارات، في كتابه الذي يحمل العنوان ذاته و الذي ظهر سنة 1996، أي بعد ثلاثة أعوام من نشر مقاله، حيث حاول فيه تطوير بناء شامل لشرح النزاع، ليس فقط نزاع الحاضر و المستقبل، بل شرح أيضا الملامح الرئيسة لنظام السياسة الدولية و بما أن هذه النظرية تتناول أيضا النزاعات في داخل الدول، فإن تأثيراتها تتجاوز العلاقات الدولية و يرى بعض دارسي العولمة الأكثر تفاؤلا ناشرو الديمقراطية المزعومون، أن شعوب العالم تتقارب على الصعيد الاقتصادي و السياسي و الثقافي من جهة، بينما ركزت أكثر التحليلات تشاؤما على الهوة بين مناطق السلام و الحرب، و على الصدامات بين القوى العظمى الناشئة في عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى. [2]

و ينتمي "هانتنجتون" في تحليله إلى المعسكر التشاؤمي، مع أنه يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية، و يدعي أن العالم مقسم إلى عدد من الحضارات: غربية وأمريكية لاتينية و إفريقية و إسلامية و صينية و هندوسية و مسيحية أرثوذكسية و بوذية و يابانية و تضم بعض هذه الحضارات دولا رئيسة، غالبا ما تمتلك أسلحة نووية إذ تعد الصين مركز الدول الصينية. أما اليابان فلديها حضارتها الخاصة بها، كما تمتلك الحضارة الغربية مراكز متصلة بين الولايات المتحدة و فرنسا و ألمانيا و بريطانيا و في ما يخص روسيا، فهي مركز الدول المسيحية الأرثوذكسية في المقابل يفتقر الإسلام إلى الدولة المركز، كما هو حال أمريكا اللاتينية و إفريقيا لذلك يمكن توقع نشوء نزاعات على طول الخط المتصدع الرئيس بين الحضارات: الأرثوذكسية مقابل المسيحية الغربية، والإسلام، المسلمون مقابل الهندوس، والصينيون مقابل الهندوس وستبقى إفريقيا وأمريكا للاتينية على الهامش. [2]

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 812.

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2008 ص ص279_280.

أشار "هانتنجتون" إلى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد، و أن الدين هو محور العالم الحديث، بل هو القوة المركزية التي تحرك البشر و تحشدهم و الحضارة عنده هي الكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية، مثل القبائل و الجماعات العرقية و الدينية و الأمم و فيها يعرف الناس أنفسهم بالنسب، الدين، اللغة، التاريخ، القيم العادات و المؤسسات الاجتماعية بدرجات متفاوتة وفقا للجماعات الثقافية الداخلة تحت حضارة واحدة فالحضارات هنا هي القبائل الإنسانية الكبرى، و صدام الحضارات هو صراع قبائلي على نطاق عالمي و الفروق الثقافية هي التي تحتل الأساس في التمييز بين البشر اليوم. [1]

كما يعرف هانتنجتون الحضارة بأنها أوسع مجموعة أشخاص، تتجاوز المستوى الذي يميز البشر من الأنواع الأخرى، و يمكن تعريف الحضارة بالعناصر المشتركة الموضوعية التالية: اللغة و التاريخ و الدين و العادات و المؤسسات، فضلا عن تعريف الناس بأنفسهم و يهتم هانتنجتون بالتحدي الذي يفرضه الإسلام على الغرب اهتماما خاصا، لأن معدل الولادات فيه أعلى من الحضارات الأخرى من جهة، ولانبعاث شعبيته في نهاية القرن العشرين من جهة أخرى بالإضافة إلى ذلك، فإن رفض الإسلام للقيم الغربية و التأثير الأمريكي، سيقدر لهاتين الحضارتين الاصطدام عند نقطة ما، فمثلا إذا تحالفت الصين مع الدول الإسلامية ضد الولايات المتحدة فسيكون خطر الحرب كبيرا جدا. [2]

ومن ثم فهو يؤكد على الخطر الثقافي الذي يأتي من العالم الإسلامي، ويحل محل التهديد الإيديولوجي الذي كان يأتي من الشرق.

ويقدم هانتنجتون– على مدى دراساته الثلاث المتتالية، "هل هو صدام بين الحضارات؟ " في مقاله الأول و "إن لم تكن الحضارات فماذا تكون ؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة" في مقاله الثاني و الثالث بعنوان "الغرب متفرد و ليس عالميا"– عدة نصائح للغرب لمواجهة الخطر القادم من الحضارات الأخرى، و بصفة خاصة الحضارة الإسلامية، و من أهمها:

1– الحفاظ على التفوق العسكري الغربي.

2– استغلال الخلافات و النزاعات بين الدول الإسلامية و الكونفوشيوسية.

3– دعم الحضارات الأخرى المتعاطفة مع القيم و المصالح الغربية.

4– تقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح و القيم الغربية، و دعم قوة و تماسك الحضارة الغربية.

5– التخلي عن التدخل السافر في خلافات الشعوب الأخرى أو إنهاء الصراعات بينها، خاصة عندما تكون ذات أهمية ضئيلة بالنسبة للغرب.

[1] صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات–إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، د ب ن، 1999، ص 10.

[2] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 280.

من هنا نلاحظ أن هانتنجتون يقترح بعض الخطوط و القواعد الأساسية في السلوك الذي يستوجب اتباعه لتجنب خطر الحرب، حيث يرى أن على الدول المركز (الغربية) الامتناع عن التدخل بالشؤون الداخلية للحضارات الأخرى، كما عليها التوسط في المشكلات التي قد تتحول إلى حرب على الخطوط المتصدعة بين الحضارات و يجدر بالحضارات كلها العمل لتحديد قيم مشتركة، أما بالنسبة إلى الغرب فيحث هانتنجتون الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها مع آخرين في الكتل الغربية، وتجنب إضعاف قيمها الثقافية المميزة إضافة إلى ذلك فإن هانتنجتون لا يدعم تعدد الثقافات وسياسات الاحترام بين الأقليات المختلفة[1]، فمسئولية الغرب في عالم متعدد الحضارات، هي تأمين مصالحه الخاصة، و ليس دعم مصالح الشعوب الأخرى وأخيرا الحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه في مقابل إغلاق باب المناورة أمام القوى غير الغربية، لأن الحفاظ على وحدة الغرب أمر جوهري لإبطاء انهيار التأثير الغربي في العلاقات الدولية فطالما بقي الغرب متحدا سيظل له حضور هائل في المشهد العالمي، وبانقسامه سيكون مهيئا لجهود الدول الغربية لاستغلال الاختلافات الداخلية

مما سبق ذكره، فعلى خلفية الافتراضات الواقعية التي قدمت و صفا جيدا للسياسات الأمريكية بعد 11 سبتمبر، و على ضوء الطرح الخاص بصراع الحضارات الذي قدم أيضا مبررا جاهزا لتلك السياسات تتضح أبعاد الاستراتيجية الأمريكية، و بالأخص من خلال الإدراكات و التوجهات التي أبرزها الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، و الذي يمثل لحظة كاشفة و ليس منشئة لهذه الأبعاد، إذ كانت الفرصة التي أتيحت لها – بعد صياغة وإعداد هذه الأبعاد– في الانتقال بلا تردد إلى تنفيذها.

فالاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر ما هي بالفعل إلا بلورة متماسكة ودقيقة لعدد من الأبعاد التي صيغت من قبل، ليس فقط في مواجهة العالمين العربي والإسلامي، ولكن أيضا في مواجهة العالم بأجمعه من هنا كان طرح التساؤل عما إذا كان الادعاء الأمريكي، بأن الحملة التي تشنها هي بغرض القضاء على الإرهاب، أم أن هناك مجموعة أخرى من الدوافع الهامة التي تفسر على نحو أصدق و أوضح، حقيقة السياسات الأمريكية؟ كذلك في نفس السياق و بناء على مختلف الرؤى و جميع الإدراكات بشأن أبعاد الاستراتيجية الأمريكية و الدوافع إليها، كان التساؤل مطروح حول الحملة الأمريكية المزعومة على الإرهاب والتي بدأت أولى حلقاتها بأفغانستان ثم انتقلت إلى العراق. [2]

وكما هو متوقع، و مثل أي نظرية، فقد وجهت انتقادات إلى نظرية صدام الحضارات ارتكازا على أسس عديدة، أهمها:

1– تمت الإشارة إلى أن تقليص عدد الحضارات إلى ثمان أو تسعة هو أمر غير جدي، و ذكر أنه من غير المرجح قيام حضارة أفريقية محتملة، فأفريقيا هي فسيفساء غنية بالثقافات، كما هو حال أوروبا و أوروبا لا تشبه أمريكا الشمالية، و أنه بقول هانتنجتون أن النظام العالمي الجديد يتمثل في اعتماد حضارة واحدة هي

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 811.

[2] نفس المرجع، ص 812.

الحضارة الغربية، أدت إلى تصدعات داخلية ملحوظة، فالحضارات ليست كتلا ذات طابع واحد، فبعضها كالإسلام مثلا، تعرف أولا بديانتها و في حضارات أخرى، كالحضارة الكونفوشيوسية، العلاقة بين الدين و القوة السياسية أقل وضوحا. [1]

في الحضارة الغربية، تمثل الكاثوليكية أو البروتستانتية المسيحية جزء من المشهد الثقافي، على الرغم من أن مواطني الدول الغربية منقسمون بعمق في ما يتعلق بالمعتقدات الدينية، و في حضارات هانتنجتون كلها يظهر اتجاه فكري يتبع الخطوط الطائفية و آخر يتبع الخطوط الدنيوية، و هو ما يمثل موضوع جدل كبير اليوم بين دول عدة مثل تركيا و إيطاليا.

2- تجعل الانقسامات الثقافية من النظر إلى الحضارات على أنها كتل سياسية مندمجة أمرا صعبا، كذلك يتكلم هانتنجتون عن الثقافة الأمريكية اللاتينية، لكنه يتجاهل مثلا الانقسام بين الإسبان و الثقافات الهندية و هناك أيضا انقسامات ملحوظة بين المجموعات الاجتماعية التي تستفيد من النظام الاقتصادي الدولي و بين المجموعات التي تتأذى منه، ففي القارة الأفريقية، تتشارك الأوليغارشية و الغرب القيم ذاتها و الميول الثقافية ذاتها، في حين تكتفي مجموعات أخرى بأنماط حياة انخفضت قيمتها الاجتماعية و هي بعيدة كل البعد من الحداثة فمن يمثل الحضارة الأفريقية؟ المجتمعات التي تتكلم الإنجليزية؟ أم تلك التي تتكلم الفرنسية؟ أو الجماهير التي تتكلم اللغات المحلية فقط، و التي لم تصل إلى التكنولوجيا الغربية بعد؟

3- والانتقاد الرئيسي الموجه إلى نظرية هانتنجتون تتمثل في أن العلاقة بين الدول و الحضارات تبقى مبهمة فإذا كانت الحضارة هي المتغير المستقل الحقيقي، فلماذا سمحت بعلاقات القوة بين الدول خلال الحرب الباردة؟ أضف إلى ذلك أن تحليل هانتنجتون للانحيازيات، بين الصين و الإسلام مثلا، يجتاز الحدود الحضارية بوضوح و يعكس مصالح الدول العظمى، و يمكن الرد على ذلك عبر القول أن القوة العسكرية و توازن القوة بين الدول قد يسيطران على تأثير الثقافة و الدين.

4- و أخيرا، اعتبر النقاد أن هانتنجتون قد استخف بقوة الحضارات الغربية الثابتة، ألا و هي الرأسمالية العالمية التبعية المتبادلة، و مع أن رؤيته تحذر من الطرق التي قد تتسبب فيها القيم الثقافية ببعض النزاعات (مثلا بين الاتحاد السوفياتي السابق و أفغانستان، و خلال الحروب في الخليج عام 1991، و في يوغسلافيا طوال العقد الماضي)، فإنها تبقى مملوءة بالشوائب في بعض المسائل المهمة.

كخلاصة لما سبق ذكره، فإنه في الواقع لم يعلن أي سياسي في العالم عن موافقته على أفكار هانتنجتون حول "صدام الحضارات"، وعلى الرغم من أن هذه الأفكار ظلت في إطار الأبحاث والقراءات المختلفة لكتاب هانتنجتون، وبين جدران المراكز البحثية، وربما في أروقة بنايات استخبارات الدول

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 280-281.

المختلفة إلا أن ما طرحه المفكر الأمريكي تحقق على يد المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بنسب كبيرة، يعاني منها العالم اليوم.[1]

وفي المقابل سعى العديد من الدول، و المؤسسات و الهيئات الدولية، إلى طرح أشكال متعددة لمواجهة ليس فقط أفكار المفكر الأمريكي، بل وأيضا لمواجهة نتائج أطروحاته وما أسفرت عنه من مغامرات المحافظين الجدد في العديد من دول العالم، وتأجيج الكراهية بين الطوائف والقوميات، واستخدام التناقضات الدينية و الأثنية لا للبحث عن تسويات و فض للنزاعات، وإنما لإثارتها أكثر و سياقها إلى حرب قائمة تكون مدمرة لأطرافها و تحقق أطماع السياسة الأمريكية. حيث ظهرت منظمات تحت اسم "حوار الثقافات"، وأخرى باسم "حوار الحضارات" و أقيمت معاهد وجامعات ومراكز أبحاث تحت مسميات كثيرة في العديد من دول العالم، بما فيها روسيا، وعقدت المؤتمرات الإقليمية والدولية شهريا وسنويا لمواجهة التطرف وكراهية الآخر غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول وعمليات الاستقطاب السياسي و العقائدي و إجبار العالم على مسار واحد و وحيد أشار إليه المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما بـ "الليبرالية الجديدة" وما لبث أن تراجع عنه بعد عدة سنوات، كل ذلك دفع العالم إلى موجات عنف وصدامات جديدة، يظهر منها الطائفي والعرقي، ويختفي الاجتماعي والاقتصادي والجيوسياسي. [2]

[1] هل يصلح تحالف الحضارات ما أفسدته مؤامرة هانتنجتون و المحافظين الجدد، 2015، متاحة على الرابط: https://arabic.rt.com/news، تم الاطلاع عليه في 2016/04/17، على الساعة 21:44.

[2] نظرية (صدام الحضارات) والسياسة الأمريكية، مرجع سابق.

المبحث الثاني : الإستراتيجيات الأمريكية التقليدية

نتيجة لعودة التصورات المثالية التي أعادت مجددا الجدل بين العزلة و التدخل على أشد ما يكون بين الواقعيين و المثاليين، و كان ذلك في الفترة الممتدة بين 1919 و 1941، الأمر الذي أدى إلى تراجع الهيمنة الأمريكية، حيث لم تلعب الولايات المتحدة أي دور يذكر في السياسة العالمية، و استمر هذا الجدل إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية خلال هذه الفترة يمكن القول أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي و بالرغم من عدم تماسكه بشكل واضح في عقيدة إستراتيجية و فكرية، إلا أنه فتح باب التفكير على مصراعيه لصياغة نظرية إستراتيجية ذات أصالة معرفية متماسكة، معلنا بذلك القطيعة مع التردد الإستراتيجي و مؤذنا ببداية عهد الاستراتيجيات الكبرى بدءا بإستراتيجية الحرب الباردة التي كانت عقيدة الاحتواء "لجورج كينان" في صميم الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بل تعد بمثابة الإستراتيجية المهيمنة على السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: إستراتيجية الاحتواء Containment strategy

فمفهوم "سياسة الاحتواء" يعتبر من مفاهيم الحرب الباردة، كان قد صاغه و بلوره، المؤرخ و الدبلوماسي "جورج كينان"، في أواخر عقد الأربعينيات (عام 1947)، في مقال شهير له نشر بمجلة "الشؤون الدولية" تحت عنوان "مصادر السلوك السوفييتي"، و تحت اسم مستعار هو "اكس X"، بحكم حساسية منصبه كسفير للولايات المتحدة في موسكو حينئذ، و يمكن تلخيص فحوى ما دعا إليه "كينان" في أنه و طالما لم يبادر الاتحاد السوفييتي بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن عليها ألا تهاجمه و أن تعتمد بدلا من ذلك، على "العصا و الجزرة الاقتصادية"، و كذلك على الدبلوماسية و العمل الاستخباراتي فضلا عن الترويج لصحة و حيوية الرأسماليات الديمقراطية، بغية الفوز بالحرب الباردة. [1]

تعتبر سياسة الاحتواء سياسة دولية تتبناها بعض الدول العظمى من أجل التنسيق مع الأصدقاء لاحتواء دولة معينة أو التأثير على سياستها، و هي من نتائج الحرب الباردة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وتمكنت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ سياسة الاحتواء ضد الإتحاد السوفياتي بحشد أكبر عدد ممكن من الدول لتأيد سياستها ضد الإتحاد السوفياتي، وهنالك سياسة احتواء الخلافات أيتهتم بالحل عن طريق النشاطات العامة من أجل منع خلافات داخل المجتمع. [2]

وقد كتب "كينان" في هذا الصدد قائلا: "صحيح أن الروس يتطلعون إلى توسيع نفوذهم الإقليمي و الدولي، لكن و مع ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأميركية، أن تبني سياساتها على أساس بعيد المدى و أن تلتزم الصبر والحزم معا، مع توخي اليقظة التامة في احتوائها للنزعات التوسعية الروسية" و كان

[1] إيان شابيرو، نظرية الاحتواء– ما وراء الحرب على الإرهاب، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2012 ص 21.

[2] إسماعيل عبد الفتاح الكافي، موسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دب، د س ن، ص 23_24.

في اعتقاده "أنه و بمرور الوقت، فإن الاتحاد السوفييتي آيل للانهيار من تلقاء نفسه، بسبب ضعفه و انعدام تماسكه الداخلي، و بسبب تمدده بعيدا و على نحو استنزافي، خارج حدوده السياسية و الجغرافية". [1]

فسياسة الاحتواء، تعكس التفكير الإستراتيجي الأمريكي المنظم و الأكاديمي المرتبط بالحرب الباردة في الفترة ما بين 1945–1989 و أيضا المنافسة بين القوى العظمى و أساليب تحقيق السياسات "أي سبل تنفيذ الإستراتيجيات". فقد أصبحت العلاقات مع الإتحاد السوفياتي أولى أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، في البداية لم يكن ذلك واضحا بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية الذين ظلت تراودهم الشكوك وعدم اليقين تجاه العلاقات مع الاتحاد السوفياتي بشأن إمكانية استمرار ائتلاف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية واقتسام غنائم النصر في بوتسدام عقب هزيمة ألمانيا [2]، لكن سرعان ما بدا واضحا أن المسألة الأساسية في مرحلة ما بعد الحرب تدور حول ما إذا ستبقى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي مستمدة من الإحساس بالشراكة أم أنها ستتحول إلى صراع مفتوح، إذ بحلول عام 1947 اتضحت الصورة حول العلاقات الأمريكية–السوفياتية باتجاهها نحو الصراع السياسي والإيديولوجي والاقتصادي والعسكري في إطار ما عرف بالحرب الباردة. وكان السؤال الوحيد يتمحور حول احتمال تفجر صراع سياسي مع الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى حرب شاملة. [3]

و نتيجة لكل ذلك، كان للتدخل الأمريكي العالمي هدف واضح، هو ردع الاتحاد السوفياتي عن محاولة التوسع المسلح و الحيلولة دون نشره للايدلوجية الماركسية الشيوعية، فالأهداف الأمريكية أثناء الحرب الباردة تمثلت في احتواء الشيوعية السوفياتية من أجل خلق نظام عالمي جديد يتمتع بالحرية الاقتصادية و السياسية، حيث انطوت سياسية الاحتواء في بداياتها الأولى على مبادئ شبيهة بالدبلوماسية التقليدية التي تقتضي استخدام القليل من الوسائل العسكرية و الابتعاد عن التوسع في الإنفاق المالي و تحقيق مبدأ توازن القوى، و هذا هو تصور جورج كينان لماهية سياسية الاحتواء، و لكن بعد الحرب الكورية، بدأ مفهوم كينان لسياسية الاحتواء يفقد مصداقيته، خاصة بعدما كشفت الكتلة الشيوعية عن أهدافها التوسعية و ليس الدفاعية فقط، و هو ما أفضى في النهاية على التأكيد الأمريكي بأن سياسة الاحتواء ستركز على الهدف الإيديولوجي لمنع انتشار الشيوعية بواسطة بناء سلسلة من التحالفات بين الدول الليبرالية و الديمقراطية. [4]

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 37–38.

[2] زبيجنيو بريجينسكي، الاختيار– السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة :عمر الأيوبي، بيروت : دار الكتاب العربي 2004، ص 155–156.

[3] Joseph S. Nye, Jr. Understanding international conflicts: an introduction to theory and history, New York, Harper .Collins college publishers, first edition, 1993, p 168

[4] زبيجنيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص 156.

كانت سياسة الاحتواء عالمية في مداها و إقليمية في تركيزها صيغت في إطار فكري أكثر تماسكا و منهجية، عرفت بإستراتيجية الاحتواء، حيث اتسمت بأنها شاملة و واقعية من حيث أنها وازنت بين الأبعاد السياسية و العسكرية، كما أكدت على الوحدة السياسة بين الديمقراطيات و الردع العسكري للعدو و شددت إلى الحرية كقضية جوهرية، بحيث أصبحت الدعوات اللاحقة من أجل حقوق الإنسان أداة قوية في تقويض و هدم المنافس الشيوعي من الداخل، و عملت على الجمع بين القيادة الأمريكية و الاعتراف بأهمية الحلفاء. [1]

حيث أفضت في النهاية هذه الإستراتيجية، إلى احتواء المد السوفياتي و الانتصار عليه و إسقاطه كقوة موازية للولايات المتحدة طيلة أربعة عقود، و من ثم اختفائه من المسرح الدولي عام 1991، إذ تنطوي سياسة الاحتواء على أبعاد فلسفية و أصول نظرية و مفاهيم معرفية تتمثل فيما يلي:

1- البعد الفلسفي للاحتواء

يعبر الاحتواء فلسفيا، عن سياسة طويلة الأمد، تعتمد على أثر "مرور الزمن" على مستوى ولاء و حماسة شعب الدولة الخصم، من الناحيتين الأساسية و الجوهرية، فالاحتواء هو وضع قوتين تجريديتين واحدة مقابل الأخرى و تحديد الزمن مقابل الإرادة، أما قوة الإرادة فهي القيمة الثابتة. في حين تكون قوة الزمن القيمة المتغيرة، بما أن الزمن قد يؤدي إلى تآكل القيمة الأولى كما حدث على سبيل المثال في الصراع العربي- الإسرائيلي، فإن الاحتواء يحقق خطوات إستراتيجية. أما الهدف الأسمى فهو تحقيق شكل من السلم قائم على تحول الخصم، و معنى ذلك أن الخصم يتخلى تدريجيا عن غاياته وفقا لهذه الاستراتيجية، فإن "أطول طريق متاحة هي- في الغالب- أقصر طريق ممكنة نحو الهدف" [2]

من الواضح أن هذه الفلسفة تجد إسقاطاتها الواقعية على ديناميات الصراع أثناء الحرب الباردة، حيث تعطي رؤية أفضل لفهم آليات الانهيار السوفياتي، و هو الانهيار الذي حدث دون إطلاق رصاصة واحدة و دون حرب نووية مدمرة فعلى مدار 40 سنة من تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية للاحتواء كاستراتيجية شاملة استطاعت تفتيت الاتحاد السوفياتي، وكسب رهان الحرب الباردة و تتجلى نجاعة سياسة الاحتواء في إضعاف القيم الإيديولوجية الحاملة للدافعية السياسية و الاستمرارية من داخل المنظومة الشيوعية، فكان الانهيار داخليا بالأساس حتى و إن بدت العوامل خارجية، من سباق التسلح و المنافسة الاقتصادية، كما لو أنها كانت السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي.

---

[1] نفس المرجع، ص 156.

[2] عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه :تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أبو ظبي : مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 16-17.

2- البعد المفاهيمي للاحتواء

يتألف الاحتواء في صيغته التقليدية من ثلاثة مراحل أساسية، تهدف المرحلة الأولى إلى تحقيق توازن بين القوى المعينة، في حين تهدف المرحلة الثانية إلى إحداث انقسامات و انشقاقات و استغلال التوازن في معسكر العدو، أما المرحلة الثالثة و الأخيرة، فتهدف إلى تغيير الخصم و سلوكه في إطار سياسة مفاهيمية تضم شيئا شبيها بإستراتيجية الاحتواء و الإفساد (Containment and Contamination) مع احتمال السعي- في نهاية المطاف- إلى تحقيق تسوية حول القضايا الكبرى العالقة، و ذلك من خلال المفاوضات مع الأخذ دائما بعين الاعتبار احتمالية اللجوء إلى الحرب كخيار قائم في التخطيط السياسي و العسكري من أجل فرض أهداف بديلة كوسيلة لتحقيق الأهداف الحقيقية و الدفع بالخصم إلى الوقوع في دائرة الخطأ بوسائل أخرى.

من هنا فالاحتواء- بوصفه إستراتيجية تهدف إلى إضعاف الخصم و العدو والتأثير على سلوكه وأهدافه- ينطوي على مجموعة الأبعاد المادية و النفسية و الثقافية و السياسية التي تتوخى تحقيق النصر و حماية المصالح الوطنية، و ذلك بالجمع الملائم بين الأبعاد المختلفة للقوة بصورة ترسم النصر السياسي الذي هو أوسع مجالا من النصر المادي أو العسكري، و كمفهوم إجرائي، فإن الاحتواء هو استراتيجية طويلة الأمد تعتمد على التوظيف المتزن للأبعاد المادية و المعنوية للقوة لتحقيق أهداف و غايات السياسة الوطنية متحلية بالواقعية و الشمولية. [1]

3 البعد النظري للاحتواء

ينطوي الجانب النظري لاستراتيجية الاحتواء على تعقيدات ذات صلة بأمرين أساسيين:

1- الأمر الأول تاريخي، يتعلق بالسياق الزمني الذي تبلورت ضمنه إستراتيجية الاحتواء، و الذي حدث في وقت كانت فيه الهيمنة الأكاديمية للنظرية الواقعية على الشؤون الدولية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات ملفتة للانتباه. [2]

2- الأمر الثاني يشير إلى أن الأصول النظرية للاحتواء تجد ذاتها في الأطر النظرية للمقترب الليبرالي فحسب جورج كينان الذي صاغ سياسة الاحتواء، فإنه كان يهدف من ورائها إلى تعزيز المصالح الأمريكية و الأمن القومي الأمريكي، من خلال منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على أوراسيا حيث كان يرى في ما إذا تحالفت القوة العسكرية و العلمية الألمانية مع القوة العسكرية و الطبيعية لروسيا فإنهما يشكلان أكبر الأخطار على أمن الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها الأمر الذي

[1] عمرو ثابت، مرجع سابق، ص ص 18_19.

[2] لزهر وناسي، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص 37.

يستوجب على الولايات المتحدة إعادة تعريف مصالحها الوطنية بشكل حذر ودقيق و بشكل يؤدي إلى إحراز أعظم النتائج. [1]

فإذا كان الاحتواء كإستراتيجية ترمي إلى شل قدرات الخصوم و إضعافها، تستند إلى متغيرات المصلحة و زيادة القوة و بناء التحالفات و امتلاك وسائل الردع اللازمة، و التي هي من صميم أطروحات النظرية الواقعية حول التفاعلات الدولية، فإنها بالمقابل تشتمل على ضرورة الترويج للقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان التعاون بين الثقافات ذات النمط المتساند، كما تدعو إلى التركيز على التعاون المالي و الاقتصادي و التجاري و ابتكار المؤسسات و المنظمات التعاونية التي من شأنها أن تبدع تفكيرا نظاميا حول المصالح المشتركة و السلام الديمقراطي، و هي من صميم أطروحات المنظور الليبرالي في الأخير أدى هذا المزج بين متغيرات الواقعية و متغيرات الليبرالية الناظمة لإستراتيجية الاحتواء إلى نتيجة حاسمة في خاتمة صراع الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، الذي اختفى من ساحة العلاقات الدولية مخلفا جدلا واسعا بين المهتمين و المراقبين و السياسيين و المفكرين حول أي من السياسات كانت السبب وراء اختفاء الاتحاد السوفيتي و تصدع المعسكر الاشتراكي و لكنهم متفقون على أن إستراتيجية الاحتواء التي صاغها جورج كينان هي التي وقفت– إلى حد بعيد– وراء تفكك المعسكر الاشتراكي. [2]

و هكذا أصبحت إستراتيجية الاحتواء، الإستراتيجية الأساس المهيمنة على أنماط الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء و بعد نهاية الحرب الباردة، مع تباينات في الرؤى و اختلافات في الوسائل فرضتها التحولات الجيوإستراتيجية و الجيوسياسية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

إذ تعرضت نظرية الاحتواء لانتقادات كانت أكثرها داخل الولايات المتحدة نفسها، منها: [3]

1– فقد وصفت بالقصور حينما أفلح الاتحاد السوفييتي في صنع القنبلة النووية، مما أنشأ في العلاقات الدولية وضعا جديدا من التوازن أصبح ينتفي معه إمكان وقوع حرب نووية تدمر الجميع على السواء وبدا أن نظرية كينان لم تعد كافية لمعالجة الموقف الجديد.

2– وقد وصف وولترليبمان كبير رجال الصحافة والسياسة الأمريكية آنذاك، النظرية بأنها استراتيجية شنيعة الخلقة تجعل المبادهة بيد موسكو فتحدد هي مكان أية مجابهة وتوقيتها، كما عيب على النظرية أنها لم توضح ما إذا كانت جذور السلوك السوفييتي إيديولوجية أو قومية، ولم تفرق بين مبادئ الشيوعية الدولية والنزعات التوسعية السوفييتية، وأنها بتأسيسها الاستراتيجية على المجابهة

[1] Melvyn. P. Leffler, Remembering George Kenan: lessons for Today. Special Report, United States, institute of peace, Washington DC. December 2006, p 6.

[2] زبيجنيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص 158.

[3] رفيق جويجاتي، سياسة الاحتواء، الموسوعة العربية، متاحة على الرابط:http://www.arab-ency.com/ar ، تم الاطلاع عليه في:2016/04/05، على الساعة:22:10.

قد استبعدت أي تحرك نحو فك الارتباط بين القوات السوفييتية، والقوات الأمريكية في أوربا وقضت على إمكان تسوية خلافات العملاقين عن طريق المفاوضة.

3- كذلك ما أخذه النقاد على كينان من أنه اهتم حصرا بالإيديولوجية الماركسية متناسيا – على ما جاء في أقوال ليبمان على الأخص – أن القوة الكبيرة للجيش الأحمر وليس إيديولوجية كارل ماركس هي التي مكنت روسيا من التوسع وراء حدودها. [1]

اعتمدت سياسة الاحتواء في بلوغ أهدافها المقررة على تحقيق القدرة على تدمير الإتحاد السوفياتي بالقنابل الذرية تدميرا كاملا، وقام ذلك على أربعة افتراضات رئيسية وهي:

1. أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأية حرب يمكن ان تقع في المستقبل مع الإتحاد السوفياتي بسبب هجومه مباشرة على الولايات المتحدة أو ضد أوروبا.
2. أن التفوق الجوي يشكل رادعا إستراتيجيا حاسما إذ ان مقدرته على تدمير العدو أو على إلحاق أضرار جسيمة به ستكون بمثابة انتحار للعدو إذ لجأ إلى تنفيذ هجوم عدواني ضد الغرب.
3. أن السوفيات لن يجرؤا على المخاطرة باستعمال المخاطرة حتى يتوفر لهم المخزون كاف من الأسلحة الذرية ووسائل فعالة لنقلها و دفاع كاف ضد قنابل الإستراتيجية الأمريكية.
4. أن الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة السلاح الجوي كان أكثر وافرا بمعيار التكلفة الاقتصادية من الإنفاق على جيش كبير و بحرية ضخمة. [2]

وبالرغم ما كان يعتري نظرية الاحتواء من غموض أحيانا و من معارضة أحيانا أخرى، فقد ظلت في خطوطها الرئيسة هي الإستراتيجية التي تطبقها الإدارات الأمريكية واحدة بعد الأخرى، بفروق في التفاصيل كسياسة حافة الهاوية، التي اشتهر بها وزير الخارجية في عهد الرئيس أيزنهاور جون فوستردالس، و سياسة الرد المرن وسياسة الردع النووي، إلى أن أتت إدارة الرئيس نيكسون فاختارت المفاوضة عوضا عن المجابهة وأدى تطبيقها على يد وزير الخارجية هنري كيسنجر إلى عهد من الانفراج، و عقد لعدد من الاتفاقيات بين العملاقين بشأن الحد من السلاح النووي و غيره.

و فضلا عن أن المعارضة الأمريكية لتبوؤ الصين الشعبية مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة كانت هي أيضا منبثقة عن سياسة احتواء الشيوعية، إلى أن تحصلت في المنظمة الدولية الأكثرية اللازمة للتغلب على هذه المعارضة في أوائل السبعينات، فإن النموذج الناظم لما أدت إليه سياسة الاحتواء هذه أو ما أدى إليه سوء تفسيرها على الأقل، كان هو هذا التورط من الولايات المتحدة في حرب فييتنام الضروس التي أفقدتها المصداقية في تصرفاتها و في سلامة اضطلاعها بمسؤولياتها الخاصة بوصفها

[1] رفيق جويجاتي، مرجع سابق.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 254.

دولة عظمى في إقرار السلم و الأمن الدوليين لا في تعريضهما لأفدح الأخطار، و أثارت في وجهها معارضة شبه عالمية، كان الرأي العام الأمريكي نفسه من حملة لوائها.

وقد إنبنت سياسة الاحتواء على فكرة جوهرها كما يراه الغرب،بأن السياسة الدولية هي الصراع أو السباق من اجل الهيمنة والسيطرة على العالم، وإن الإتحاد السوفيتي بنظر الغرب هو قوة إمبريالية تسعى إلى قهر العالم و الهيمنة عليه، وانطلاقا من هذا الفهم كان يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم الدعم والعون السياسي والاقتصادي بل والعسكري أيضا في حالة تهديد موجه لأي حكومة غير شيوعية سواء كان ذلك بطريق التمرد الداخلي أو الثورة الداخلية أو الغزو الخارجي أو الضغط الدبلوماسي. [1]

و كان تأثر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بهذه السياسة الاحتوائية واضحا أيضا، فكان محور تحركها هو إبعاد الاتحاد السوفييتي عن المنطقة، لا تركيز الجهد على حل عادل للمأساة الفلسطينية و تسوية النزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة و يندرج تشجيع الولايات المتحدة لفكرة حلف بغداد و إنشاؤه آنذاك، كما يندرج كل من البيان الثلاثي و مذهب آيزنهاور، في هذا السياق من الاهتمام بالاحتواء عوضا عن صرف الجهد إلى إقرار السلم و العدل و مؤازرة التنمية في هذه المنطقة البالغة الشأن في الاستراتيجية و الموارد الطبيعية و البشرية.

وقد أثبت التاريخ صحة ما ذهب إليه "كينان"، غير أن ذلك كان في الماضي، ويتساءل العديد من المراقبين والمفكرين الأمريكيين اليوم: "ماذا عسانا أن نفعل ، مع مخاطر ما بعد الحرب الباردة؟" ويذهب البعض، كإيان شابيرو ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل، الى أن "سياسات الاحتواء التي انتهجناها إزاء نظام صدام حسين، قد أخفقت في معرض أفضليات وخيارات المواجهة، أثناء الإعداد السابق للغزو عندما وصفت إدارة بوش تلك السياسة بأنها لم تعد ملائمة للتصدي لجملة التحديات والمخاطر التي يواجهها عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر" و يضيف شابيرو: "إذا ما واصل تنظيم "القاعدة" شن هجماته وعملياته الإرهابية، و ظل الإرهابيون طلقاء يجوبون العالم كيفما شاؤوا، واستمرت حكومات "الدول المارقة" في مدهم بالسلاح وتوفير الملاذات الآمنة لهم– والحديث لا يزال للإدارة– فإنه ليس من وسيلة أخرى تحمي به أميركا وحليفاتها الديمقراطيات نفسها، سوى اللجوء إلى الإجراءات الراديكالية، سواء كانت حربا احترازية استباقية، أم تغييرا قسريا للأنظمة المارقة".

وقد كان هذا الاعتقاد، بمثابة عودة إلى سياسة "الدحرجة إلى الوراء"– أي تلك السياسة الرامية إلى طرد السوفييت وإخراجهم من دول أوروبا الشرقية– التي كان قد اقترحها كل من المرشحين جون فوستر دالاس، ودويت إيزنهاور، أثناء حملتهما الانتخابية لعام 1952، غير أنهما سرعان ما استبعداها، ما أن وصلا إلى قمة مواقع السلطة واتخاذ القرار في العام التالي، بدعوى عدم جدواها.

[1] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دب، د س ن، ص 75.

يعتبر شابيرو من المعجبين بكينان وسياسته الواقعية، لذلك فهو يذكر بأن هذا الأخير أدرك " منذ عقد الأربعينيات، أنه من الأفضل لو أن عملنا جميعا من أجل عالم لا يسوده أحد". وبسبب تلك القناعة فقد رحب كينان كثيرا بمناهضة الرئيس اليوغسلافي الأسبق، "جوزيف تيتو"، للهيمنة السوفييتية، تأسيسا على قاعدة أن انشقاق المعسكر الاشتراكي على نفسه، فيه مصلحة لمعسكر الرأسمالية الليبرالية. وهذا هو الدرس الذي غاب عن عين إدارة بوش سابقا و قد لاحظ شابيرو أيضا أنه قد توفرت لهذه الإدارة، ميزانية مالية هائلة، لم تتوخ الحيطة و الحذر، في تبديدها في حروبها و مغامراتها العسكرية الأخيرة، طوال السنوات الماضية غير أنها أصبحت اليوم مواجهة بدين حربي مالي في العراق، فاق حد التريليون دولار مصحوبا بعجز عام في الميزانية الحكومية، لا يخفى عن عين أحد من المراقبين، و يقول شابيرو: "بدلا من أن تنحو الإدارة منحى "كينان"، القائل بتشجيع إثارة الشقاق و الخلافات في صفوف أعدائنا، هاهي توفر لهم فرصا مجانية ثمينة لتوحيد و رص صفوفهم ضدنا، في كل مرحلة من مراحل حربها عليهم و ليس أدل على ذلك من تشخيص بوش لما وصفه بـ"محور الشر" في خطابه عن "حالة الاتحاد" لعام 2002.[1]

وليس أقله كذلك، إقصاؤها لإيران في ظل رئاسة محمد خاتمي، و رجوح كفة الإصلاحيين في السياسات الإيرانية وقتئذ!" و لا شك أن اختيار كينان منذ عقد الأربعينيات "اللعبة السياسية" و "المنافسة الايديولوجية" له مبرراته. فهو قد اعتقد أن السبيل الأفضل لكسب العقول و القلوب، هو البرهنة على تفوق الرأسمالية الليبرالية، و تقديمها مثالا مجسدا للأعداء والأصدقاء على الأرض و لكن، هل يمثل "تجديد هذه الرؤية"، كما يدعو الى ذلك شابيرو وغيره من المثقفين الأمريكيين من الاتجاه "الواقعي" حلا لأزمة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ بالنسبة لشابيرو وعدد من الكتاب الآخرين فإن الأصولية الإسلامية تتقاسم مع "الخطر السوفياتي " السابق أرضية واحدة مشتركة، هي عجزهما عن تقديم نموذج اقتصادي سياسي قابل للعيش والبقاء وأمامنا ما حدث للاقتصادين الإيراني والأفغاني، إثر وصول الأصوليين الإسلاميين إلى السلطة، في كلا البلدين.

المطلب الثاني: إستراتيجية التطويق (الحرب بالوكالة)

يشير مفهوم الحرب بالوكالة إلى الفترات التي توجد فيها قوى كبرى إقليمية أو دولية تتنافس على النفوذ في المنطقة ما أو في العالم وتحاول هذه القوى أن تتجنب حروبا مباشرة بينها، فتبدأ في زيادة نفوذها من خلال التدخل في بعض الدول الأصغر و التي تمثل قيمة إستراتيجية أو جغرافية أو اقتصادية أو تقوم بدعم بعض الجماعات أو الأحزاب السياسية لإسقاط أنظمة معادية لها، أو موالية لأعدائها، وتتطور هذه الحالة لدعم بعض القوى العسكرية داخل هذه الدول الأصغر من طرف الدول الكبرى،وقد شهد العالم

[1] هشام القروي، كينان ونظرية الاحتواء، بحوث، 2010، متاحة على الرابط:
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_7012.html، تم الاطلاع عليه في:2016/04/10، على الساعة 21:55.

القديم العديد من هذه الحروب بوكالة بينما انتشرت هذه الحروب أكثر في العالم الحديث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب الإتحاد السوفيتي. [1]

كان هذا المفهوم قد برز بقوة في فضاء أزمات المنطقة على لسان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حين وصف في جانفي 2014 ما يجري في سورية تحديدا بأنه حرب بالوكالة بين أطراف إقليمين ودوليين، كما صنفت مجلة فورين افيرز الأمريكية المعروفة الصراع في سورية باعتباره حرب بالوكالة و هناك شبه اتفاق بين الخبراء على أن هذا التشبيه بات سهلا وواقعيا في ظل مجريات الصراع التي تشهد وجودا مكثفا لقوات دول عدة أبرزها الأمريكية والروسية واستعراض قدرات الأسلحة المتقدمة في ساحة الحرب على الأرض السورية.

وعلى الخلفية السابقة يمكن التوصل إلى أن الحروب في بدايات القرن الحادي والعشرين تقترب من القفز على فكرة الدولة وتعود إلى سابق عهدها قبل ظهور هذا المفهوم، ولكن بشكل غير تقليدي، فالحرب بالوكالة في الأخير تنتجها وتديرها دول، ولكنها لا تدور بشكل مباشر بين هذه الدول، التي اتخذت لنفسها وكلاء في مناطق ترتأى،بحساباتها الإستراتيجية،أن لها مصالح آنية أو مستقبلية فيها، وبالتالي فقد تراجع تأثير جغرافيا الحرب أو ما يعرف بالعوامل الجيوبوليتكية في نشوب النزاعات العسكرية؛ فطالما كان للعامل المكاني دور حيوي في اتخاذ قرار الحرب، وما بقي من ذلك هو أن ميادين الصراع هي فقط من يمتلك القدرة على تفسير دور الجغرافيا في هذه الصراعات، حيث اختفت إلى حد كبير أنماط الحروب القائمة على النزاعات الحدودية التي طالما تسببت تاريخياً في حروب ونزاعات طويلة الأمد، كان الجوار من متلازماتها.

لاقت في السنوات الأخيرة وحتى الآن أن الحرب بالوكالة تحولت إلى أحد أبرز وأخطر الإشكاليات المسببة لاضطراب الأمن والاستقرار إقليمياً وعالمياً، وللتأكيد على ذلك فقد أكدت بعض التقارير والدراسات المنهجية أن العام الجاري (2016) سيكون عاماً للحرب بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط. ففي الأزمة اليمنية على سبيل المثال هناك حالة من الاستقطاب الإقليمي والدولي تقف حائلاً دون تحقق أهداف التحالف العربي، الذي تقود المملكة العربية السعودية وتشارك فيه دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعرقل فرص التسوية والبحث عن مخرج يضمن للشعب اليمني عودة الأمن واستئناف مسيرته الحياتية بعد فترة معاناة يعيشها منذ انقلاب جماعة الحوثي وميلشيات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، المدعومين من إيران على الشرعية الدستورية في البلاد في أوائل عام 2015.

[1] عبد الرحمان ناصر، ما هي الحروب بالوكالة، مجلة ساسة، متاحة على الرابط:
http://www.sasapost.com/what-is-a-proxy-war/، تم الإطلاع عليه في 2016/04/12، على الساعة:18:22.

يرى الباحثون أن بروز أعراض "الدولة الفاشلة" في مناطق عدة من العالم في السنوات الأخيرة قد ارتبط بقوة بتأثير عامل الحرب بالوكالة وهناك تفسيرات عدة لانتشار حالات الحرب بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، حيث يعتقد بعض المتخصصين أن تفشي هذه الحالة يعكس رغبة القوى الإقليمية والدولية في إعادة "هندسة" الجيوبوليتيك السياسية الإقليمية وفقاً لمتغيرات المشهد الاستراتيجي الراهن وبمعنى آخر طي صفحة تفاهمات "سايكس بيكو" التي عقدت قبل نحو مائة عام تقريباً وإعادة تقسيم مناطق النفوذ وتعريف المصالح مجدداً، ولكن وفق ما يعرف في الأدبيات الإعلامية بحدود الدم أو خارطة الدم، ولو صح هذا التفسير فإن الأمر يصبح بمنزلة حالة من حالات صراع النفوذ الدولي بأدوات وكلاء إقليميين يتم استخدامهم لتحقيق أهداف معينة. [1]

قد أصبح الأميركيون يفضلون هذا النموذج، بل إنهم مروا في هذا التفضيل بثلاث مراحل متداخلة فقد كانوا تواقين إلى هذا الأسلوب وكان الحظ يأتيهم به، ثم تحولوا إلى ممارسين له، ثم أصبحوا مجبرين للآخرين على سلوكه، معتمدين في هذا الإجبار على مفاتيح النفوذ والمخابرات والإعلام، وقد أصبحت هذه المراحل الثلاث بارزة للجميع دون إخفاء، بعد سنوات من التضليل المتعمد لشعوب المنطقة بات الجميع مدركين لحقيقة أن بريطانيا لعبت دون أن تدري الدور الأصعب في إحلال الولايات المتحدة محل نفسها، أي أن بريطانيا أحلت أميركا محل بريطانيا بتمويل بريطاني وربما بجنود بريطانيين أيضا،ولسنا في حاجة إلى كثير من الأدلة على أن هذا المنطق يمثل جوهر فكرة التحالف الدولي التي تسابق الولايات المتحدة نفسها الآن لتمريرها بأي طريقة، لأنها هي التميمة الوحيدة أمامها من أجل تحقيق نجاح المطلوب بأقصى قدر من الإلحاح. [2]

من الصحيح أنها لم تكن تغذي أيا من طرفي الصراع بطريقة مباشرة مكشوفة لكنها في واقع الأمر كانت تفعل ما هو أخطر أثرا وهو تغذية الحرب نفسها كي يظل أوارها مشتعلا، وفي غضون هذا كانت الولايات المتحدة لا تفتأ تدفع البريطانيين من ناحية والسوفيات من ناحية أخرى إلى موقفين متباينين

[1] سامي بيومي، الحروب بالوكالة هل تتحول إلى سمة مميزة للقرن الواحد و العشرين، درع الوطن، متاحة على الرابط: http://www.nationshield.ae/home/details/research، تم الإطلاع عليه في 2016/04/15، على الساعة:23:10.

[2] محمد الجوادي، نهاية عصر الحروب بالوكالة، الجزيرة نت، متاحة على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/12/4، تم الاطلاع عليه في: 2016/04/21، على الساعة:22:15.

من المنطقة، وقد نقلت هذا الصراع ليكون بين بريطانيا من ناحية والاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى بينما تتظاهر بأنها مكتفية من المنطقة بأوسع منطقتين. [1]

تميل صراعات الوكالة أيضا لأن تنشب في الدول الضعيفة أو الفاشلة التي تتميز بحدودها سهلة الاختراق، حيث تفتقر هذه الدول الهشة إلى القوة اللازمة لإخماد التمرد من دون دعم خارجي بالمقابل لا يستطيع المتمردون مجابهة الأنظمة الضعيفة بدون إمداد بالأسلحة من الخارج أو ملاذات آمنة يتم تأسيسها عبر الحدود، والحروب الأهلية في نيكاراغوا وأفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي تعد مثالا واضحا على ذلك، سبب هذه الديناميات، تميل الأفكار لتصوير حروب الوكالة على أنها صراعات طويلة الأمد، لا تلاقي زخمها المستمر جرّاء المظالم المحلية بل تبعا لرغبات القوى التكتونية الكبرى ولكن هذا الافتراض قد ينعكس تماما ففي الواقع، الجهات الفاعلة المحلية في العديد من حروب الوكالة هي التي تتلاعب بالقوى الخارجية الداعمة لها، وليس العكس، حيث يعدّل الثوار رسائلهم لتتماشى مع الثقل الإقليمي، مما يؤدي لخلق نوع من حرب المزايدة بين الفصائل المتمردة.

خلال الحرب الباردة، بالكاد استطاعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فك طلاسم الميول الأيديولوجية المختلفة لعملائهما في دول العالم الثالث، لأن تلك الميول تتحول وتتغير بسرعة وسهولة فعندما حجبت واشنطن المساعدات عن نيكاراغوا وكوبا، على سبيل المثال، عززت ماناغوا وهافانا علاقتهما مع الاتحاد السوفييتي، وبعد أن أوقفت موسكو المساعدات الممنوحة للصومال، باشرت مقديشو بتبني المعتقدات الرأسمالية الغربية، وكما يقول منظّر العلاقات الدولية جون لويس جاديس في كتابه **لأن نعرف** الصادر في عام 1997، "الجماعات المتمردة والأنظمة في تلك الحقبة، تعلمت كيفية التعامل مع الأمريكيين والروس من خلال استعمال أساليب المداهنة والإطراء، التعهد بالتضامن، التظاهر باللامبالاة التهديد بالانشقاق، أو حتى إثارة شبح الانهيار وتصوير النتائج الكارثية التي قد تنجم عن ذلك."[2]

كمثال على ذلك تشهد منطقة الشرق الأوسط، تغييرات بصورة متواترة في السياسات والاتجاهات الأمنية القائمة، التي غالبا ما اعتادت عليها خلال العقود السابقة، سواء تلك التي تتبعها الدولة الوطنية داخليا أو التي تتبعها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة، وهذا ما جعل نمط الحرب بالوكالة منذ انتهاء الحرب الباردة أحد الخيارات الحربية التي أصبحت تروق إليها الدول خارجيا، حيث زاد لجوء الإدارة الأمريكية إلى الحرب بالوكالة منذ بداية القرن الحادي والعشرين في سياسات التدخل الخاصة بها في المنطقة،فأصبحت الدول المتعادية أو المتنافسة في ظل النظام الدولي القائم، تلجأ إلى صيغة بديلة للحروب، وهى الحروب بالوكالة، عندما يكون هناك إقرار

[1] محمد الجوادي، مرجع سابق.

[2] ليونيل بينر، كيف تعمل حروب الوكالة وما هو مستقبلها، ترجمة:نون بوست، مصدر فورين أفيرز، متاحة على الرابط: https://www.noonpost.ne، تم الاطلاع عليه في 2016/04/26، على الساعة:20:44.

باستحالة المواجهة المباشرة، وتعنى تلك الحروب قيام أحد الأطراف الكبار بالدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع واحد أو أكثر من حلفاء الطرف الآخر. [1]

وإذا أردنا أن نأخذ أمثلة على الحرب بالوكالة، فالحرب المصرية الإسرائيلية كانت تعتبر نوعًا من أنواع الحرب بالوكالة، حيث كانت أمريكا تحارب مع إسرائيل أو أنها تحارب مصر من خلال إسرائيل وأيضا الصراع العربي الإسرائيلي، فكان الروس يؤيدون مصر، والأمريكان يؤيدون إسرائيل، فكان الأمريكان يريدون ألا تخسر إسرائيل، ففتحوا لها مخازن السلاح والروس لا يريدون المصريين أن يخسروا وفى النهاية يقال إنها حرب بين مصر وإسرائيل، على الرغم من أنها حرب شاركت فيها العديد من الدول.

لم تكن روسيا عبر الزمان دولة مستعمرة على العكس هي دولة صديقة لكل المنطقة وهذا بخلاف الولايات المتحدة،الدولة المستعمرة الناهبة لثروات الشعوب عبر الزمان، لذلك فإن الشعب المصري بالكامل يقف بجوار التعاون الإستراتيجي بين الرئيس المصري و نظيره الروسي للقضاء على مخطط أمريكا. [2]

بينما يرى الدكتور باسم راشد، خبير العلاقات الدولية، أن الحرب بالوكالة تعنى أنه عندما تريد أي دولة أن تدخل في أية منطقة في العالم، فإنها تستخدم ذراعا أخرى ممثلة في مجموعات منظمة أو تنظيمات أيًا كانت طبيعتها وتوجهها لمحاولة تحقيق هدف الدولة الأخرى، مثل أن تدعم منظمات أو أحزاب لتحقيق أهداف غير معلنة، أوضح راشد أن الولايات المتحدة تستخدم منظمة مثل حلف الناتو كذراع سياسية للتدخل في دول المحيط الهادي، أي تستخدم الحلف حتى يكون غطاء سياسيا و أيضا تواجه من خلاله التوترات التي تحدث في منطقة آسيا أو في أوروبا وروسيا عندما تدخلت في الأراضي الأوكرانية و مازالت الأزمة حتى الآن، وأشار إلى أن ما يحدث في سوريا يعتبر حربًا عالمية ثالثة و ليست حربًا بالوكالة، وما يحدث بها من تدخلات يأتي لأن كل فريق أو دولة تدعم أفكارًا معينة، فسوريا تحقق أفكارًا وأهدافًا بالنسبة للولايات المتحدة، لأن لها مصالح اقتصادية في سوريا، وترفض تصرفات بشار في المنطقة و وقوفه أمام الشعب واستخدامه الأسلحة غير المشروعة، بالإضافة إلى أن لها مصالح استراتيجية، و بالتالي فالهدف المعلن أنها تقف مع حقوق الإنسان.

إن روسيا تجد أن لها مصلحة اقتصادية مع سوريا مهمة جدا في الشرق الأوسط، فهي تقف مع نظام بشار الأسد و وقفت ضد الولايات المتحدة حتى الآن لأكثر من سبب، مثل أن سوريا تمثل لروسيا

[1] هل ستشهد المنطقة مزيدا من الحروب بالوكالة، مقالات التحرير، متاحة على الرابط:http://www.tahrirnews.com/posts، تم الاطلاع عليه في 2016/04/09، على الساعة 18:30.

[2] عمرو عمران، واشنطن ولندن تنقلان الحرب بالوكالة مع روسيا إلى الأراضي المصرية، مجلة الخبر، متاحة على الرابط: http://khabaragency.net/news42015.html، تم الاطلاع عليه في 2016/04/09، على الساعة 18:30.

البوابة الأولى لمنطقة الشرق الأوسط فروسيا لها قاعدة عسكرية في سوريا وهى القاعدة العسكرية الوحيدة في الشرق الأوسط واسمها طرطوس تلك القاعدة المحاصرة بجيوش حلف الناتو والقاعدة العسكرية الأمريكية. [1]

فمصطلح حرب الوكالة يستحضر إلى الأذهان صورا من الحرب الباردة، كما أن للقوى الخارجية وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي، وأيضا القوى الإقليمية يعاملون المقاتلون المحليين كبيادق على رقعة الشطرنج الجيوسياسية، حيث أصبحت عدة من حروب العصابات في أمريكا اللاتينية صراعات بحكم الأمر الواقع ما بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وذات الأمر ينطبق على الحروب في انغولا و تشاد و الفيتنام، وسواء أطلقنا عليها اسم حرب الوكالة أم لا، بل لابد من الاعتراف بأن الجزء الأكبر من الحرب في سورية لا يتعلق بتوازن القوى في المنطقة، فمعظم المقاتلين عدا أعضاء تنظيم داعش يحاربون لتحقيق أهداف الشخصية و ضيقة أساسا بدافع الانتقام و تغير النظام، و لا يأبهون لقضايا الدين أو القضايا الإقليمية الكبرى. [2]

بيد أننا لا نستطيع أن نتمادى في أن نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دوما بمثابة المستفيد من كل الحروب التي جرت بهذا المنطق وذلك أن الاختراع لا يعود على مخترعه وفقط وإنما بفعل الزمن حق مشاع لكل من تستغله بثمن أو بغير ثمن، وبعيدا عن الدخول في حسابات الربح و تقييمها بأنها أصبحت مسيطرة على رسم الإستراتيجيات في الولايات المتحدة و التي أصبحت تتمثل أولا الدراسة في جدوى للفوائد للحصول على المطالب المتوقعة للإدارة الأمريكية عليها.

المطلب الثالث: إستراتيجية الصدام(التدخل العسكري)

الإستراتيجية العسكرية هي فن توزيع مختلف الوسائط العسكرية والإستراتيجية واستخدامها لتحقيق هدف السياسة إذ أن الإستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ولكنها تعتمد على نتائج هذه الحركات أيضاً، والإستراتيجية المعاصرة، في جوهرها علاقة بين الوسائط والأغراض، وهي تكييف للوسائل المتاحة والموارد والإمكانات البشرية والمادية والمعنوية الروحية، واستخدامها لبلوغ الأهداف المرسومة، وهي بذلك علاقة بين الحاضر والمستقبل لأنها تحدد المناهج والأدوات على ضوء رؤية مستقبلية للأغراض ونظرة فلسفية للتطور وهي تتضمن بالضرورة ترجيح تصور على تصور وبديل على آخر بناءً على تلك الرؤية المستقبلية.

[1] نسرين عبد الرحيم، أمريكا تحارب بالوكالة وتقبض الثمن، صحيفة روزاليون، متاحة على الرابط: https://www.rosaeveryday.com/news/، تم الاطلاع عليه في 2016/04/19، على الساعة 21:30.

[2] ليونيل بينر، مرجع سابق.

تهتم نظريات الاستراتيجيات العسكرية باعتبارها مادية علمية ببحث العلاقات الشاملة والارتباط المتبادل لظاهرة الحرب، وعلى ضوء نتائج هذه البحوث تصوغ النظريات الاستراتيجية العسكرية قوانين الاستراتيجية ومبادئها، والقواعد والمتطلبات والنصائح المتعلقة بشتى أمور ونواحي الصراع المسلح وإن معرفة القوانين العامة للصراع المسلح تساعد القيادة السياسية والعسكرية على توقع طابع الحرب المقبلة واستخدام هذه القوانين بنجاح عند قيادة الحرب، وتشمل نظريات الإستراتيجية العسكرية دراسة طابع الحرب المقبلة وعلى ضوء الاستنتاجات التي تضعها هذه النظريات، وانطلاقاً من الشروط الراهنة الفعلية للموقف السياسي والاستراتيجي، ومع اعتبار الإمكانات الفعلية الحقيقية، تقوم القيادة السياسة العسكرية والقيادة العسكرية العليا والأركان العليا، بالتخطيط العملي لإعداد البلاد للحرب وتوجيه القوات المسلحة والسكان للحرب وبناء على هذه الاستنتاجات عن الحرب المقبلة والخبرة التاريخية أيضاً تحدد مكان ودور القوات المسلحة. [1]

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وتفككه أصبح مسرح عالمي لسياسة الدولية واستقبال الولايات المتحدة الأمريكية لنفرض هيمنتها و سيطرتها على العالم و تكمن من خلال القيام بدور الشرطي العالمي، وطبقا للمؤهلات المتعددة وخاصة في مجال الآلة الحربية استطاعت أن تهيمن على الكون بوصفها القوة الوحيدة في العالم،وقد انتسبت القوة العسكرية أساسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط وشن غارات كثيفة في المشكلة اليوغسلافية أزمة صربيا و كوسوفو بقيادة دولة من دول حلف الشمال الأطلسي، كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التدخلات العسكرية بواسطة واشنطن على ضد الدول الإرهابية ككوريا وليبيا وسوريا. [2]

إن التفوق الإستراتيجي الأمريكي و إلى جانب هذا التفوق القدرة على ردع التحالفات المعادية الممكنة للقوى النووية أن التفوق النووي الأمريكي به قوة ستمكنها من الحفاظ على قيادتها في العالم وترى كل من روسيا والصين أنه من المستحيل أن تتخلى عن القوة الأمريكية بما انها تتمتع بنظام دفاعي إستراتيجي قومي يهدف إلى القدرة على الضربة النووية، و في نفس الوقت أعطت الحرب على الإرهاب الولايات المتحدة فرصة لبناء سلسلة من القواعد العسكرية في آسيا الوسطى و هي منطقة قريبة منها خلال الحرب الباردة و بإعادة قواتها إلى الفلبين حيث أغلقت القواعد الأمريكية هناك في بداية التسعينيات.

[1] إبراهيم إسماعيل كاخيا، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة و الذاهب العسكرية السائدة، متاحة على الرابط: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=508479، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة:21:22.

[2] دينا محمد جبر و ابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسة و تأثيرها على توازن القوى الدولي، متاحة على الرابط:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27060، تم الاطلاع عليه في 2016/04/24 على الساعة:22:22.

إن اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة و السيطرة يجعلها تشعر بمدى وجودها و قوتها وأقرت انها إذا جابهت قوة أشرار فإنها ستنتصر و الدليل على ذلك هو سقوط الإتحاد السوفياتي و أقر رامسفيلد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإحداث تحويل في العسكرية الأمريكية ومواجهة المقاومة التي كان يبديها و استخدمت ما سيسمى بالثورة في شئون العسكرية التي من الممكن تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتطور تكنولوجيا المعلومات لإعادة تنظيم القوات المسلحة الأمريكية في وحدات صغيرة تساندها أشكال متنوعة من القوات الجوية الأمريكية التي تستخدم ذخيرة دقيقة التصويب و قان رامسفيلد بين هجوم التحالف الشمال و القوات الأمريكية ما كان ثوريا وغير مسبوقا،فقد أخذت قوات التحالف العسكرية الأمريكية الموجودة من الأسلحة الموجهة بالليزر[1]، بعيداً عن نظرية المؤامرة، وبعيداً عن شماعة تحميل الإدارة الأمريكية المسؤولية عما آلت إليه الأمور في المنطقة، إلا أنه لا بد من التوقف ملياً في قراءة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأزماته الطاحنة.

معلوم أن الإدارة الأمريكية لديها مصالح استراتيجية في المنطقة العربية، وهي مستعدة للتدخل بكل قوتها لحماية تلك المصالح . وهذا مفهوم في السياسة الدولية ، تلك المصالح بقيت على الدوام شبه مؤمنة خلال القرن الماضي، واستطاعت واشنطن معالجة أي تهديد لها بالسياسة، أو بالقوة العسكرية في منطقة الخليج العربي تحديداً، استمر ذلك المسار إلى أن جاءت موجة الثورات العربية، التي أعتقد أنها شكلت مفاجأة لواشنطن كما العديد من الدول العربية، مشكلة انعطافة حادة في المنطقة عبر الإطاحة بالعديد من حلفاء واشنطن كالرئيس زين العابدين، والرئيس حسني مبارك الموصوف بالكنز الاستراتيجي لإسرائيل، الأمر الذي أطلق صفارة إنذار داخل البيت الأبيض خشية أن تؤدي تلك التغييرات إلى المساس بالمصالح الأمريكية، عبر "انعدام اليقين" بمستقبل المنطقة، حيث التساؤلات القلقة بشأن طبيعة وشكل البدائل التي يمكن تأتي بديلاً عن الأنظمة العربية الحليفة لواشطن، وما زاد القلق لدى الإدارة الأمريكية وصول الإسلاميين إلى الحكم خاصة في مصر[2].

يرى البعض أن جزءا كبيرا من التفكير الإستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان منصبا على ضرورة تفعيل فكرة إستخذام القوة العسكرية خارج البلاد، وتأكيد الحاجة المتزايدة إلى امتلاك قوات عسكرية تعمل جنبا إلى جنب مع منظومة أسلحة تكنو معلوماتية متطورة بمقدورها حماية طويلة من المصالح الأمريكية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت

[1] ألكس كالينيوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، متاحة على الرابط: www.e-socialists.net، تم الاطلاع عليه في 2016/04/24، على الساعة 12:33، ص ص 12_13.

[2] إبراهيم إسماعيل كاخيا، مرجع سابق، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=5084790، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة:21:22.

تعتمد على سياسة جديدة تقوم توظيف المباشر و الغير متردد للقوة العسكرية و تمثلت هذه السياسة في إعلان ما عرف باسم الحرب على الإرهاب و التي منحت لإدارة الأمريكية تسويغا منطقيا لمفهوم المصلحة القومية الحيوية و تبني سياسة عالمية تقوم على نزعة تدخلية لتحقيق أهداف التي تحمي أمنها القومي. [1]

فالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية يرتبط ارتباطا كاملا بالقدرة العسكرية للدولة كما يرتبط بمفهومي الردع و القوة،كما ان التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي تهديدات ذات طابع عسكري ومصدرها على الدوام خارجي، ومن ثم يجب مواجهتها من خلال تعظيم القوة العسكرية على أن تكون الدولة على استعداد لمواجهة أي تعديد عسكري، فمسؤولية الامن تتولاه الجيوش و أجهزة الأمن و المخابرات التابعة للدولة، ومع هذا فإن هذا المفهوم تعرض لعدة انتقادات أهمها التهديدات التي تواجهها الدول والمجتمعات وبشكل خاص الدول النامية،فالتهديد ليس العسكري على الدوام بل هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية مثل عدم الاستقرار الساسي. [2]

وتميزت الأهداف الإستراتيجية الأمريكية،بتخصيص معدات حربية جديدة للاستخدام وفق مجموعة من المفاهيم،المبتكرة و التي تستهدف تجريد العدو من أسلحة في أقرب فرصة ممكنة عبر الهجمات الجوية و أراضيه منذ طويلة بمجموعة بالمنظرين الذين يعبرون عن أرائهم بجرعة فيما يتعلق بالقوة الجوية وهم الذين يدعون إلى انتهاج خطط مشابهة إلى حد كبير لذلك اعتمد في فترة ما بين الحربين في أوروبا فقد تبنت القوات الجوية الأمريكية رؤية للحرب، و لقد ورد حسب الجيش الأمريكي للحرب الباردة فقد درس الانتصارات الألمانية في أوروبا. [3]

[1] عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 6.

[2] أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الدراسات الاستراتيجية و القانونية، جدة، 2005 ص 9.

[3] جون ستون، الاستراتيجية العسكرية سياسية و أسلوب الحرب، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبوظبي 2014، ص 133.

المبحث الثالث : الإستراتيجيات الأمريكية الحديثة

إن الإستراتيجيات الأمريكية الحديثة تكتسب أهمية بالغة سواء من الناحية العلمية و النظرية البحتة أو من ناحية تأثير و تداعيات هذه الاستراتيجيات على مجريات الأحداث الدولية و الإقليمية بوصفها الذراع المباشر و الأخطر لأقوى دولة في العالم فالولايات المتحدة الأمريكية، و بدءا من الحرب العالمية الثانية مرورا بمرحلة الحرب الباردة، وصولا إلى مرحلة النظام الدولي الجديد، نجد أنها قد تولت مركز القيادة في علم وفن الإستراتيجية عموما، حيث أولته الإدارات المتعاقبة اهتماما خاصا و سخرت له موارد و إمكانات هائلة فتحول رسم الاستراتيجيات لديها إلى صناعة جماعية يشارك فيها جهات متعددة و متنوعة، من إدارات حكومية سياسية و عسكرية، و من مؤسسات خاصة على رأسها مراكز الدراسات و التفكير المختلفة، و من نخب و خبراء مستقلين و غيرهم.

فبعد انتهاء الحرب الباردة، كان على الحكومات الأمريكية التي عاصرت أو أعقبت هذا الحدث أن تعيد النظر في سياستها الخارجية و سياسة الأمن القومي، على ضوء أنها أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، و لم تكن إعادة النظر تلك مهمة سهلة، نظرا لانعدام وجود تهديد حقيقي و واضح للأمن القومي الأمريكي، الذي من شأنه يحشد تأييد القوى الشعبية، و يحتم وقوفها صفا واحدا، و يتطلب انتهاج مبادئ واضحة لمواجهته، فانطلق التخطيط الإستراتيجي العسكري الأمريكي من فرضية وجود مصادر جديدة للتهديد، كاحتمالية صعود قوة عظمى جديدة (قد تكون الصين أو روسيا أو اليابان أو ألمانيا)[1]، أو تصرفات عدوانية من بعض القوى الإقليمية، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو الإرهاب، أو تجارة المخدرات. و من بين المرشحين الكثيرين لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، اصطنع منذ مطلع التسعينات عدو جديد بهيئة "الدول الخارجة على القانون" أو "دول محور الشر" كالعراق، كوريا الشمالية، إيران سوريا و ليبيا على سبيل المثال.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تغيير كل التوازنات، إذ لم تعد هناك حاجة لإيجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الأمريكية، بل على العكس، إيجاد أهداف لاستخدام القوة الأمريكية من أجلها، و دفع ظهور هذه الحاجة الجديدة إلى البحث عن غايات و أهداف جديدة لتبرير استمرار الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بصورة توازي دورها إبان الحرب الباردة. [2]

---

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 818-819.

[2] واثق محمد براك السعدون، عقيدة الحرب الاستباقية في الإستراتيجية الأمريكية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، متاحة على الرابط:

http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=23، تم الإطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة: 13:2.

إذ أنه عقب هجمات الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001، على نيويورك و واشنطن، تخلت إدارة الرئيس الأمريكي جورج واكر دبيلو بوش (George Walker Bush 2001- 2009) عن سياستي الردع و الاحتواء المزدوج، واللتان كانتا الأساس الذي تبنى عليه الإستراتيجيات العسكرية، منذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في 1947، وطوال السنين التي سبقت أحداث سبتمبر 2001، و هنا تبنت إدارة الرئيس بوش الابن عقيدة و سياسة "الحرب الاستباقية". [1]

المطلب الأول: إستراتيجية الحرب الاستباقية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام أكذوبة الربط و العلاقة بين الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل، لتبرير الحرب الاستباقية، و ذلك بوضع أسس العمل المستقبلي للحرب ضد الإرهاب، على أساس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات و الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، إذ كان ذلك تمهيدا لمرحلة الحرب المعلنة ضد الإرهاب[2]، حيث أكد بوش في خطاب له في 29 جانفي 2002 أن مكمن الخطر الأعظم الذي تواجهه الولايات المتحدة يتمثل في تلاقي الراديكالية والتكنولوجيا، وفي هذا الصدد تحدد الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الشمالية و إيران و العراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب و التي تهدد الولايات المتحدة و أصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل، و أن هذه الدول تشكل بما يسمى "دول محور الشر".[3]

من هنا حدد بوش السياسة التي سوف تتبعها الولايات المتحدة، لمواجهة خطر تطوير و امتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية و "دول محور الشر" التي ترعاها، فعمل على إرساء مبدأ الضربات الوقائية، و تأكيدها في إطار استراتيجية الأمن القومي الصادرة في 17 سبتمبر 2002 و وفقا لهذا المبدأ، ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية، أو من دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، بعد أن ثبت أن عنصري الاحتواء والردع، اللذين قادا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن طرح ترومان مبدأه عام 1947 لم يعودا كافيين، ومعنى ذلك أن الهجوم الوقائي في هذه الأحوال لا يقوم على دليل مؤكد، فهو ليس ردا على هجوم فعلي، ولكنه سلوك هجومي في أساسه، وإلى جانب ذلك تؤكد الولايات المتحدة على أهمية الدفاع المضاد للصواريخ، و ترى أن هذا النظام إلى جانب الضربات الوقائية هما جناحا الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأمريكي. [4]

---

[1] أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 4-5.

[2] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 818-819. أنظر أيضا: أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 9.

[3] غازي حسين، الحرب الاستباقية على العراق أهدافها ومصيرها ومحاكمة الرئيس بوش كمجرم حرب، متاحة على الرابط http://library.tebyan.net/fa/Viewer/Text/113567/23#22، تم الإطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة 21:22.

[4] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 819-820.

إذن فباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أن الإستراتيجية السابقة القائمة على الردع و الاحتواء قد فشلت في الحفاظ على الأمن الوطني الأمريكي و سلامة الأراضي الأمريكية فإنه من الأرجح أن تشن الحرب الاستباقية عند توفر القناعة بأن هجوم العدو متوقع بشكل حتمي، إذ أن الحرب الوقائية تعتمد على الافتراض بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب و أنها ستكون ملائمة جدا للطرف الذي يباشر العمليات الحربية و قد حددت هذه الإستراتيجية الجديدة هدفين رئيسيين لها، هما:

- مكافحة الإرهاب.
- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. [1]

يظهر مذهب بوش القائم على "الثأر الوقائي" – كما يصفه أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية– واضحا في خطة الأمن القومي، بناءا على ما جاء في خطابه، و التي تقوم على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى باستمرار للحصول على تأييد من المجتمع الدولي، إلا أنها لن تتردد في التحرك دون هذا التأييد، لو لزم الأمر، لممارسة حقها في الدفاع عن النفس و القيام بهجمات وقائية. [2]

كما نعلم أن إستراتيجية الحرب الوقائية قد طبقت على أرض الواقع كأول اختبار لها، عندما وجهت ضربة وقائية ضد طالبان في أفغانستان 2001، وضربة استباقية ضد العراق عام 2003 إذ أن مبدأ هذه الإستراتيجية يتمحور حول التحول من صد هجوم فعلي، إلى شن حروب و ضربات وقائية لمنع هجمات متوقعة، إلا أن فكرة الحرب الاستباقية أو (الوقائية) ليست جديدة على التخطيط الإستراتيجي الأمريكي، إذ نشأت منذ عهد الرئيس كلينتون، و لكنها وجدت طريقها للتطبيق العملي في عهد الرئيس بوش الابن. فقد ذكر وليام ج. بيري وزير الدفاع في عهد كلينتون، في كتابه "الدفاع الوقائي": "يمكن ترتيب المخاطر التي تهدد الأمن الأمريكي – بحسب الفكر الإستراتيجي– إلى: [3]

– النوع (أ) و الذي يشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية، كالتهديد الذي مثله الإتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة.

---

[1] علي شهاب، التحول في الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية الحديثة،متاحة على الرابط:/http://www.alahednews.com.lb/26994/76، تم الاطلاع عليه في 2016/05/15، على الساعة 18:22.

[2] أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 10. أنظر: استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، متاحة على الرابط : www.whitehouse.gov، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة 21:22، سبتمبر 2002، ص 6.

[3] محمد يونس يحيى الصائغ، أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (11)، العدد (40)، 2009، ص 230.

– النوع (ب) و يشمل المخاطر التي تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية، لكنها لا تمثل تهديدا للوجود الأمريكي أو طريقة الحياة الأمريكية، كالأزمات المتكررة في الخليج العربي و شبه الجزيرة الكورية و التي تمثل أساس التخطيط و الميزانية لدى البنتاغون. [1]

– النوع (ج) و يتمثل في الأحداث المهمة التي تؤثر في أمن الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، كما أنها لا تهدد المصالح الأمريكية تهديدا مباشرا، مثل كوسوفو و البوسنة و الصومال و رواندا و هاييتي و "الاستراتيجية الوقائية، هي إستراتيجية دفاعية للولايات المتحدة في القرن الحادي و العشرين، تركز الاهتمام على الأخطار التي إذا ما أسيئت إدارتها يمكن أن تتحول إلى أخطار من النوع (أ)، التي تهدد الوجود الأمريكي في السنوات القادمة، و هي ليست تهديدات آنية ينبغي دحرها أو ردعها، بل مخاطر محتملة يمكن منعها و الوقاية منها" و "إن الدفاع الوقائي، باعتباره دليلا هاديا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، يختلف عن الردع اختلافا جوهريا، فهو إستراتيجية سياسية عسكرية واسعة، تعتمد على كل أدوات السياسة الخارجية المتمثلة في الإدارات السياسية، الاقتصادية و العسكرية، و لكن لوزارة الدفاع الدور المحوري فيها". [2]

شكلت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية– و التي أعدت من قبل إدارة بوش و جرى تعميمها في شهر سبتمبر 2002– قلقا شديدا على إطار العمل الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (بالرغم من ضعفه)، كما أنها قد شرعت مذهب الهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة، و أحيت مفاهيم الحرب الاستباقية، النزعة الأحادية و تغيير الأنظمة. [3]

إذ جاء في هذه الإستراتيجية:

– أنه بناء على مبدأ الدفاع عن النفس، ستتصرف أمريكا ضد هذه التهديدات الظاهرة قبل أن يكتمل تكوينها و أنها لا تستطيع أن تدافع عن أمريكا و عن أصدقائها بالتطلع نحو الأفضل، لذلك يجب أن تستعد للتغلب على خطط أعدائها مستخدمة في ذلك استخباراتها و إجراءاتها بالتشاور. [4]

– أن الولايات المتحدة تسيطر على مكامن التأثير في العالم محاطة بالإيمان بمبادئ الحرية و قيمة المجتمع الحر، كما أن موقع الولايات المتحدة في هذا المكان يجعل بالإمكان أن تسخر قواها من أجل ترقية موضوع الموازنة في القوى المطعم بالحرية.

---

[1] نفس المرجع، ص 230–234.

[2] مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر (2001–2015)، المركز الديمقراطي العربي، متاحة على الرابط: http://democraticac.de/?p=26157، تم الاطلاع عليه في 2016/04/18، على الساعة 17:55.

[3] واثق محمد براك السعدون، مرجع سابق.

[4] مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، مرجع ساب. أنظر أيضا: أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 10.

– أن الولايات المتحدة الأمريكية تقاتل حربا ضروسا ضد الإرهاب عبر العالم بأسره، و أن العدو ليس نظاما سياسيا واحدا و محددا أو شخصا بعينه أو دينا أو إيديولوجية معينة.

– أن الصراع و الحرب ضد الإرهاب مختلف تماما عن أي صراع خاضته الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها، و سوف يتم الخوض في هذه الحرب على عدة جبهات موجهة ضد عدو ذي طبيعة أشبه بالسراب و على مدى زمن طويل، و أن أولوياتها هو تمزيق و تحطيم المنظمات الإرهابية التي هي في أصقاع متعددة من العالم، و مهاجمة قادتها و قياداتها، و أنها ستقوم بعمل مباشر و مستمر باستخدام كافة عناصر القوة القومية و الدولية، و أن التركيز المباشر سيكون على المنظمات الإرهابية التي في مرمى دولي، أو في أية دولة تدعم و تمول الإرهاب، أو تلك التي تحاول استخدام أسلحة التدمير الشامل أو تعقد النية لذلك.

– أن الدفاع عن الولايات المتحدة و الشعب الأمريكي و عن مصالحها في الداخل والخارج، تتحقق من خلال التعرف على الخطر و تحطيمه قبل أن يصل حدودها، و أن مصدر قوتها يتأتى مما تستطيع أن تفعل بهذه القدرة، و هي النقطة التي يبدأ عندها أمنها القومي.

منذ الإعلان عن هذه الإستراتيجية لم يتوقف الجدل حول جدواها و ضرورتها و كيفية الوصول إليها، و الأخطار التي يمكن أن تنجم عنها، و كيفية التعامل مع هذه الأخطار، و بخاصة أن هذه الإستراتيجية ترتكز على قاعدتين أساسيتين: [1]

* **القاعدة الأولى:** أنها تعتمد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود، و هو ما أوضحه وزير الدفاع الأمريكي في ولاية بوش الابن الأولى دونالد رامسفيلد لوزراء دفاع الناتو، في اجتماعهم ببروكسل في السادس من جوان 2002 حين قال " إن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو ضد الدول التي تملك الأسلحة الكيميائية و البيولوجية و النووية"، و هذا الأمر يهدد الأمن والسلم الدوليين، و يعرضهما للخطر، و يجعل الاستقرار العالمي مرهونا بالإرادة الأمريكية المنفردة غير الملتزمة بأي سلطة دولية عدا السلطة الأمريكية و السيادة الأمريكية، و ما يتأثر به صانع القرار الأمريكي من عوامل داخلية و خارجية، و أخطرها اللوبي الصهيوني و (إسرائيل).

* **القاعدة الثانية:** فهي احتمالية أن تكون الضربات الأمريكية الاستباقية باستخدام سلاحا نوويا تكتيكيا أو إستراتيجيا، إذ يؤكد هذا الأمر "ستيفن يونجر" مدير وكالة تخفيض المخاطر بوزارة الدفاع الأمريكية التي أنشئت عام 1998، فيقول "نحن نريد أن نستخدم أقل قدر من القوة لتحقيق الهدف المطلوب إذا كان ذلك ممكنا أصلا عن طريق الأسلحة التقليدية، و لا نرغب بعبور الحاجز النووي إلا في حالة طوارئ قومية قصوى، و لكن هناك بعض المخابئ ذات القوة الاستثنائية مما يجعل استخدام أسلحة ذات إشعاع نووي كثيف أمرا لابد منه.

[1] واثق محمد براك السعدون، مرجع سابق.

تعرضت إستراتيجية الحرب الاستباقية للعديد من الانتقادات، من أهمها : [1]

1- أنها حرب غير شرعية و عدوانية، و ذلك حسب التكييف القانوني للحرب الاستباقية من طرف الأمم المتحدة، نظرا لتعارضها مع نص المادة 2 /4 من ميثاق الأمم المتحدة، و عدم توافقها مع أحكام القانون الدولي، كما أنها مناقضة لمبدأ الأمن و السلم الدوليين.

2- على المستوى الاستراتيجي، فإن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة واستهلاك وقت ليس بالقصير من أجل بناء قوات متخصصة جديدة، قادرة على القيام بمهام معقدة ذات طبيعة خاصة تفرضها تلك الاستراتيجية.

3- رغم جاذبية "الضربة الوقائية" من الناحية النظرية، إلا أنها واقعيا تمثل تحديا عمليا وسياسيا، فمن الناحية العملية سيكون من الصعب تحديد أنسب التوقيتات لتوجيه الضربة.

4- من الناحية السياسية، فلن يكون سهلا إقامة تحالفات تنسق الجهود، وتوفر قدرات معلوماتية ومخابراتية بالقدر اللازم لنجاح هذه المهام الصعبة.

5- صعوبة الحكم على أن دولة ما تنوي استخدام ما لديها من أسلحة بيولوجية، أو كيميائية، أو نووية وذلك لغياب الدليل المؤكد، الأمر الذي سيعرض الضربة الوقائية لانتقادات د ولية واسعة.

6- أن هذه الاستراتيجية قد يترتب عليها تصعيد سريع للأزمات بدلا من إنهائها، ذلك لأن الجماعات والدول المستهدفة لن تقف مغلولة الأيدي، بل قد تلجأ إلى سرعة تفجير الموقف، والتخلي عن ضبط النفس إلى الحد الذي قد يدفعها إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

7- أن اعتماد نظرية الحرب الاستباقية في التنظيم الدولي المعاصر، سوف يؤدي إلى نتائج بالغة السوء تتمثل في الفوضى الدولية. [2]

المطلب الثاني: استراتيجية الفوضى الخلاقة

بعد مرور عقد من الزمن على انتهاء الحرب الباردة، و بفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، شهدت البلدان العربية و الإسلامية خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين أحداثا ساخنة بدأت و لم تنته. حيث ارتفعت لافتات الحرب على الإرهاب، و نزع أسلحة الدمار الشامل، و الدفاع عن حقوق الإنسان، و حرية التعبير، و المشاركة السياسية، و حق تقرير المصير... الخ، فاشتعلت نيران الحروب الاستباقية، و دوى قرع طبولها و التلويح بتوسيع دائرتها هنا و هناك، مما أدى إلى تغيير أنظمة و تعديل دساتير و إصدار قوانين عدة، فبرزت الانقسامات السياسية، الطائفية، المناطقية و المذهبية.

[1] محمد يونس يحيى الصائغ، مرجع سابق، ص 278.

[2] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 833-834.

من هنا تبلورت مشاريع التشتيت و التجزئة داخل الوطن الواحد، فبدأ يتجسد على الواقع العربي و تحت إشراف المجتمع الدولي، و ذهول الأنظمة التي يراد لها – بأي شكل من الأشكال – أن تكون جزءا من نظام دولي جديد، تتعولم فيه السياسات والحضارات و المعتقدات فمن جراء كل ذلك يمكن فهم ما حدث و لازال يحدث حتى الآن.

إذ ربط الكثير من الخبراء و السياسيين تلك التطورات بنظرية "الفوضى الخلاقة" أو "البناءة" التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية كإستراتيجية، شرعت بتجريبها و تنفيذها لأول مرة في الأقطار العربية و المسلمة، لتبدو اليوم أكثر إصرارا على الاستمرار بتنفيذها، بدافع أن تلك الفوضى بدأت تؤتي ثمارها الخلاقة. [1]

أولا : مفهوم الفوضى الخلاقة

أدرج مصطلح "الفوضى الخلاقة" في القاموس السياسي في العقدين الأخيرين، و الذي يتميز بقدر كبير من الالتباس و الغموض و التأويل يصل إلى حد التحايل و التلاعب اللفظي، لوصف حقبة سياسية تاريخية صاخبة، و بمسار–خارج المألوف الطبيعي للخطاب السياسي الفكري التقليدي–عبر بناء نسيج من المتقابلات و التناقضات المختلفة للمصطلحات، وصولا إلى هدف تحقيق استراتيجية معينة، لإدارة المصالح الأمريكية و الغربية في المناطق التي تتركز وتتواجد فيها تلك المصالح. [2]

يرى بعض المحللين السياسيين أن الفوضى الخلاقة، هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهذه الفجوة تكونت نتيجة رغبة في التغير، أملتها تطلعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير في شتى المستويات وخاصة منها السياسية و الاقتصادية، و هي غالبا ما يتم تمويلها من الخارج حتى و إن كانت عوامل التغيير داخلية، فإنه يتم استثمارها بما يخدم مصالح الآخر الغربي، الذي يسعى إلى الحفاظ على مصالحه وعلى حد تعبير صموئيل هانتنجتون فإن الفوضى الخلاقة، التي أطلق عليها اسم "فجوة الاستقرار" هي "الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر". [3]

---

[1] الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة، منتديات ستار تايمز، متاحة على الرابط: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31740609، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12، على الساعة 22:22

[2] رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة–(الربيع العربي بين الثورة و الفوضى؟!)، دار الكتاب العربي، دمشق–القاهرة، 2012 ص 33.

[3] سعيد الحسين عبدولي، الفوضى الخلاقة – ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، تونس، 2013، العدد 11، ص 3.

الفوضى الخلاقة، هي خلاقة بالنسبة لمصالح أمريكا و الغرب، إلا أنها غير خلاقة، بل مدمرة و ساحقة بالنسبة للأوطان و الشعوب الأخرى، و من الواضح أن هذا المصطلح ينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة وهو يجمع بين متناقضين متقاطعين هما "فوضى وخلاقة". [1]

يمثل مصطلح الفوضى الخلاقة أحد أهم المفاتيح، التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية ، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية و صناع السياسة في الولايات المتحدة، و على خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار أضيف إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية و هو الخلق أو البناء، إلا أنه تتجلى المقاصد الدنيئة الكامنة في صلب مصطلح "الفوضى الخلاقة" لأغراض التضليل والتمويه. [2]

حيث أن الإدارة الأمريكية استغلت الوضع العربي خلال مرحلة التحول الديمقراطي، و بدأت تبحث عن مصطلح جديد يصف المرحلة، إذ عبرت عن ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندا ليزا رايس": "أنها حالة فوضى تسود العالم العربي نتيجة التدخل الأمريكي، و أنه لا يوجد خوف من حالة الفوضى لأن الشعوب تمتلك عناصر حيوية تمكنها من الامتزاج و التفاعل و الوصول إلى قوانين جديدة تنظم المجتمع"، و ذكرت أيضا: "أن الوضع الحالي ليس مستقرا، و أن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا".

كما ركز بعض المفكرين الأمريكيين على ضرورة تبني نظرية الفوضى الخلاقة، حيث أكد ذلك المفكر الأمريكي المعاصر "شارانسكي": "أنه يجب التدخل في العالم العربي من أجل نشر الديمقراطية وأن العرب و المسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديموقراطية"، وساهم أيضا "ناتان شرانسكي" من خلال وضع كتاب يحمل عنوان "قضية الديمقراطية" حيث كان له تأثير كبير على الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" الذي اعتبر كتاباته جزء من السياسة الخارجية الأمريكية.[3]

كذالك ساهم المفكر الأمريكي "جوزيف شومبيتر" من خلال وضع كتاب يحمل عنوان "الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية"، في وضع أسس نظرية الفوضى الخلاقة حيث ذكر في كتابة "أن المنافسة

---

[1] إياد هلال حسين الكناني، سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية، شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات، متاحة على الرابط:http://diae.net/14063، تم الاطلاع عليه في 2016/04/15، على الساعة 23:22.

[2] رمزي المنياوي، مرجع سابق، ص 34.

[3] نفس المرجع، ص 9-12.

الهدامة هي أيضا تدمير هدام يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة و الخلق المستمر للعناصر الجديدة". [1]

إذ كان من أبرز ما كتب في الفترة الأخيرة عن الفوضى الخلاقة ما قدمه الكاتب الأمريكي المعاصر "جين شارب" عام 1993، ثم صدرت له طبعة أخرى بعنوان "المقاومة اللاعنيفة" سنة 2011 و سعى من خلال هذا الكتاب إلى محاولة تقديم إرشادات و نصائح من أجل التفكير و التخطيط لخلق حركات تحررية أقوى لتحقيق الديمقراطية، و حسب وجهة نظرهم أنه تم الأخذ بها في ثورات الربيع العربي في تونس و مصر. [2]

تعد نظرية الفوضى الخلاقة من الأفكار الأمريكية التي أوجدها مفكرو المحافظين الجدد، الذين سيطروا على الفكر الأمريكي خلال فترة رئاسة "جورج بوش الابن" مما ساهم في اعتبار هذا المصطلح من ضمن مبادئ و مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية إبان تلك الفترة، و عبر عن ذلك المفكر الأمريكي " مايكل لادين" قائلا: "التدمير البناء هو أخص صفاتنا سواء داخل مجتمعنا أو في العالم الخارجي فنحن نمزق النظام القديم كل يوم، من التجارة إلى العلوم، و الآداب، و الفنون و المعمار، و السينما إلى السياسة و القانون و إن أعدائنا قد كرهوا منا هذه الريح الخلاقة التي تهدد تقاليدهم أيا كانت، و تشعرهم بالخزي لعدم قدرتهم على مجاراتنا، و حين يشاهدون أميركا تفكك المجتمعات التقليدية فإنهم يخافونها لأنهم لا يرغبون في تفكيك مجتمعاتهم و لا يمكنهم الشعور بالأمن ما دمنا متأهبين من أجل وجودنا مثلما يجب علينا أن ندمرهم من أجل دفع مهمتنا التاريخية للأمام". [3]

على هذا الأساس فإن المفكرين الأمريكيين ينظرون إلى مصطلح الفوضى الخلاقة، على أنه يشكل مدخلا للعمل على تفتيت العالم العربي، بالاعتماد على تعدد الأديان، الثقافات، الأطياف و الأعراق لخلق حالة من الضعف تمهيدا لتقسيمه إلى دويلات صغيرة و ضعيفة يسهل السيطرة عليها.

لعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها "حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث"، فهي أحداث متعمدة لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرمي إليه الطرف الذي أحدث الفوضى. [4]

---

[1] حمزة السلامات، الفوضى الخلاقة كأحد مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، 2014، متاحة على الرابط http://rawabetcenter.com/archives، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12، على الساعة 22:22.

[2] نفس المرجع.

[3] رمزي المنياوي، مرجع سابق، ص 12.

[4] إياد هلال حسين الكناني، مرجع سابق.

يبدو من هذا المفهوم، أن "الفوضى الخلاقة"، أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات" في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات و الوسائل. فالإدارة بالأزمات هي علم وفن صناعة الأزمة و افتعالها و إدارتها بنجاح لغرض مصالح محددة، و يترتب على هذا النوع من الأزمات تفكيك للمنظومة المعنية أو المستهدفة، مما يسهل اختراق مكوناتها الأساسية الأمر الذى يؤدي إلى انهيار كلي للنظام، و إعادة تشكله بطريقة تعكس تلك المصالح. [1]

حسب رأي "مارتن كروزرز" – وهو مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي– تشبه الفوضى الخلاقة حالة العلاج النفسي، أي أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات، فيصبح قادرا على خلق هوية جديدة، بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعده على تطوير البيئة المحيطة به. [2]

ثانيا : الأصول الفكرية للفوضى الخلاقة

من خلال آراء العديد من المحللين و السياسيين المعاصرين لمفهوم الفوضى، اتضح أن هذا المفهوم موجود في كتابات "نيقولا ميكافيلي" في كتابه "الأمير"، إذ اعتبر أن النظام ينشأ من الفوضى وأن الفوضى تحدث الخراب الذي تقام على أنقاضه النظام، غير أنه لم يكن يقصد إحداث الفوضى للوصول إلى النظام أي أنه لم ينظر إلى الفوضى كسياسة تخلق النظام و إنما وضعها ضمن تسلسل طبيعي يحدث في المجتمعات، فالفوضى عنده نتاج الراحة الذي هو نتاج السلم في حين أن الفوضى–بالمفهوم المعاصر– تنتج الخراب الذي ينتج بدوره النظام. [3]

على مستوى التحليل السياسي الدولي، يرى البعض أن الفوضى الخلاقة ترتكز على إيديولوجيا أمريكية نابعة من مدرستين رئيستين:

– **المدرسة الأولى:** و صاغها "فرانسيس فوكوياما"، بعنوان "نهاية التاريخ"، ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأميركي وعالم آخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي، وفق الطريقة الأمريكية، ويرى أن عوامل القومية و الدين و البنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية.

– أما **المدرسة الثانية:** فقد صاغها "هانتنغتون" بعنوان "صراع الحضارات"، معتبرا أن النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضاريا وثقافيا، و أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل، ورغم تناقض المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام

[1] حمزه السلامات، مرجع سابق.

[2] إياد هلال حسين الكناني، مرجع سابق.

[3] رمزي المنياوي، مرجع سابق، ص 35.

عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضا ثقافيا وقيميا للحضارة الغربية إذ تعد الأطروحتين من المفاهيم التي تصلح لتحليل السياسة الدولية وفهم التوجهات الأهداف الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. [1]

من الواضح أن أهم الأفكار التي ظهرت في خلق فكرة "المجتمع الفوضوي"، هي ناجمة عن إدراك المدى الذي وصل إليه النظام العالمي من فشل بالسيطرة من منظور واحد. لذا كان برأي مؤيدي الفكرة أن العوامل الفاعلة–لعملية العولمة الاقتصادية، ونشر الديمقراطية السياسية، والأهمية المتزايدة للمجتمع المدني المتخطي للحدود القومية، وتعاظم كثافة المؤسسات الدولية ونطاقها ومداها، و المشكلات المتعددة والمتراكبة الناجمة عن تفكك الدول و تعاظم المطالبة بالكيانات الأثنية و حقوقها– قد تطورت إلى حد جعل التركيز على "مجتمع الدول" قاصرا وباليا تماما. [2]

ثالثا: مرتكزات ودعائم سياسة الفوضى الخلاقة

قام "هنري كيسنجر" بوصف ما توصلت إليه الولايات المتحدة من قدرات في العقد الأخير من القرن الماضي "بالموقع المتفوق، الذي يجعلها عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق الاستقرار الدولي" فاشتغلت مراكز الفكر والسياسة في الولايات المتحدة، للتنظير لهذا الواقع الدولي بغية استثماره لصالح الأهداف والمصالح الأمريكية.

على ضوء ذلك عمل أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية و هو البروفيسور "توماس بارنيت" على تطوير نظرية "الفوضى الخلاقة"، فقد قسم العالم إلى من هم في "القلب أو المركز" (أمريكا و حلفائها) وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول "الفجوة" أو "الثقب" حيث شبهها بثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهرا قبل أحداث 11 سبتمبر، و أن دول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي و الأمراض و الفقر المنتشر، و القتل الجماعي، و النزاعات المزمنة، و هذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين و بالتالي فإن على دول القلب ردع أسوأ صادرات دول الثقب، والعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب ذاته. فالعلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول لم تعد مجدية، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين. [3]

لذلك يؤكد "بارنيت" أن تلك الفوضى البناءة ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع و إعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجل من انكماش الثقوب

---

[1] أحمد الفراج، الفوضى الخلاقة، الجزيرة العربية، متاحة على الرابط:http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/01/26، تم الاطلاع عليه في 2016/04/28، على الساعة، 21:22.

[2] مصطفى بكري، الخلافة....أم المدمرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص 10.

[3] إياد هلال حسين الكناني، مرجع سابق.

وليس مجرد احتوائها من الخارج، منتهيا بتخويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل بقوله: "ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك".

يتضح من خلال ما سبق ذكره، أن نظرية "الفوضى الخلاقة" تقوم على عدة دعائم أساسية: [1]

1- إطلاق الصراع العرقي: في الدول القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي، و مثال ذلك عند لجوء الولايات المتحدة إلى التدخل في العراق، في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سلخ سياسيا و عسكريا الشمال الكردي من البلاد، على أساس خلاف تاريخي و عرقي مع الحكام العرب في بغداد و بنفس المنوال ما حدث في السودان.

2- إطلاق صراع العصبيات: و الذي يقوم على ضرب الدولة، بجميع مؤسساتها، و استبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية، قائمة على انتماءات قبلية، مثل ما وقع في الصومال عام 1991، و في العراق بعد دخول الجيش الأمريكي إلى بغداد.

3- ضرب الاستقرار الأمني: و ذلك بإطالة أمد الاختلال الأمني، بحيث يشعر الناس أنه لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب و مثال ذلك السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان في حربه الداخلية ما بين 1975 و 1989، و أيضا ما حدث في العراق.

4- زعزعة الوضع الاقتصادي: أي القيام بخلخلة الاستقرار الاقتصادي في العمق، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات.

5- التعبئة الإعلامية: وهي كفيلة على المدى الطويل، بالنيل من العدو كما سبق و نجح ذلك في اختراق المعسكر الاشتراكي برمته، و مثلما حدث أيضا في العراق عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية و المسموعة و المكتوبة التي تسيطر عليها السلطات الأمريكية كأداة في سياستها الإستراتيجية. [2]

رابعا : مراحل تنفيذ الفوضى الخلاقة في السياسة الأمريكية

نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف من وراء تنفيذ هذه الاستراتيجية، إلى تحقيق نتائج حميدة تخدم مصالحها، و للتحكم بتلك النتائج، فإنه يتعين أن تخضع عملية تنفيذ الفوضى الخلاقة لأربع مراحل متتابعة:

- **الأولى:** تستهدف زعزعة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب فيه، في النظام المستهدف.
- **الثانية:** تسعى الوصول إلى حالة من الحراك و الفوضى المربكة و المقلقة لذلك النظام.
- **الثالثة:** تهتم بتوجيه تلك الفوضى و إدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.
- **الرابعة:** تشمل استخدام المدخلات التي أججت الفوضى، لإخمادها و تثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي إلى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، و الأساطيل الأمريكية في المنطقة، و هي أهم عناصر

[1] رمزي المنياوي، مرجع سابق، ص 27-28.

[2] إياد هلال حسين الكناني، مرجع سابق.

المعادلة التي تستند إليها الفوضى، و عبر وسائل متعددة عمدت أمريكا لتحقيق تلك الرؤية و تحريك الفوضى الخلاقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية. [1]

خامسا: أبعاد استراتيجية الفوضى الخلاقة

حاولت الولايات المتحدة بل و استطاعت فرض مفاهيم جديدة على العالم في ظل سياسة العولمة والحرب على الإرهاب، من خلال رفع شعار تعميم الديموقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، متخذة من الشرق الأوسط، الأوسع مسرحا وحقلا لتجاربها، في تطبيق نظرية الفوضى، وتغيير نظم الحكم في معظم دول المنطقة، و لأن تقييم نجاح أو فشل سياسة الفوضى الخلاقة، يمكن التماس آثاره من خلال أبعاد وتأثيرات هذه السياسة دوليا وإقليميا، و يتجلى ذلك فيما يلي:

1. أبعاد سياسة الفوضى الخلاقة على المستوى الدولي

على مستوى السياسة الدولية، فقد بدأت الولايات المتحدة ، في سياسة "الفوضى الخلاقة"، لتحقيق المشروع الرئيسي والأساسي للإمبراطورية الأمريكية، و هو مشروع "النظام العالمي الجديد"، و على ضوء ذلك تعتبر الفوضى الخلاقة كأداة، و ليست كهدف، لتحقيق هذا المشروع.

إذ تعمد الولايات المتحدة على استخدام سبل و وسائل سياسية، تتجسد بخلق تحالفات دولية جديدة و منع أي تقاربات بين الأقطاب الدولية لتكريس هيمنتها العالمية، فضلا عن استخدامها "الأمم المتحدة" و التي فشلت بأن تكون "هيئة أممية محايدة وأخلاقية وقانونية عادلة"، بل هي "كمؤسسة معبرة عن الرغبات والتصرفات الأمريكية"، و أيضا استخدامها وسائل اقتصادية تقف في مقدمتها العولمة و الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي عبر مؤسساته الثلاث، "صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية" ناهيك عن الوسائل العسكرية و الأمنية التي ترتكز على ضمان التفوق العسكري الأمريكي العالمي. [2]

و من هنا يمكن أن نلخص أبعاد سياسة الفوضى الخلاقة على المستوى الدولي فيما يلي:

1- أن سياسة الفوضى تقود إلى حالة هشة من الاستقرار، تشكل ظاهرة متجددة لبيئة دولية معقدة و دينامية و هي دائمة التغيير، بحيث أنه لا يمكن تصور إمكانية الوصول إلى نظام دولي مانع أو ضابط للفوضى لذا تقف بعض القوى الدولية أمام التدخل الأمريكي في دول العالم و سياسة تغيير الأنظمة و ستعجل هذه السياسة من خلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب "بالمعنى الواسع للكلمة ".

2- أن ارتكاز الولايات المتحدة على سياسة الفوضى الخلاقة، أنهى آمال البعض بأن العالم سيشهد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تقليل الصراعات و الحروب، وأن النظام الدولي سيتخلص من كل تداعيات المنافسة التي شهدتها الحرب الباردة، إذ واجه المجتمع الدولي سلسلة من الأزمات المتلاحقة.

---

[1] نفس المرجع.

[2] إياد هلال حسين الكناني، مرجع سابق.

3- في ظل هذه السياسة، أصبحت السياسات الأميركية، في نظر الجماهير من المسلمين على أنها تشكل تهديدا لهم و عدوا للإسلام، فهناك الملايين من العرب و المسلمين ممن يتهمون الولايات المتحدة بأنها تشن حربا ضد الإسلام بل و أنها تقود حربا مباشرة ضد الدول الإسلامية، و يتضح ذلك من خلال مفهوم "صراع الحضارات" ، كما أنها تتآمر من أجل تفجير المجتمعات الإسلامية من الداخل و إشعال نيران الفتنة و الحروب الأهلية، تمهيدا لتقسيم هذه الدول، مما ترتب على ذلك تأثيرا على سمعة و مكانة الولايات المتحدة الدولية، وتعطيلا لمصالحها في البلاد الإسلامية، وقد يتطور الأمر إلى أكثر من ذلك و هو مهاجمة المصالح الأمريكية في العالم العربي و الإسلامي. [1]

2. أبعاد سياسة الفوضى الخلاقة على المستوى الإقليمي

على إثر انتهاء الحرب الباردة، خضعت السياسة الأمريكية لتغيرات مهمة، تمثلت في تغيير أولوياتها كما أنه أيضا عكست سياسة الفوضى الخلاقة تغيرا واضحا في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه المنطقة العربية. [2]

و على ضوء هذا التغيير في السياسة الأمريكية، وتبني سياسة الفوضى الخلاقة يمكن تلخيص أهم أبعادها على المستوى الإقليمي وفقا لما يلي:

1- على الرغم من أن التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، كجزء من سياسة الفوضى الخلاقة قد أصبح ضرورة – بحسب الرؤية الاستراتيجية الأمريكية – لا بد من السير بها، حتى و لو أدى ذلك إلى التخلي عن أنظمة عرفت بموالاتها أو بتحالفاتها مع الولايات المتحدة ،إذ اعتبرت "كونداليزا رايس" أنه لم يعد من الممكن الحفاظ على سياسة الأمر الواقع التي اعتمدتها الولايات المتحدة في المنطقة لنصف قرن تحت شعار الحفاظ على الاستقرار.

إن هذا الافتراض يصطدم بحقيقة أن القوى الدولية الأخرى بدأت تدرك مخاطر الفوضى الخلاقة التي تتبعها أمريكا في العالم العربي، و بدأت تعمل على التأثير بمتغيرات الفوضى التي أحدثتها الولايات المتحدة بمعنى بدأت تعمل على الوقوف أمام سياستها بتغيير أنظمة الحكم في المنطقة العربية كما يحدث الآن مع القضية السورية.

2- أن سياسة الفوضى الخلاقة التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة، من خلال تدخلاتها في المنطقة و حربها على الارهاب و بصورة أحادية كان من نتيجتها زيادة تعقيد الأوضاع في عدد من الدول. لذا وجدت نفسها في حالة من العزلة حتى مع أقرب الحلفاء، حيث أنه اختلفت النتائج عن الأهداف المرسومة

[1] فراس راتان، الفوضى الخلاقة ومشروع شرق الأوسط الجديد(الحلقة الأولى)، شبكة فراس، متاحة على الرابط: http://fpnp.net/site/news/54308، تم الاطلاع عليه في2016/04/21، على الساعة 20:55.

[2] رمزي المنياوي، مرجع سابق، ص 32-33.

ولا سيما في كل من أفغانستان و العراق، إذ عكست نتائج هاتين الحربين قدرا كبيرا من التناقضات التي تؤشر إلى مدى الغموض و الشك الذي أحاط بالإستراتيجية الأمريكية، وهذا يتأكد من خلال ما يلي:

– شنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان، بهدف تدمير حكم طالبان و القاعدة و إقامة حكم مستقر في تلك البلاد، ولكن النتائج لم تكن على مستوى التوقعات، كما أن الثمن الباهظ الذي تكلفته أفغانستان لا تبرره النتائج المحدودة جدا على طريق إنشاء حكم ديمقراطي ومستقر، فالبلد مقسم بين قيادات عشائرية إلى دويلات، بحيث لا تتعدى سلطة الحكومة المركزية إطار مدينة كابول العاصمة.

– لا وجود لأسلحة الدمار الشامل في العراق، وفي غياب ذلك لجأ الرئيس بوش ومساعدوه إلى تبرير الحرب بالإشارة إلى الحكم المستبد، الذي يمارسه الرئيس صدام، وإلى ضرورة استبداله بحكم ديمقراطي وتعميم ذلك ليشمل الدول العربية الأخرى.

لكن نتائج الحرب المدمرة جاءت لتضع العراق في حالة من الفوضى على أبواب حرب أهلية خطيرة وعدم استقرار قد يهدد بتقسيمه إلى ثلاث دول. [1]

من خلال كل هذه التحليلات يتضح، أن القيادة الأمريكية قد تعمدت شن الحرب على العراق معتمدة على إستراتيجية يحيط بها الشك و الغموض، و كان من الواضح منذ البداية بأن الأهداف القائلة بحكم ديمقراطي في عراق مستقر لم تكن قابلة للتحقيق بالوسائل والإستراتيجية اللتين اعتمدتا من قبل وزير الدفاع رامسفيلد، و في هذا تجسيد مطلق لنظرية الفوضى التي تقول باعتماد قرارات توحي بدرجة عالية من الخطورة، و يتبين في ما بعد استحالة تنفيذها.

3– أن إضعاف قوة ودور كل من أفغانستان والعراق من التوازن الإقليمي، عمل على إحداث فراغ استراتيجي، أخل بالتوازنات المستقرة الطبيعية القديمة، التي حفظت حالة الاستقرار أو حالة التوازن من قبل في هذا الإقليم و ذاك، و هو ما كان سببا لاندفاعات إيران و تركيا للتدخل الإقليمي و التنافس لحماية مصالحهم، فضلا عن إخلال التوازن لصالح إسرائيل[2].

يبدو واضحا بأن نظرية الفوضى تلائم العقلية الأمريكية المتغطرسة و المؤمنة بأن القوي يستطيع أن يخلق النظام من رحم الفوضى بل أن الفوضى هي مطلب القوي كي يستمر بالتفرد و الهيمنة و أن صعود المحافظين الجدد و هو تيار إيديولوجي متطرف و يمتلك توجهات فكرية متطرفة ضد كل من العرب والمسلمين، الذين قد سوقوا داخل أروقة صنع القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي المتجسد في نظرية الفوضى الخلاقة، لتكون محورا للسياسة الأمريكية و خصوصا تجاه المنطقة العربية وترتكز هذه

---

[1] دينا رحومة فارس فايد، الفوضى الخلاقة وتداعيتها على الامن الإقليمي، المركز العربي الديمقراطي، متاحة على الرابط: http://democraticac.de/?p=17753، تم الإطلاع عليه في 2016/04/23، على ساعة 20:15.

[2] علي خشيان، نظرية الفوضى الخلاقة ...لماذا اختارت الإخوان المسلمين لتنفيذها، مجلة الرياض،متاحة على الرابط: http://www.alriyadh.com/918706، تم الإطلاع عليه في 2016/04/17، على الساعة 21:55.

السياسة كما سبق ذكره، على الترويج لمبادئ الإصلاح الديمقراطي، بهدف تغيير أنظمة الحكم، بفوضى تستطيع من خلالها تثبيت دعائم تعزز من مصالحها في العالم و في المنطقة العربية، مستندة على تأجيج النزاعات الأثنية والعرقية والطائفية، و تقسيم الدول بحجة حقوق الأقليات بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار الأمني والإخلال بالأوضاع الاقتصادية، و بالتالي الاستفادة من كل ذلك لتحقيق مصالحها. [1]

المطلب الثالث: استراتيجية اكتساب النفط العالمي

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها السياسية الإستراتيجية، بشكل وثيق مع استراتيجية الموارد الطبيعية، فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان المحور الاستراتيجي للنفط و الغاز الطبيعي العالميين في خليج المكسيك الأمريكي، ثم انتقل تدريجيا عقب الحرب إلى منطقة الخليج في الشرق الأوسط حيث يعتبر النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة ضمن السياسة الخارجية الأمريكية نحو مختلف مناطق العالم و خاصة منذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية، التي اعتبرتها منطقة حيوية و غنية بالنفط الذي يجب استغلاله و تطويره و الاستفادة منه في تطوير صناعتها، إذ أنه لا يمكن دراسة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم العربي و خاصة بلدان المشرق منه بمعزل عن مسألة النفط، فبعد الحرب العالمية الأولى بدأت شركات النفط الأمريكية تهتم اهتماما كبيرا باحتياطي النفط الخارجي و بالأخص نفط المنطقة العربية و ذلك بدافع النقص المتوقع في احتياطي النفط الأمريكي، و التخوف من احتكار بريطاني لاحتياطي النفط العالمي إلى جانب ارتفاع حاجة الدول الكبرى للنفط بعد الحرب العالمية الأولى.

كل هذه العوامل دفعت بشركات النفط الأمريكية للبحث عن امتيازات جديدة في منطقة الشرق الأوسط و هكذا دخلت الولايات المتحدة حلبة الصراع النفطي في الوطن العربي، و تحولت المناطق المنتجة لهذا المورد الطبيعي إلى مناطق إستراتيجية للقوى الكبرى في العالم، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة إلى التهديد باحتلال منابع النفط أينما وجدت، و ذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- أنها مركز النظام الدولي الجديد، بوجود معظم المؤسسات المؤثرة على أراضيها مثل الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و مقرات الشركات متعددة الجنسيات.
- و نظرا لقوتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية، المهيمنة على العالم الغربي.

لذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم السماح بإلحاق أي ضرر بمصالحها الاستراتيجية النفطية حتى و لو اضطرت إلى احتلال منابع النفط بحد ذاتها، و رغم تهديد الولايات المتحدة علنا بذلك و وضعها خططا بالفعل لاحتلال منابع النفط عند الضرورة، إلا أنها لم تقدم على ذلك حتى بداية التسعينيات لأسباب كثيرة تتعلق بطبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية و استمرار حدا من التماسك في النظام الإقليمي العربي، إلا أنه بانهيار الاتحاد السوفياتي، زالت أهم العقبات التي تعترض طريق الولايات المتحدة

[1] إياد هلال حسين الكناني، مرجع سابق.

الأمريكية، للسيطرة على منابع النفط في المنطقة، كذلك بانفجار أحداث 11 سبتمبر 2001، أعطى للولايات المتحدة المبرر و الغطاء الضروري، تحت شعار مكافحة الإرهاب و الدول الداعمة له. [1]

إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية النفط، كمصدر أساسي للوصول إلى موقع القيادة العالمي، لذلك تسعى بكل جهدها لكي تجعل من هذا القرن قرنا أمريكيا صرفا، و لا يتحقق ذلك إلا بسيطرتها المطلقة على نفط الخليج العربي و احتلالها العراق عام 2003، لكي تكمل حلقة هذه السيطرة على النفط الذي تتزايد احتياجات الولايات المتحدة إليه باستمرار، و أكدت الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج عبر شركاتها النفطية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي و تسعى لتحقيق هدفين هما:

- زيادة الواردات النفطية من دول الخليج العربي التي تملك ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي.
- تنويع الواردات النفطية و كانت شمال إفريقيا على رأس المناطق و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين المناطق الإستراتيجية فيها. [2]

في صدد كل ذلك، لقد عبرت "كونداليزا رايس" عن إمكانية استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية من أجل توسيع حدود الرأسمالية الليبرالية قائلة: [3]

فإذا كان انهيار الاتحاد السوفياتي و أحداث 11 سبتمبر، قد أحدثا تغيرا جوهريا في السياسة الخارجية، فهذا لا يشير فقط إلى وجود خطر رهيب، ولكن يشير أيضا إلى وجود فرصة كبيرة، وهو مثلما حدث في الفترة الممتدة بين 1945 و 1947، حين وسعت القيادة الأمريكية عدد الدول الديموقراطية – بما في ذلك اليابان وألمانيا ضمن القوى العظمى – بغرض خلق توازن جديد للقوى يميل الى الحرية. [4]

إذ أن المحرك الفعال والحقيقي وراء الأحلام بالنجاح في فرض الديمقراطية الليبرالية، على الشرق الأوسط، هو العامل الثالث والفاصل، في تفكير اليمين الجمهوري فيما يخص منطقة النفط،أنه واقع ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالطبقات الحاكمة السعودية منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لاحتواء المملكة السعودية على أكبر احتياطات النفط في العالم. [5]

---

[1] خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية–العربية (دراسة حالة الجزائر"1990–2014")، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية–تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، جامعة بسكرة، 2015، ص أ– ب.

[2] سني محمد الأمين، دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي، مركز الشرق العربي، متاحة على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-08-05.htm، تم الاطلاع عليه في 2016/04/24، على الساعة 22:23.

[3] أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 20.

[4] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2000، ص 38.

[5] أسامة خالد، قطع النفط على أمريكا قصة كاملة، متاحة على الرابط: http://www.almqaal.com/?p=2928، تم الاطلاع عليه في 2016/04/23، على الساعة،22:30.

إن إدارة بوش، ذات العلاقات الوثيقة بشركات استخراج الوقود – والتي وصفها "مايك دايفس" بـ "اللجنة التنفيذية لمؤسسة البترول الأمريكية" – تهتم تحديدا بإمكانية وصول الولايات المتحدة إلى إمدادات البترول على المدى البعيد.

ففي ماي 2001 سمحت واشنطن بنشر خطة الطاقة القومية التي قامت بإعدادها مجموعة ترأسها "ديك شيني" و مساعده "أنرون"، والتي كتب عنها "مايكل كلير" قائلا:

"في الحقيقة، إن تقرير شيني يضع ثلاث نقاط رئيسية:

1- يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد نسبة ما تستورده من النفط مع زيادة استهلاكها له (في الوقت الراهن تستورد الولايات المتحدة 10 مليون برميل نفط يوميا أي ما يمثل 53% من اجمالي الاستهلاك وبحلول عام 2020 سيصل اجمالي استيراد النفط يوميا الى 17 مليون برميل، أي الى 65 % من اجمالي الاستهلاك).

2- لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قسري على المصادر التقليدية، مثل السعودية و فنزويلا وكندا لتوفير ذلك النفط الإضافي. يتعين عليها أيضا الحصول على إمدادات إضافية من مصادر جديدة مثل دول منطقة بحر قزوين وروسيا وأفريقيا.

3- لا الولايات المتحدة الاعتماد فقط على قوى السوق، من أجل الوصول الى تلك الامدادات المضافة، بل سيتطلب ذلك جهودا هامة من قبل موظفي الحكومة، لتجاوز مقاومة المد الخارجي لشركات الطاقة الأمريكية". [1]

انطلاقا من تلك المبادئ الثلاث، تدعو خطة "شيني" إدارة بوش إلى القيام بمبادرات واسعة النطاق بهدف زيادة واردات النفط من مصادر التزويد الخارجية، و بالتحديد، تطلب من الرئيس و وزراء الخارجية و الطاقة و التجارة، العمل مع قادة دول وسط آسيا وأذربيجان، لتعزيز الإنتاج في منطقة بحر قزوين و لإنشاء خطوط أنابيب جديدة في الغرب، كما أنها تطالب موظفون في الولايات المتحدة بإقناع نظرائهم بإفريقيا و الخليج العربي و أمريكا اللاتينية، بفتح أبواب صناعاتهم النفطية للشركات الأمريكية الكبيرة و تصدير المزيد من البترول إلى الولايات المتحدة. [2]

يدرك فريق "شيني" تماما- في سياق دعمهم لتلك الإجراءات- أن الجهود الأمريكية للحصول على كميات متزايدة من البترول الأجنبي، ستواجه بالمقاومة في بعض الأقاليم المنتجة للنفط، و يشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة بحلول عام 2020، سوف تستورد برميلين من النفط تقريبا من كل ثلاث براميل

[1] ياسر عبد الفتاح، دور النفط في الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، مجلة الألوكة، متاحة على الرابط: http://www.alukah.net/world_muslims/0/67265/، تم الاطلاع عليه في 2016/04/28، على الساعة،21:22.

[2] خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، رياله ماجستير، جامعة الخرطوم، د س ن، ص 23.

(استهلاكية)، الأمر الذي يؤدي زيادة الاعتماد على القوى الأجنبية، التي لا تتفق مصالحها – في الواقع – باستمرار مع مصالح الولايات المتحدة. [1]

إن ما يسميه كلير بـ "استراتيجية اكتساب النفط العالمي" يساعد على تفسير الكثير من أعمال إدارة بوش المتمثلة في :

– خطط الزيادة الضخمة في استيراد النفط من روسيا، و تطوير القواعد العسكرية الأمريكية بمنطقة بحر قزوين.

– دعم موظفو الدولة للانقلاب على الجناح اليميني في فنزويلا. رغم أن هذا الانقلاب قد فشل.

– تأييد الولايات المتحدة للهجوم العسكري للحكومة في كولومبيا.

– أيضا تؤكد الأهمية الاستراتيجية لدول النفط في الشرق الأوسط. نظرا لأن العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية تسوء من الجهتين. [2]

نقلت جريدة "فاينانشل تايمز وفي أوت 2002" أن "السعوديين الساخطين" قد قاموا بسحب ما يعادل 200 بليون دولار من الولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في خفض قيمة الدولار، كان الغضب تجاه دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، و تجاه دعوة المعلقين من الجناح اليميني إلى تجميد الأرصدة السعودية ضمن الأسباب المشار إليها:

– تكثر النداءات الآتية من الرياض، وبما في ذلك تلك التي يتبناها الإعلام القريب من الحكومة، حول ضرورة إعادة النظر في العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

– يجري جدال أقل شعبية بين النخبة السعودية حول معاقبة الولايات المتحدة من خلال تسعير النفط باليورو بدلا من الدولار.

لعبت المملكة العربية السعودية دورا جوهريا في الأوبك، عن طريق استخدام نفوذها الضخم في إقناع أعضاء المنظمة، بجعل الإنتاج والأسعار على المستوى الذي يسمح باستمرار الربح، دون أن يؤثر ذلك كثيرا على مكاسب الشركات الغربية، حتى لا تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مناطق أخرى لا تخضع لسيطرة الأوبك، لكن حتى في حالة استمرار العائلة المالكة السعودية في سلك نفس المنهج، لن يكفي النفط لديهم لتزويد الرأسمالية الأمريكية بالوقود.[3]

---

[1] أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص21.

[2] التغير في النظام وسياسات النفط، متاحة على الرابط:http://revsoc.me/publications/20723/8، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 22:00.

[3] ريتشارد بريس، أمريكا و السعودية تكامل الحاضر ...تنافر المستقبل، تر: سعد هجرس، تقدير الكونجرس الأمريكي، متاحة على الرابط: http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_77.pdf، تم الاطلاع عليه في 2016/04/29، على الساعة 21:40.

في كل الأحوال، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ستكون حكومة ما بعد صدام – المنصبة والمعززة بالسلاح الأمريكي – كائن ضعيف تماما. إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة الأمريكية خططت لتنصيب حكومة عسكرية لإدارة العراق أثناء الفترة الطويلة لـ "التحول الديمقراطي"، و اعتقد بعض خبراء النفط أن العراق الواقع تحت الهيمنة الأمريكية سينسحب من الأوبك أو على الأقل سيرفع الانتاج بشكل كبير، بعدما استمر في الركود منذ 1991، نظرا لغياب الاستثمار في صناعة النفط، وحظر الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى الى هبوط أسعار النفط، حيث علقت مجلة "اكونومست" على تلك السيناريوهات قائلة: "هل سيحدث فيضان النفط العراقي؟". [1]

إذ أن أي حكومة مستقبلية في العراق، في احتياجها لكميات ضخمة من المال لتقوم بإعادة إعمار الدولة، ستحاول توسيع قطاع النفط بأسرع صورة ممكنة على الأقل يرى بعض المديرين في شركات النفط أن ذلك المنجم سيقوم باجتذاب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية الى صناعة النفط العراقي، حتى في حالة عدم قطع الحكومة الجديدة لصلتها بالأوبك – كما تريد الولايات المتحدة – ففي الغالب ستجادل من أجل إعفاء طويل المدى من الالتزام بحصتها آخذة في الاعتبار السنوات التي راقبت فيها الأمم المتحدة تصديرها للبترول [2]، وبناء على ما سبق، فإنه بتوجيه ضربة للرئيس صدام حسين ستصيب أمريكا عصفورين بحجر واحد:

– سيرحل ديكتاتور خطير المعارض للديمقراطية الليبرالية الأمريكية.

– و أيضا سترحل معه المنظمة التي قامت لسنوات بالتحكم في الأسعار وتنظيم الحظر وأضرت بالمستهلكين.

فقد ترفض المملكة السعودية أن تلعب دورها المعتاد ولا ترفع الإنتاج لمنع الارتفاع الباهظ للأسعار في حالة حرب شرق أوسطية، فالبنية التحتية لنفط العراق آيلة للسقوط، بدرجة تتطلب سنوات وضخ كبير للاستثمار الأجنبي لإحراز زيادة حقيقية في الإنتاج، لكن حتى بأخذ تلك الشروط بالاعتبار يتضح أن أحد الدوافع الرئيسية للحرب مع العراق هو ما ستحققه الولايات المتحدة من تحكم في ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم، لن يخفف ذلك من عبء الحصول على النفط على المدى الطويل فحسب، بل سيزيد أيضا من قوة واشنطن مقارنة بحلفائها ومنافسيها، مثل ألمانيا واليابان والذين يعتمدون بصورة أكبر من الولايات المتحدة على النفط المستورد.[3]

---

[1] أليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص22.

[2] التغير في النظام وسياسات النفط، مرجع سابق.

[3] عبد الكريم إسماعيل، السياسية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، متاحة على الرابط: http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2011-dafatir/259-2013-04-28-16-03-37، تم الاطلاع عليه في 2016/04/29، على الساعة 23:31.

إذن يتضح أن أحد الدوافع الرئيسية وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، و التي استهدفت أولا أفغانستان، و استهدفت ثانيا العراق، هو السيطرة على منابع النفط من قزوين إلى الخليج، و ربما يمكن في ضوء ذلك فهم التصريحات الأمريكية بشأن بقاء قواتها في أفغانستان لعشرات السنين، و كذلك فهم التصريحات الأمريكية الأولية فيما يتعلق ببقاء القوات الأمريكية في العراق بقيادة "تومي فرانكس" إلى موعد غير محدد و من ثم فإن إسقاط نظام طالبان كان مجرد مقدمة لغرض أكبر، و هو تشديد القبضة الأمريكية على منطقة ينابيع النفط من موقعها القديم في الخليج امتداد إلى موقعها الجديد الواعد في قزوين، و من ثم فقد أرادت الولايات المتحدة إعادة صياغة موازين القوى و علاقاتها و الخريطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي، على نحو يؤمن حاجتها من النفط و الغاز، على مدى قرن قادم من الزمان، و على نحو أيضا يحرم الصين و روسيا من الوصول إلى بترول بحر قزوين، و هو الأمر الذي يفسر بقاء القوات الأمريكية إلى الآن و حتى أجل غير محدد في أفغانستان. [1]

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 846-847.

خلاصة

أثر صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات السياسة الخارجية في مختلف ميادين العلاقات الدولية خاصة فيما تعلق بإدارة النزاعات الدولية فنجد أن الخلفية النظرية تغيرت عبر حقبات زمنية مختلفة من الواقعية، فالليبرالية ليتمكن التنظير الخاص بصدام الحضارات الذي مثله تيار المحافظين الجدد من السيطرة على توجه استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة هذه النزاعات، خاصة ما تعلق بسياساتها اتجاه الشرق الأوسط و بالخصوص المنطقة العربية.

في هذا الإطار اعتمدت على عدة استراتيجيات اعتبرت فيما بعد بالتقليدية، كاستراتيجية الاحتواء لعزل الدول مصدر التهديد لمصالحها القومية و إرغامها للانصياع لإرادتها، كما انتهجت فيما بعد استراتيجية الحرب بالوكالة بتسخير أطراف سواء كانت دولا أو جماعات تنوب عنها في التعامل مع النزاعات بشتى الطرق خدمة لمصالحها و أهدافها العليا، كما اعتبرت في بعض الحالات أن التدخل العسكري المباشر هو الكفيل لفرض إرادتها و هيمنتها على أطراف النزاع و إجبارهم على تنفيذ مخططاتها كمنتصر و مهيمن حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الاستراتيجيات من ترسيخ واقع تسيطر عليه الأحادية القطبية بقيادتها خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

إن التطور الحاصل في النظام الدولي و ظهور فواعل جديدة و تغير موازين القوى و تباين المؤشرات و المتغيرات المحددة للتوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية، فرض عليها اللجوء إلى تطبيق استراتيجيات جديدة تمكنها من مواجهة مختلف الأخطار التي تهدد كيانها و واقع سيطرتها على العالم حيث لجأت إلى ما يسمى الحرب الاستباقية أو الوقائية بهدف المحافظة على الأمن القومي، و من جهة أخرى و لمواجهة بعض التهديدات خاصة من طرف بعض المجتمعات التي تراها عائقا في طريق تحقيق أهدافها العليا، تبنت استراتيجية الفوضى الخلاقة بالعمل على تفكيك بنية هذه المجتمعات و خلق فجوات فيها بكسر كل القيم السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية بهدف إعادة بنائها بالشكل المنسجم مع تلك الأهداف المراد تحقيقها و التي تصب في تكريس الهيمنة و التبعية.

في نفس السياق و في إطار سعيها لفرض إرادتها و تعزيز هيمنتها إقليميا و دوليا، خاصة التفرد بالتحكم في مصادر الطاقة على المستوى العالمي و بالخصوص النفط باعتباره المحرك الرئيس للاقتصاد بالإضافة إلى المناطق التي تتربع على أكبر احتياطي منه و في مقدمتها الخليج العربي في الشرق الأوسط حيث خططت للاستحواذ على الامتيازات في هذا القطاع لإحكام السيطرة على دواليب الاقتصاد العالمي و خدمة العولمة بالمنظور الأمريكي.

الفصل الثالث

الاستراتيجيات الأمريكية لإدارة النزاع العراقي

المبحث الأول: استراتيجية إدارة النزاع في الفترة (2006/2003).

المبحث الثاني: استراتيجية إدارة النزاع في الفترة (2014/2007).

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية.

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات تقليدية و أخرى حديثة في توسيع نفوذها في العراق نظرا لأهميته الجيوسياسية و التي جعلها مسرحا و عرضة للكثير من المشاكل و كانت البادرة لها هي الولايات المتحدة لأمريكية حيث وجهت كل مساعيها و نفوذها نحو الاقتصاد العراقي مستغلة وضعه المزرى سياسيا و اقتصاديا و سوء أحواله الاجتماعية.

و خلقت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة حالكة في الشرق الأوسط و ربطتها بالعراق مستفيدة من حقولها النفطية و محاربة لكل فواعل الإرهاب الدولي الذي عانت منه كثيرا و اتخذت من نظرية الفوضى الخلاقة دافعا لاكتساب دورا شرعيا في كونها المسؤول الوحيد على تسير جغرافية و خارطة الشرق الاوسط مما اهتمت بتوقيع اتفاقيات حول الأمن و الشراكة و السلام بينها و العراق.

تبنت السياسة الأمريكية إستراتيجية السيطرة على الشرق الأوسط حيث قامت دعائم هذا المشروع على معايير، و طبقت مبدأ الديمقراطية للمحافظة على الأسس الأنظمة الحالية بالشرق الأوسط خاصة لاستغلالها لأهم مشاريع النفطية كالسيطرة على قوس النفط و خلق نوع من الفوضى لتكمل به مشروع القوة الأمريكية.

المبحث الأول: استراتيجية إدارة النزاع في الفترة ما بين 2003-2006.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من المبررات في تواجدها بالعراق و قدمت أهم الإستراتيجيات التي طبقتها من أجل فرض الشرعية في حضورها الدولي و السياسي و الاقتصادي بالعراق بحيث كانت لها عدة دوافع هي الأهمية الجغرافية التي يتمتع بها إقليم العراق مطبقة كل إستراتيجيتها مستغلة كل الأوضاع الداخلية و الخارجية في الحصول على أهم دعائم القوة في العراق.

المطلب الأول: الدوافع الاستراتيجية للتواجد الأمريكي في العراق.

1- أهمية العراق الجيوستراتيجية:

تقع جمهورية العراق في جنوب غرب آسيا يحدها من الغرب سوريا و الأردن و من الشمال تركيا و إيران من الشرق و السعودية و الكويت و عاصمتها بغداد، تبلغ مساحتها* 434912 كم²، نظام الحكم جمهوري يتولى و يتولى نظام الحكم حزب البعث الاشتراكي، و هي إحدى الدول الكبرى في إنتاج البترول هي عبارة عن مثلث من الجبال و الصحراء و وادي نهري الخصيب فغرب نهر الفرات صحراء قاحلة و في الوسط بين نهري الفرات و دجلة واد واسع و النهران يجريان من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، و في الشمال الشرقي جبال، أما الوادي الخصيب الآخر فتكونه دلتا النهرين الذين يلتقيان عن بعد 193 كيلو نهر من الرأس الخليج العربي و بعد التقائهما يكونان نهر واحد [1].

تظهر مكانة العراق الجيوسياسية الفرعية، في تشكيلة الجسر البري الأقصر الذي يربط الاتحاد الجمركي الأوروبي ممثلا بتركيا، بالخليج العربي و ثم بالبحر المفتوح و يعرف بغنى ثرواته الطبيعية كالمياه و خصوبة الأراضي ما بين النهرين و الطاقوية [2].

تميزت العراق بموقعها المهم جدا في تفعيل موازين القوى الإقليمية،وهذا لأسباب مرتبطة بموقعه المركزي كون أن المنطقة تحتوي على معاير سياسية و جغرافية مهمة ساهمت في تطوره كإقليم، و هذا نتيجة لعوامل القوة التي يمتلكها نتيجة غناه و تنوع موارده، فضلا عن تاريخه و حضارته وامتلاك محيطه الإقليمي للعديد من خزانات النفطية[3].

---

* أنظر الملحق رقم:5 ، الخريطة السياسية لدولة العراق.

[1] محمد عتريس، معجم البلدان جغرافي.اقتصادي.تاريخي.سياسي، دار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002، ص 87.

[2] عبد الوهاب القصاب، الغزو و طروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، بيروت، 2015، ص 61.

[3] مروان قبلان، تداعيات احتلال العراق على موازين القوى الإقليمية في منطقة الخليج و الشرق الأوسط، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص384.

أخذت المكانة الاقتصادية للعراق مكانة مرموقة نتيجة توفرها على المنابع النفطية، والتي كانت المهد للسيطرة الأمريكية بما أن مكانة النفط يأخذ المساحة الكبيرة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي مما جعل أنظار الأمريكية دوما على العراق و هذا ما صرحت به اغلب التقارير على أن العراق تمتلك لاحتياطات نفطية بـ/12 مليار برميل أي ما يعادل نسبة 11%من الاحتياط الإجمالي العالمي من النفط و وجهت أغلب الاهتمامات من الصينيين و الروس و الفرنسيين نحو استئجار الحقول النفطية العراقية الغير مكتشفة و التي أكسبت العراق أهمية كبيرة بحصولها على حوالي 300 مليار برميل، و كانت هذه الأخيرة هي السبب في سيطرة إدارة بوش على العراق[1].

كما أثر التباين في الطبقات الاجتماعية التي تميز بها المجتمع العراقي و المتمثل في التقسيم الطائفي المكون من سني وشيعي ،مسلمين وعرب وأكراد على الواقع الاقتصادي ،حيث كان تقسيم مصطنع و لا يمثل حقيقة المجتمع العراقي، وهذا من خلال الدور الذي مارسته سلطات الاحتلال الأمريكية في العراق بتطبيق سياسة زرع الانتماء الطائفي وجعله هوية للكثير من العراقيين[2].

2- مكانة احتياط النفط العراقي:

تعرف العراق على أنها ثاني اكبر المناطق في العالم لاحتوائها على احتياط النفط ,منه حوالي 112 بليون برميل احتياطي، و مع مرور السنوات تغيرت نسبة الاحتياط النفطي على الرغم من أن أكبر حفر النفط موجودة بكركوك و موزعة عبر أنبوب نحو حيفا إلا أنها لم تبقى محافظة على نفس النسب بسبب الاضطرابات التي طرأت على السياسية العراقية.

تجدر الإشارة إلى الطفرة في الأسعار التي حظيت بها العراق خلال فترة التسعينيات حيث استغل العراق جزءا كبيرا من موارده لتطوير الصناعة النفطية الاستخراجية و التحويلية و قد أكتشف بها العديد من الحقول النفطية العملاقة مثل: نهر عمر الحفايا و غرب القرنة و هذا ما ساعد على ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي بها، و قد تصاعدت معدلاتها على هذا النحو ليبلغ حجم صادراتها بحوالي 3,5 مليون برميل يوميا[3].

---

[1] محمد سالم أحمد الكواز، النفط مرتكز الحروب الأمريكية في القرن الحادي و العشرين، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مج6، العدد2، الموصل، 2007، ص 357.

[2] منقد محمد داغر، اتجاهات الرأي العام العراقي نحو الغزو الأمريكي البداية و النهاية، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص ص 321_322.

[3] عصام الجلبي، نفط العراق تجارب مريرة و مستقبل غامض، سلسلة اللقاءات الشهرية3، منتدى الفكر العربي، الأردن،2007 ص 142.

يعتبر البعد الاقتصادي من أكبر الأسباب التي أدت إلى توجه السيطرة الأمريكية على احتياط النفط لاستخدامه كعامل ضغط و ردع اتجاه دولة العراق من أجل الانصياع لمخططاتها الاستراتيجية[1]، و هذا ما طبق في سنة 2003 حيث تم المحافظة على أغلب المنشآت النفطية في العراق خلال الحرب الأنجلو أمريكية و لم تتعرض لأي هجمات مباشرة على مصادر النفطية،و حتى المصافي تم حمايتها من جانب العاملين فيها، على الرغم من تعرضها لمحاولات عديدة للاختراق[2]، و بما أن العراق هي قوة نابعة للخطورة على الدول المجاورة و الأخرى كونها البلد الغني بالبترول و الأسلحة المتطورة كانت جزءا من مخطط إسرائيل المستقبلي[3].

قامت العراق في شهر جويلية 2003 بالبدء بعمليات الإنتاج و بيع النفط المخزون في خزانات الموجودة بتركيا بواسطة الزاد، و كان كبار المسؤولين الأمريكيين يتوقعون أن ما ستحققه من نتائج التصدير 3 ملايين برميل يوميا، و قد شهدت نوعا من التصاعد في مجال الإنتاج النفطي، إلا أن واقع الصناعة النفطية في العراق بهذه الفترة تراجع و طرأت عليه بعض التغيرات خاصة فشله بمجال الصيانة النفطية بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية بها وعزوف أغلب الشركات الأجنبية بالعمل بها، و تأخرت برامج الاستثمارية النفطية، و تم إحالة مكامن مشروع النفط بكركوك و الرميلة في أوائل عام 2005[4].

ونظرا لمكانة العراق النفطية طرأت العديد من التغيرات على مستوى الأقاليم حيث تم تحول بعض المحافظات إلى أقاليم استنادا للمادة 115 من الدستور العراقي علما ان كل المشاكل القائمة بالمنطقة بسبب التوجه الأمريكي إلى المركب النفطي لأنها ترتكز اغلبها في المحافظات العراقية الشمالية و بلغت بنسبة 20 بالمئة و المحافظة الجنوبية بنسبة 80 بالمئة و هو ما جعل مناطق الوسط فقيرة نسبيا و توجها ملحوظا نحو تلك المحافظات[5].

بما أن السياسة الأمريكية تبنت نظام يقوم على تثبيت دعائم التوسع الأمريكي في الخليج و خاصة العراق بعد غزوها للكويت اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على دعم الكويت لكسب تأييد الجماعي لها و لتحافظ على تبعية المنطقة لها، و هذا لتستفيد من فرصة تحقيق اهدافها الخاصة بتأمين تدفق نفط الخليج بأسعار معقولة و العمل على القضاء أي قوى تسعى إلى تهديده، كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق فكرة إبقاء منافع النفط تحت سيطرة النظم الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، مما

---

[1] طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الامريكية على العراق، دار العلوم العربية، بيروت، 2004، ص 151.

[2] عصام الحلبي، مرجع سابق، ص 145.

[3] رهاب نوفل, مشروع مقاومة تقسيم العراق و تفتيته, مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، ص 61.

[4] عصام الجلبي، مرجع سابق، ص 148.

[5] إيمان أحمد رجب، العراق بعد عام 2011 التحديات في الفترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 396 لبنان، 2012، ص 71.

جعلها تقوم على خلق دعائم عسكرية تقوم بالمحافظة على المناطق الحاملة للاحتياط النفطي في العراق لتضمن وجودها بالمنطقة[1].

قامت العراق بتوقيع بعض عقود الشركات خلال فترة 2003 مع مجموعة من الشركات منها شركة لوك أويل الروسية حول حقل النفط غرب القرنة ينتج 600 برميل يوميا، و حقل الأحدب ينتج 100 برميل يوميا في وسط العراق مع شركة CNPC الصينية و بعض الدول المختلفة[2].

ولقد تحدث جناح متشدد من المسؤولين الأمريكيين في البنتاغون عن أن توجه الأنظار الأمريكية على الوضع في العراق هو من اجل النفط و البنية التحتية و ليس فقط نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة حيث صرح : **بوول وولفوتير** في مقابلة صحفية أجراها يوم 31ماي 2003 يقول:"دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة فالعراق الأهم بين كوريا الشمالية و العراق تكمن أهميته من الناحية الاقتصادية بصورة خاصة لم يكن أمامنا خيارا آخر في العراق" "....فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط '، و هذا ما جعل العراق هي الهدف الأول للتحرك العسكري الأمريكي للسيطرة على نفط العالم، و هكذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق خطتها نحو الآبار النفطية و المشاريع الاقتصادية في العراق[3].

3-مواجهة الإرهاب بالمنظور المحافظ الجديد:

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وجهت الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها إلى منطقة الشرق الأوسط و بالتحديد العراق التي اتسمت عليها معالم سياسية و عسكرية قوية خلال فترة الهجومات على الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى بهده الأخيرة إلى تبني فكرة نظرية الحرب الاستباقية و الوقائية في تصعيد الأزمة العراقية و مواجهة الوجود الإرهابي، و لكي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق مصالحها طبقت نظرية الأمن الدولي وفق أفكار المحافظين الجدد لتستمر استراتيجيتها الهادفة[4].

إن محاربة الإرهاب أصبح يمثل الركيزة الجوهرية الوحيدة للسياسة الخارجية الأمريكية و النواة الأساسية للإستراتيجية الأمريكية، خاصة أنها كانت تعتبر أن لإسلام هو معقل الإرهاب و تبنى المفهوم الأمريكي للوثيقة الأمن القومي التي صدرت في سبتمبر 2002 باعتباره"العنف المعتمد و المدفوع

---

[1] إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2010، ص 111.

[2] عصام حلبي، مرجع سابق، ص 149.

[3] محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 356.

[4] خليل حسين، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق و خلفياته الاتفاقية الأمنية، متاحة على الرابط:
https://iraqibeacon.wordpress.com، أطلع عليه بتاريخ 2016/04/23، على الساعة 22:25.

السياسي و المرتكب بحق الأبرياء"و من هنا اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها على تقنين استخدام الحرب الوقائية لضمان الشرعية في الدفاع عن النفس[1].

توجهت إدارة السياسة الخارجية الأميركية بين عامي 2001 و 2004 نحو تطبيق بعض الضغوط المزدوجة من الانسياق والإيديولوجية في أعقاب السياسة الخارجية لجورج دبليو بوش والتشديد على الانسياق الأيديولوجي وتوجيه التأثيرات البيروقراطية على أهداف محددة،وما ميز الإستراتيجية الأمريكية هي تفاعلات صانع القرار , حيث أقر بأن ديك تشيني في الحالة الراهنة يسعى لمعرفة سبب للاعتقاد بأن على الرئيس أن يتخذ إستراتيجية قوية نحو غزو العراق، وبالتالي يتم ترك إدارة جورج دبليو بوش بتولية التخطيط الإدارة السياسية وهو ما يفسر إلى حد كبير التشوهات البيروقراطية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بغزو العراق و يتبع العديد من المسئولين في نفس الوقت مكتب مكافحة الإرهاب مثل ريتشارد كلارك في عام 2001 و راؤول وين داونينج و راندي بيرز بتكثيف الجهود من أجل تمكين إدارة بوش لمكافحة الإرهاب واستعدادها لغزو العراق[2].

وقد تميزت إستراتيجية الأمن القومي بظهور أبرز المحافظين الجدد من بينهم عدد كبير من الأمريكيين اليهود الذين كانوا يهتمون بترويج أفكارهم و مشاريعهم لاحتلال العراق و كيفية تفكيكه، حيث دعمت نظرية صراع الحضارات هذه الأفكار من خلال تبني العديد من أساتذة مادة الإسلام في العالم إلى تثبيت دعائم هذه الأخيرة من خلال تهيئة الظروف خاصة الفكرية السياسية لتقبل أفكار* المحافظين الجدد أوساط السياسيين و الإعلاميين و ظهرت بقوتها بعد التحالف الذي طرأ بين المحافظين الجدد و اليمين المسيحي خاصة عند الحديث بما يخص الشرق الأوسط، و أخذت هذه الأفكار بالتنامي من خلال ترويج للأفكار المحافظين الجدد بنظرة مستقبلية في التفكير الاستراتيجي لإدارة بوش من خلال توجيه التخطيط الدفاع و مشروع القرن الأمريكي الجديد[3].

تمكن المحافظين الجدد من السيطرة على مفاصل السياسة الامريكية و كانوا في البداية من المثقفين اليسار، سعوا إلى التحكيم في رئاسة بوش الابن و تغير الأنظمة السابقة، و تبنوا فكرة الحروب

---

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 711-712.

[2] Charler Philippe David, la politique étrangère de Bush formulation et décision, tous droit réservé IFRI, France, 2005,p p20_23.

* بروز المحافظين الجدد في أمريكا منذ اواخر التسعينيات كمجموعة سياسية يمينيين متشددين بآرائهم التي لم ينظر إليها كأفكار قابلة للتنفيذ في ذلك الواقع و تشمل أعمدة الإدارة الأمريكية السابقة من ضمنهم ديك تشني نائب رئيس سابق و دونالد رامسفليد وزير الدفاع والنائب بول وولفوفير. انظر: سمير تتير، أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر,لبنان،2010، ص 147.

[3] حسن الأنباري، الاستراتيجية الأمريكية في العراق, سلسلة اللقاءات الشهرية3، منتدى الفكر العربي، الأردن،2007 ص ص 130_133.

الوقائية باستخدام القوة من خلال المنظمات الدولية مجلس الأمن، كما اعتمدوا على الالتزام بخط أساسي يقضي بالمحافظة على الأحادية القطبية و التصدي لأي منافس عسكري و اقتصادي، وقد عبر دونالد رامسفيلد بفكرة التصدي لكل المجموعات الإرهابية و التخلي عن الواقعية ببديل الهجوم الوقائي لضمان أمنها[1].

كان ظهور ملامح توجهات المحافظة الجديدة في مرحلة إدارة بوش الابن بمثابة القوة و الازدهار حيث اعتمدت الإدارة الأمريكية في تحقيق أهدافها نحو الشرق الأوسط كونها تهدد كيانها، و قد ظهر الساسة الأمريكيين بوجهة دينية أي الدمج في التركيبة السياسية بين الواجبات الإلهية و السياسية و العسكرية حيث أقر السياسي الأمريكي **كريستوف نيكولا** في مقالة هيرالد تريبون"إن اليمين الديني الإنجيلي يلعب دورا مؤثرا في عملية اتخاذ القرار السياسي للرئيس بوش و إن قرار الرئيس بالحرب على العراق يعكس إلى حد بعيد مدى هذا التأثير و بالتالي فإن للحرب على العراق بعدا دينيا واضحا"[2].

غير أن عند تولي إدارة بوش قد تبنى توجهات يمينية متطرفة بخصوص العديد من الشعارات الأمريكية و هذا لتحقيق المصلحة الأمريكية التي كانت دائما تهدف إلى التركيز على المصلحة القومية و هذه السياسة قد تأثر بها اهم المحافظون الجدد الموجودون بالمواقع الإدارة الأمريكية، فقد أشار **جيمس ووالسي** رئيس جهاز الاستخبارات السابقة بعد نهاية الحرب الباردة بإشارته أن إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ليس ضروريا بقدر السيطرة على الوضع و كيفية التأثير على سياسة السيطرة على الحكم،و هذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية عندما خططت لنموذج خاص بها و ليس عمليات معزولة و كرست فكرة "من هو ليس معنا هو ضدنا" انطلاقا من هذا شكلت تحالف دولي ضد الإرهاب و تطبيق استراتيجية الهجمات الوقائية بتبني مبدأ روزفلت هي القوة من أجل المصلحة الأمريكية[3].

بما أن الاستراتيجية الجديدة التي تبناها صناع القرار السياسي الأمريكي المحافظ ستطبق للدفاع عن المصالح الأمريكية طلبت من المجتمع الدولي مساندته في تطبيقها[4]، و هذا وفق مجموعة من الاستراتيجيات التي تمثلت في :

---

[1] سمير تنير، مرجع سابق، ص 152.

[2] مثنى فائق مرعي العبيدي، البعد الديني في الحرب الأمريكية لاحتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد4، العراق، ص ص 284_285.

[3] أحمد باي، السياسة الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، دراسات استراتيجية، العدد 11، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 48_49.

[4] ياسين محمد محمد، الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص175.

- ✓ الاعتماد على بعض الأدوات العسكرية و الاقتصادية في التأثير على الأوضاع فالعسكرية طبقتها ضد حرب الإرهاب في العراق و الاقتصادية من خلال توظيف الموارد الاستراتيجية المهمة التي كانت تمنح لتمويل الإرهاب.
- ✓ أخذت الطابع الدبلوماسي من خلال القوة الناعمة في التعامل كالتقارير المسيسة و القوائم التي تخص التحول الديمقراطي و السياسي.
- ✓ الاعتماد على الأدوات الثقافية التي ظهرت من خلال صراع الثقافات و صدام الحضارات التي تمثلت في انعكاسات التيار المسيحي المحافظ[1].

وقد اهتم بوش بالعامل الديني أثناء الحرب العراقية كمحاولة لفرض سياسة جديدة على العراق خاصة ان تلك السياسة اخذت طابع دفاعي و مبادئ مقدسة و هذا لاستمالة الرأي العام الأمريكي و إقناعه بجدوى الحرب ضد العراق[2]، و لأن المصالح الأمريكية تهتم بالمحافظة على توازن القوى العالمي أدلت بذلك من خلال صراع المصالح و ليس الحضارات فقط بسبب تركيز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على أن الإسلام و المسلمين مصدر لتهديد المصالح القومية الأمريكية حيث أقر أحد الصحفيين في صحيفة نيويورك تايمز سلمان رشدي "أن الحرب الأمريكية هي حرب ضد الإرهاب هي حرب ضد الإسلام السياسي" و وظف اليمين الديني في الولايات المتحدة أساسيات تغير الاستراتيجية الأمريكية من خلال الموقف الدفاعي لحماية قيمه وأفكاره وتبني الموقف الهجومي[3].

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على سياسة الوقائية في استراتيجيتها في حرب العراق أدى بها إلى محاولة فبركة العديد من الأحداث التي هدفت بها إلى فرض الكثير من العقوبات على العراق و تغطية جرائم إسرائيل و دعم إرهابها و إدراجه ضمن القاموس السياسي الأمريكي رغم أنها كانت من المحافظين على توزيع الفكر الإرهاب السياسي في الشرق الأوسط و خصوصا العراق[4].

ولم يكن من المعقول أن تحقق السياسة الأمريكية هدفها حول التخلص من سمة الإرهاب رغم تبنيها لإجراءات وقائية من أجل تحقيق هدف استراتيجي نحو حرب جديدة إلا أنها بلغت جزءا من إمكانية إزالة نوع من الإعاقة حول تخطي مشروع الإرهاب السياسي و الديني الذي كان يهدد الأمن الأمريكي

---

[1] أحمد باي، مرجع سابق، ص 54.

[2] محمد بوعشة، التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة النظريات و المفاهيم، دار الجيل، لبنان، 1999 ص 110.

[3] مصطفى بخوش، تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المفكر العدد الأول، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 161.

[4] عبد الله حارم، رؤية في الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، مجلة الباحث، العدد الثاني، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2005، ص 101.

و كيانها من تحقيق خدمة مصالحها إلا أن تمكنت من التغلب على الوضع بفعالية كافية بسياستها الوقائية في التغلب على الإرهاب و تركه عاجزا على استمرار ضد السياسة الأمريكية[1].

4- نزع أسلحة الدمار الشامل من الدول المارقة:

إن رصد الرؤية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م جعلت من الإدارة الأمريكية تحدد استراتيجيات و آليات نحو بعض المضامين خاصة في الشرق الأوسط و التي تخص مجال العمل على صناعة و امتلاك أسلحة الدمار الشامل, لقد ارتبط هذا المفهوم بالدول المارقة* التي تقع خارج إطار النظام الدولي و التي تمتلك لي أسلحة الدمار الشمال (كالعراق، إيران، أفغانستان و كوريا الشمالية) [2].

تحدث وزير مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق الأوسط **جون كلي** بلقاء الرئيس العراقي **صدام حسين** ** و حول العلاقات الثنائية و صدور تقارير استخبارية جديدة بثتها شبكة الأمريكية ABC تقر بأن العراق قد بنى مصنعا للأسلحة الجرثومية و قد رد العراق على هذه الدعاية الإعلامية بأنها مصدر لتخطيط إسرائيلي و قام من مخابرات الأمريكية وليم ويبستر بالتأكيد أن للعراق إمكانية القدرة الصاروخية العراقية على حمل أسلحة جرثومية و نووية رغم أن العراق لم يؤكد ذلك هذا ما جعل مدينة الشرق الأوسط تحت تأثير هذه الأفكار، كما وفدت الكثير بعض المعلومات أن العراق قامت بإطلاق صاروخا مدمرا و أنها تعمل على مشروع لتطوير برامج صاروخية نووية[3].

كما أن توجه الأهداف الأمريكية نحو العراق كان بسبب تطويره لأسلحة الدمار الشامل (النووية،الكيمائية و البيولوجية) ووسائل إيصالها في تحد واضح لقرار مجلس الأمن رقم 687

---

[1] دوغلاس ج.فايث، الحرب و القرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، ترجمة: سامي بعقليني، دار الانتشار العربي، لبنان، 2010، ص ص 24_25.

* الدول المارقة هي الدول التي تشكل تهديدا لجيرانها و العالم بأسره و انها هي دولة خارجة عن القانون و كونها حاملة للأسلحة الدمار الشامل.

[2] محي الدين محمد قاسم، الدولة المارقة رؤية الأمريكية للعالم أحداث 11 سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط: http://www.hadaracenter.com/pdf، ص 498، أطلع عليه بتاريخ 2016/04/26، على الساعة 20:13.

** رئيس جمهورية العراق منذ 1989، انضم إلى حزب الطليعة المناضلة، حزب البعث العربي الاشتراكي في 1956، تقلد العديد من المناصب حيث قاد جيش العسكري ضد حكم عبد الرحمان عارف، عين نائب لرئيس مجلس قيادة الثورة كما تولى أمن الثورة و العديد من المهام الحساسة في الدولة، و توفي في سنة 2003. ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب و أجانب، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 176.

[3] ياسين محمد محمد، مرجع سابق، ص ص 161_162.

الذي يحرم على العراق من استعمال و امتلاك هذه الأسلحة[1]،و قد أخذت طابع التهديد هذه الأسلحة خاصة الصواريخ بعيدة المدى و استخدام الأسلحة الكيماوية و لقيت هده الدولة قوتها و بامتياز كونها تمتلك هذه الأسلحة الفعالة لدمار الشامل و خروج كل ما يمثل القيم الدولية لرعاية الإرهاب العالمي، و اعتبرت هذه الأخيرة لامتلاكها لها دافعا لتفعيل الإرهاب كأداة سياسية خارجية و بالتالي هي انظمة تهدد المصالح الامريكية[2].

إن إمكانية نجاح بعض الحكومات التي تتمتع بالإحساس بالعظمة مثل هذه المسؤوليات في صنع القنابل النووية و ما يجعلها تهدد كيان الأمن العالمي خاصة الدول العربية كالعراق، و الدول الأخرى التي تهتم بصنعها كالهند و باكستان و الكوريتان الجنوبية و الشمالية و إيران و امتلاكها لهذه الطاقة تظهر بخطورتها[3]، لهذا تم طرح العديد من المعاهدات و النصوص حول الحد و عدم انتشار هذه الأسلحة الكيماوية و الجرثومية و النووية و قد ركز مجلس الأمن على:

- ✓ عدم امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- ✓ الحد من قدرة الدول التي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل.
- ✓ عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل في الصراعات و الحروب.
- ✓ تدبير المخازن الحاملة لتلك الأسلحة.

لذلك عقدت الولايات المتحدة الأمريكية كممثلة عن الاتحاد السوفيتي و أوروبا العديد من المفاوضات التي تهتم بتدبير مخزون تلك الأسلحة، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك بشكل واسع دون اللجوء إلى فرض العقوبات و تطبيق الجزاءات لأن امتلاك الأسلحة يشمل كل الدول و احتوائها له يكون منفرد كالولايات المتحدة و الصين و روسيا[4]، وبالحديث عن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لم تكن واضحة و محددة في البداية لأن التدخل الأمريكي كان بتقنية لم يظهر أي موقف حول امتلاك العراق للأسلحة و إلا أنها قد استخدمت القوة العسكرية في معالجة الوضع بشكل إجرائي وفق مقاربات مرسومة لتحاشي الوضع الذي شوهد في حالتي إيران و كوريا الشمالية و جعله موقف غير ضروري[5]، كما أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها لسياسة استعمال السلاح النووي

---

[1] عبد الوهاب القصاب، الوجود الامريكي في العراق الخلفية و الآفاق المستقبلية رؤية استراتيجية، سلسلة اللقاءات الشهرية3 منتدى الفكر العربي، الأردن، 2007، ص 153.

[2] محي الدين محمد قاسم، مرجع سابق، ص 502.

[3] محمد زكي عويس، أسلحة الدمار الشامل، دار العين للنشر، القاهرة، 2003، ص 168.

[4] منيب الساكت و آخرون, أسلحة الدمار الشامل الكمياوية البيولوجية النووية، دار الزهران، عمان، 2010، ص 130.

[5] آليسونج.ك.بيلز، مقدمة العراق الميراث التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن و آخرون، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 96.

و سعت في حظر استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الدول التي تحتلها و قد تبين بموقفها بعض من التحفظ عن امتناع توقيع اتفاقيات حول منع استخدام تلك الأسلحة كونها هي الأخرى مالكة لأسلحة النووية[1].

ألقى بوش في الدورة الافتتاحية للدورة العادية للجمعية العامة في 12 سبتمبر 2002 حيث هدد فيه بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية و لو بالقوة، و أصدر بقرار مجلس الأمن رقم 1441* و تشكلت بموجبه لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة **الأنموفيك** التي عادت للتفتيش عن الأسلحة في العراق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن توالت بعض الادعاءات على عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق[2]، إلا أن منظمة الأنموفيك قامت باكتشاف حوالي 18 رأس حربيا كيماويا طوله 122 مم و محركات لم يتم التصريح عنها مما جعلها تقوم على تدمير كل تلك القذائف، كما تحصلت على وجود قبلتين هوائيتين من نوع R_400 الذي يعتبر من الأسلحة البيولوجية و نظمت العديد من الوحدات للوقوف على حيازة الأسلحة و نزع الأسلحة من العراق، و في جوان 2003م قامت بعض الفرق الأمريكية المختصة بالتفتيش حلى فرض حصار حول المناطق التي تملك أسلحة الدمار الشامل، وقد صرح *ديفيد كاي أنه لم يتم الحصول على أي أسلحة، بينما مجموعة التفتيش في العراق أكدت على حصولها على عشرات من برامج الأسلحة الدمار الشامل[3].

صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "إن إحراز التقدم في نزع السلاح لا يمكن أن ينتظر من إقامة عالم خال من الحرب أو خال من انتشار الأسلحة النووية و الإرهاب و لا يمكن إحراز التقدم في مجال عدم انتشار السلاح أن ينتظر القضاء على آخر سلاح نووي و لا يمكن جعل النهوض رهينة لنزع السلاح أو عدم انتشار الأسلحة النووية و فهم المجتمع الدولي منذ الأيام الأولى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن هذه الأهداف يجب أن تتحقق معا في نفس الوقت فهي أهداف مترابطة يعزز كل منهما الآخر"[4].

---

[1] نعوم تشو مسكي، الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004 ص 24.

* أنظر الملحق رقم 2.

[2] إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 129.

* ديفيد كاي هو مستشار الخاص لوكالة المخابرات المركزية في مجال الاستراتيجيات المتعلقة ببرنامج الأسلحة الدمار الشامل في العراق و منسق مجموعة التفتيش في العراق.

[3] أندري كوتي، حرب العراق الخلافات و التحديات المستديمة، ترجمة: حسن حسن و آخرون، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان، 2004، ص ص 957_958 .

[4] ميليسا غليليس، نزع السلاح دليل أساسي، معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، نيويورك، 2013، ص 33.

المطلب الثاني: استراتيجية الحرب الاستباقية الوقائية

منذ العشرينيات تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تقودها نحو كيفية تطبيق استراتيجية حربية جديدة على العالم، و تبلورت هذه الفكرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001حيث اتبعت استراتيجية الحرب الاستباقية و الوقائية و التي هدفت بها إلى تدمير كل الوسائل في العالم و التي تهدد كيانها وتظهر بها علامات الخطر قبل حدوث الكارثة إي الاستباق للضرب الموقع العدو قبل شروعه بهجمات ضدها و الوقاية من تلك الحملات الخطيرة للعدو و قد تميز هذا المفهوم بشكل دقيق بعد أن تم تطبيقها من طرف السياسة الأمريكية على العراق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بهدف تحطيم كل مركبات أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها العراق و الدعوة للحماية الأمن القومي الأمريكي.

1-احتلال و احتواء العراق:

إن مفهوم الحرب على العراق خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الحرب الباردة و ظهور الاستراتيجية الأمريكية بثوب جديد بين المتسلطة و المنظمة لسياسة السلطوية في العالم, حيث أرادت ان تفرض قوتها السياسية بمفهوم جديد بعد ان كانت حربها على العراق خلال التسعينيات بمفهوم الاحتواء و الردع و هي القاعدة التي تبنها روزفلت بالردع و الاحتواء و عدم استخدام القوة العسكرية بشكل واسع النطاق، لكن الإدارة الأمريكية حاولت تخطي هذه الفكرة حيث كانت تريد تغير مشروع الأمريكي بعد أحداث سبتمبر من خلال إنشاء مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي اضطلع به المحافظون الجدد،و لم تحدد الولايات المتحدة الأمريكية في البداية استراتيجيتها إلا بعد الخوض في عمليات التخطيط حول محابة توسع الإرهابي الذي اعتبرته أنكل عمل مسلح هو إرهابا خاصة باستعمال الأسلحة الفتاكة كأسلحة الدمار الشامل و الهجمات الغير متوقعة كما حدث لها في شهر سبتمبر[1].

كما بدأ التكريس الفعلي لاستراتيجية الهجمات الوقائية تطبيقا لمبدأ القوة لروزفلت و تطبيق مبدأ المصلحة الأمريكية لهنري كسنجر، و بدأ التوجه العام لسياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر حيث ظهر التفوق الأمريكي من خلال النمط الهادف لتغير العلاقات الدولية، و استخدام القوة اقتضت تلك الضربات الوقائية ضد الحروب حيث تبنتها الولايات الأمم المتحدة في العراق حيث توفرت فيه كل شروط التدخل العسكري حيث تم احتلالها وفق المفهوم الأمريكي الذي توجه نحو إسقاط صدام حسين لتحقيق الديمقراطية للشعب العراقي، و تخليص المنطقة من مصدر الذي يهدد الأمن و السلام العالمي[2]، و تعددت طرق الاحتواء في السياسة الأمريكية خاصة أنها في البداية ظهرت بمفهوم الاحتواء المزدوج التي كانت موجهة بعد 1991 على كل من العراق و إيران، لكن سياسة الاحتواء المتمايز جعلت العراق قوة تمكنت من

[1] عماد فوزي شعيبي، الدلالات الإيديولوجية و الاستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش، مركز البصرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد 2، الجزائر، 2006، ص ص 83_84.

[2] أحمد باي، مرجع سابق، ص 60.

خلالها الاستراتيجية الأمريكية باعتبار أن السبب المبعث للتهديد الأمن الأمريكي حول ما بنيت عليه العراق من قوة امتلاكها للأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها كان دافعا لتشجيع السياسة الأمريكية بالمحو القيم القاعدية لنظام العراقي ضمن أولوياتها رغم أن الوضع كان يشهد نوعا من التعقيد بعدم الإقرار و التأكيد على أن العراق مالكة لتلك الأسلحة، و كذلك الحسابات السياسية التي ظهرت بتلك الفترة و هي مدى خطورة العراق على جيرانها كإيران و الكويت حسب الإستراتيجية العراقية التي كان يتبعها صدام حسين و التي لا تتماشى و المصالح الأمريكية[1].

إن سياسة الاحتواء المزدوج التي خطط لها **مارتين أندريك** مساعد وزير الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت حتى يتم إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي و الضغط العسكري باءت بالفشل و لم تستمر اعتمدت على تغيير استراتيجيتها من خلال تحرير العراق بإصدار قانون يمكن محافظة على تطوير مصالح الأمريكية بعد ان تم التأكيد من اعترافات صدام حسين حول البرنامج العراقي للتصنيع العسكري، دعا مجموعة من المحافظين الجدد لتأكيد ذلك من خلال خطاب تميز ب الولايات المتحدة الأمريكية كفيلة بإزاحة صدام حسين، و وفرت نشاطات حول لجان التفتيش عن تلك المركبات النووية و التي قسمت عبر مراحل و هي مرحلة التفتيش و المسح و مرحلة الرصد طويل الأمد التي تم حضر الأسلحة بها وفق قرار مجلس الأمن 715 لعام 1991[2].

بعد أن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية العمل الاستباقية في العراق كعقيدة وقائية الذي اتخذت به مبدأ قتال العدو بدلا من الردع و الاحتواء اعتبرت المفهومان لا ينطبق و الألفية الجديدة بينما كان تطبيقهما خلال الحرب الباردة، و أن إستراتيجيتها الجديدة التي تمكنت بها من إطاحة بنظام صدام حسين و كفلت فكرة أن العراق بلد غير آمن و عملت على التشديد في تطبيق السياسة الاستباقية والوقائية بها خاصة حول مشروع الأسلحة بالعراق و تم مناقشة الأمر عبر مجلس الأمن بعد إصداره للقرارات تؤول بها حظر الأسلحة و تمكن بوش من فرض حرب قصيرة حتى يتمكن من ضبط مخططه نحو العراق[3].

كما أكد ريتشارد هاس في إحدى مذكراته أنه من أشد الداعمين لسياسة الاحتواء التي تبنتها السياسة الأمريكية، وعبر عن رفضه المطلق للحرب خوفا من عدم الدعم الإقليمي لذلك، كما حرص على التشديد و تقييد قدرات أسلحة الدمار الشامل في العراق و تولية الفكرة للدعم الإقليمي و الدولي لصالح مفهوم الاحتواء و العقوبات الفعالة من اجل تكثيف الجهود التي تهتم بتفتيش في العراق عن أسلحة الدمار الشامل

---

[1] عبد الوهاب القصاب، مرجع سابق، ص ص 159_160.

[2] أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط, مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990_2008، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص ص 65_67.

[3] فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق, ترجمة : محمد محمود التوبة, مكتبة و نشر العبيكان، الرياض، 2007 ص ص 22_23.

و هذا لشل كل طاقات الرئيس صدام حسين الذي لم يكن يمتثل لقرارات الأمم المتحدة حول الحد و إخلاء المنطقة من كل فواعل أسلحة الدمار الشامل[1].

تغيرت الإستراتيجية الأمريكية في نهاية عهد الرئيس كلينتون بعد أن ارتكزت دعائم الحرب على الإرهاب و الأسلحة النووية التي انتشرت عبر العالم و خاصة عند تكوين الدول المارقة لنماذج هذه المركبات الخطيرة، و قد تبنى دراسة و تغير مجرى هذه النماذج التيار المحافظ الذي أكد على سياسته الكبيرة الرئيس جورج بوش الابن الذي ساعدهم في أفكارهم التي وجد أنها تخدم مصالحه و مهام أمريكا المستقبلية، عندما تولى التيار المحافظ قراءات حول الأولويات الإستراتيجية في الشرق الأوسط و خاصة تعاملها مع العراق الذي زرعت به عقيدة الراديكالية لتعميم النموذج الديمقراطي الأمريكي، وقد ارتكز هذا النموذج على ثلاثة مبادئ أساسية هي :

أ- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن مدى انتشار قوى الأسلحة الدمار الشامل و ظاهرة الإرهاب.

ب-دعم فكرة الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية و مواجهة الأنظمة الاستبدادية التي تشكل خطرا عليها بعيدا عن فكرة احتوائها.

جـ- تولي الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة القيادة والمسؤولية دون الغموض بصفتها المحافظة على الأمن و الاستقرار خاصة بظهور ظاهرة الإرهاب التي أصبحت هي مرتكز لتنظيم وتجديد الاستراتيجيات الأمريكية بدلا من التخطيط المكون الذي يعتمد على استراتيجية واحدة[2].

2-المواجهة العسكرية:

كانت بداية التحضيرات للمواجهة العسكرية من خلال الاستراتيجية الأمريكية كلها تصب في حقل رسمي من قرارات حيث صرح جورج بوش الابن في تقرير رسمي قدمه لمجلس الأمن في 12سبتمبر 2002 يحتوي على مجموعة النقاط التي من خلالها تبنى استراتيجية استخدام القوة العسكرية ضد العراق والذي اعتبره أنه أمر ضروري، و قدم بذلك مبررات حول امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل و السياسة القمعية المنتهجة من طرف السلطات العراقية خاصة بمنظور انتهاك حقوق الإنسان و بزوغ ظاهرة الإرهاب، حيث جعل مجلس الامن يقوم بتقديم تصويت يوم 08 نوفمبر 2002 على قرار 1441 يقر باستعمال القوة العسكرية لتغيير الوضع و محاولة تجنب الكارثة، لأن الرؤية الأمريكية هي محاولة تشريع الحملة العسكرية

[1] ريتشارد هاس، حرب الضرورة سيرة حربين على العراق حرب الاختيار، ترجمة: نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، لبنان 2010، ص 252.

[2] أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص ص 69_70.

من اجل التأكيد على ضرورة الحد من أسلحة الدمار الشامل و استأنفت الوضع بالحملة الدعائية ضد العراق و بدء الحشد العسكري الأمريكي البريطاني على العراق[1].

وبصدور قرار ضرب الولايات المتحدة الأمريكية للعراق لاقت اعتراضا من طرف بعض الدول و التي استعملت حق الفيتو على قرار الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لم تلاقي أي رد، حيث تم عقد اجتماع طارئ بين الوزير البريطاني طوني بلير و الرئيس الأمريكي جورج بوش و الإسباني أزنار في البرتغال 16 مارس 2003، و تم الاتفاق على شن الحرب على العراق[2] في 20مارس 2003 أصدر بوش قرارا بشأن ضرب العراق بعد مرور فترة على المهلة التي عرضت على الرئيس صدام حسين و نجله لإخلاء من المنطقة دخلت طائرات الشبح F117 إلى الأراضي العراقية و ألقت حوالي 40 صاروخ كروز على كامل المنطقة في ظرف نصف ساعة و من ثم بدأت صفارات الإنذار بسبب موجة القصف الجوي الثقيل من عيار B52 من بريطانيا حاملة العديد من الأهداف من العراق و بسبب القصف توقفت إذاعة بغداد عن البث في الفترة التي كانت تقدم الأخبار التي كانت تحدث في تلك اللحظات، و بعد توجيه الكثير من الإنذارات حول ضرب البث الإذاعي و التلفزيوني و ظهر بعد ذلك صدام حسين برسالة و هو بصورة المتحدي[3].

استعملت القوات العسكرية الأمريكية حرب التجريد في استراتيجيتها الهجومية و قامت بتجريد كل المنشآت العراقية منها تدمير البنية التحتية، الاتصالات، المنشآت العسكرية، المواصلات الإذاعات و الجسور كما قضت على كافة قصور الرئاسة و حقول النفط، و لم تبقى فقط بحدود معينيه بل توسعت إلى غاية الحدود العراقية اتجاه الكويت **السماوة و الناصرية** مع اشتداد الصراع بين الطرفين لتباين ردود الكثيفة و باشرت الهجوم على كل من **الحلة و النجف و كربلاء**، و توسعت عمليات القصف وصولا إلى بغداد بالتقدم و تصادم كل من القوة العسكرية الأمريكية و القوات المكلفة بالدفاع على العراق في 4 **أفريل 2003** عبرت حدود بغداد على محوري دجلة و الفرات ووصولا **المحمودية و المطار الدوليو الإسكندرية** و لاقت نوعا من المدافعة باستخدام أسلحة محرمة على المطار الدولي، عملت القوات الأمريكية على القصف المستمر على المناطق ذات استراتيجية **كفلوجة** و **نهر دجلة** [4] كما دخل الجيش المهدي في صراع مسلح مع بدر الجنوب في 14 أفريل 2003 و كان هوو المجلس الأعلى في أحداث كربلاء التي راح ضحيتها 52 ألف قتيل و 300جريح مخلفا الكارثة الدامية و تم تجميد نشاط الجيش و استمر ارتفاع وتيرة الهجمات بوضع متذبذب في الموصل و كركوك منذ 2003 إلى غاية 2005، كما تميزت قوة فدائي

---

[1] Scott Ritter, Guerre a L'Irak ce qui L'équipe Bush dit pas, BussireCamendanImprimeries, France, pp 16_20.

[2] زبير سلطان قدوري، الإسلام و أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 68.

[3] يوسف بودانسكي، التاريخ السري لحرب العراق، ترجمة: موقع الناس، دار العلوم، 2005، ص 11.

[4] طه ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، دار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 74.

صدام عددهم بين 20 ألف مقاتل و مجموعة حزب البعث التي تركزت في العراق و الجيش العراقي النظامي الذي تتراوح عددهم بين 5000و 7000مقاتل للمقاومة[1].

هكذا باشرت الولايات المتحدة دخولها إلى العراق و زادت في بعض الأوقات عما يفوق الضرب الجوي فوق بغداد و طبقا لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة فقد قامت الطائرات الأمريكية بـ/ 41404 طلعة جوية، 19948 قذيفة موجهة و حوالي 9251 قذيفة وقررت بعد ذلك القوات الأمريكية دخول القصر الرئاسي في 09 أفريل 2003 لأنها كانت تعتقد أن سياستها تفتقد لي بعض الحقائق عند ضرب العراق و ان دخولهم العراق بذريعة قانونية اخلاقية نوعا ما ليست صحيحة[2]، و لكن الغريب أنها استمرت في عمل الهجومي حيث في نفس التاريخ المذكور قامت بالسيطرة على مطار صدام الدولي و لأنها اعتبرته بالإضافة إلى الطرق السريعة التي تؤثر على تقدم القوات البرية و رأت انه أحد أهم المنافذ البرية الذي يساعدها كثيرا في تحقيق أهدافها الجوية و بما انه هو الواجهة الدفاعية لبغداد و يعتبر البوابة المسيطرة على المحافظات[3].

رغم نجاح إدارة بوش السياسية و العسكرية في الحصول على تفويض باستخدام القوة العسكرية إلا انه لم يكن مقتنع بالنتائج بشكل كبير عند سطوته على بغداد و بداية الهجمات حيث أكد مجلس الشيوخ الأمريكي أن الهجمات على العراق كانت بمثابة كابوس، وبعد كل ذلك الحرق و النهب و التدمير الذي دام حوالي ثلاثة أسابع من المقاومة، و بسبب الانهيار الذي حصل أقر القادة الزعماء بالعراق لم يكن من المتوقع عدم قدرة صدام حسين على الصمت و هذا راجع لعدم خبرته العسكرية و الحربية جعلت من العراق حطام أمريكي و هكذا خرجت قوات الحرس الجمهوري من العراق تاركة كل الآثار الحربية من مدفعيات و دبابات التي زرعت الألم الكبير بالعراق[4].

لعبت السياسة الأمريكية دورا مهما في ليونة الوضع في المنطقة مما سهل دخولها و إحكام السيطرة على مراكز القوة بالعراق لم يكن استخدام القوة العسكرية المفرطة و كيفية انتشارها عبر محيط العراق هذا بسبب التوقعات الأمريكية لاحتدام الصراع، لكن الوضع بالعراق كان عكس ذلك و تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من وضع مخططاتها لصالح تجاوز العراق و المنطقة أيضا[5].

---

[1] إيمان رجب، مرجع سابق، ص ص 228_231.

[2] أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص ص 74_75.

[3] خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية هذا ما حدث، شركة المنبر لطباعة المحدودة، الخرطوم، 2009 ص ص 144_145.

[4] أحمد منصور، قصة سقوط بغداد، در ابن الحزم للطباعة و النشر، بيروت، 2004، ص ص 82_83.

[5] محمد خليل حكايمه، أسطورة الوهم كشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية، شركة المطبوعات لنشر و التوزيع، لبنان 2006، ص 84.

بعد أيام من ضربات الاحتلال بدأت الولايات المتحدة تعيد حساباتها و تكشف الحقائق و الذرائع التي تبنتها للغزو العراق حيث تأكدت من النتائج الغير صحيحة التي توقعت لها من خلال:

- ✓ليست هنالك أسلحة دمار الشامل النووية و الكيماوية و البيولوجية لو كانت حملة لها لردت على ذلك الوضع التي هي به.
- ✓لم يكن النظام الذي سقط يشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا و لا جيرانها.
- ✓النظام العراقي السائد لم يكن له علاقة بتنظيم القاعدة .
- ✓الشعب لم يكن يتوقع قوات كهذه لتحرير بل بعكس ذلك خاب ظنه بها,
- ✓خروج واشنطن بفكرة خاطئة أن وجود قواتها بالعراق لم يكن لتحريرها و لا يحمل أي نوع من العمل الأخلاقي و القانوني[1].

كانت نتائج العنف في العراق كبيرة جدا نتيجة المحدودية لدى قوتها العسكرية و لأنها بحاجة لنشر الخبرات أخرى و سريعة بمجال العسكري و إعادة بناء سياسي مؤسسي و إصلاح بنيتها التحتية، ولأن حالة المزرية ليست بالواهنة بسبب الفساد الذي حصل من ذك الغزو الذي بدر بأنه دفاعا عن النفس و لم يكن متوقعا للأمريكيين أنه لا رغبة للعراقيين بالمقاومة و هم على علم أن الهدف الاستراتيجي لأمريكا هو الحرب[2].

أصدر [*]**بول بريمير** أوامره لأعضاء المجلس الحكم بإغلاق المكتب قناة العربية في بغداد خلال شهر رمضان من 2003 و كانت آخر رسالة لصدام حسين قبل الأسر و ذلك عقب ظهوره بالبث المباشر و هذا بعد غيابه عودته للأضواء،لكن لم ذلك طويلا إلى غاية اعتقاله بعد سلسلة من الاعتقالات و إعدام مجموعة من الأعضاء المساعدين له بالحكم و نجله، و تم إعدامه يوم عيد المبارك في 2003/12/12 بعد كشف أحد أعوانه له تم قتله علنا بذريعة الحرب و ارتكابه الجرائم ضد الإنسانية و أقر كل من الرئيس جورج بوش و طوني بلير أنه مجرما علنا[3].

---

[1] محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 435.

[2] إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص188.

[*] بول بريمير وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و المبعوث الرئاسي للعراق وصل إلى العراق في 2003/05/01 تولى مهام السيطرة على الحكم المدني بالعراق و الإدارة السياسية و عرف بقوة سياسته المخالفة للرئيس جورج بوش في الحكم المدني و يمارس مهامه بالسيطرة و تولي كل الأعمال التي تخص القوات التحالف العاملة في العراق. ينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، تر:عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2006، ص 10.

[3] خليل الدليمي، مرجع سابق، ص 151.

3- الانهيار

حققت الولايات المتحدة الأمريكية جزء كبير من استراتيجيتها في التأثير على البيئة و الثقافة الاجتماعية في العراق و حتى الدينية و استخدمت كل وسائل القوة الناعمة و أحيانا الخشنة في تعاملها كما طبقت سياسية الإفساد و تحطيم كل المركبات الاقتصادية و المعمارية كما تم امتلاكها إلى كل القطاعات المتحكمة في مجال النفط[1].

تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية القضاء على البنية التحتية للعراق اعتمدت على استغلال احتياطها النفطي في دفع كل مستحقات حربها، خلفت الكثير من آثار النهب و الحضر الاقتصادي[2]، من خلال تدمير كل المؤسسات الإدارية و التشغيلية مع استهداف واضح للقطاعات خدمات النقل و الاتصال و الطرق و الحركية الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية و التجارية و الخدماتية، بما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبحث عن هويتها الاقتصادية بين شعوب العالم طبقت كل السياسات القمعية على الاقتصاد العراقي[3] و اتسم الوضع بالإبادة نتيجة الفوضى التي نتجت من خلال تصريف الأموال و تشجيع ذلك الاحتلال لكافة أنماط الفساد و كيان الدولة العراقية إذ تقلص دور الدولة في السيطرة على مصادر مواردها و ثروتها الطبيعية و بلغ ذلك السيطرة على العديد من الحقول النفطية و الاستثمارية في العراق[4].

بعد تطبيق سياسة الأمريكية الغامضة على العراق و نمط الإبادة الذي جعلت من الشعب العراقي منهارا بكل ميادين و تحطيم العراق كشعب و دولة بكيانات ضعيفة كونها مبنية على انتماءات طائفية و أثنية التي تكون بمثابة الهوية العربية الإسلامية و العمل على دعم و تمويل كل الجماعات الطائفية و الهدف لاستبدال الدولة العراقية و حركتها الوطنية[5].

ومنذ الغزو الأمريكي للعراق فرضت السيطرة العسكرية الشاملة على كافة قدراته حيث تميز الحكم بالعراق بحكم مدني من قبل الرئيس الأمريكي بول بريمير المعين لحكم العراق و سعى إلى فرض استراتيجية جديدة في التركيبة السياسية تمثلت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي بعد التنسيق على ضبط بعض التنظيمات و الأحزاب السياسية في العراق التي كانت رافضة للنظام السياسي

---

[1] ياسين محمد محمد، مرجع سابق، ص ص 173_174.

[2] المجموعة الدولية للأزمات، ماذا بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ان تفعل في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 312 لبنان، 2000، ص 32

[3] سمير مرقس، الإمبراطورية الامريكية ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص 59.

[4] ياسين صباح، الطريقة الأمريكية في الابادة المليونية. العراق نموذجا، مجلة المستقبل العربي، العدد 355، 2008، ص116.

[5] إيان دوغلاس، هناء البياتي و أخرون، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 60، لبنان، 2008، ص ص 59_60.

السابق[1]، و الخطأ الذي وقع فيه بريمير و أعوانه في الحكم لأنه شغل رئيس السلطة الائتلافية المؤقتة و الحاكم الأمريكي الأول بالعراق هو تبني استراتيجية احتلالية على نمط الاحتلال الياباني و هو الاحتلال الذي لم يجابه به بالمقاومة، لكن الوضع في العراق كان مختلفا رغم صدمة الشعب العراقي و فرحه بإزاحة صدام إلا أنهم لم يستسلموا للوضع من حيث المجابهة حيث أقر بريمر في مذكراته "كان علينا أن نضع القاعدة لبناء التجربة ناجحة هنا بحيث إنها على غرار ألمانيا و اليابان ..."[2]

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية في سيطرتها على العراق منهجية الغموض و التخطيط بصمت دون الإفصاح عن مدى مشروعية مخططتها الموجه نحو العراق و لأنها انتهت من أكبر المسؤوليات التي كانت تطمع لها و هي التواجد بالعراق و الإطاحة بنظام الرئيس السابق صدام حسين أخذت تخطط لكيفية تدبير شؤون العراق بنظام موالي لها و كان ذلك وفق مجموعة من المراحل:

أ- تغير الإستراتيجية العسكرية بالعراق:

تميزت هذه المرحلة بتولية حاكم عسكري أمريكي في العراق **جي كارتر** للقيام بمهمة مزدوجة كان حاكما عسكريا و عين رئيس على مكتب خاص لإعمار العراق, لكن هذه الازدواجية في سلطة العراقية و بين مكتب الإعمار لم تنجح بشكل كبير لأنه جي كارتر ركز على الجانب العسكري بشكل كبير و لم يتمكن من تحقيق الكفاءة في الإدارة المدنية[3].

كما ظهرت مطالب بدمج أكبر ضباط و جنود الجيش العراقي مع قوات الاحتلال بالرغم من أن الوضع صعب نوعا ما إلا أن محاولات الاستفادة من الجيش العراقي كانت في البداية كبيرة و مهمة للاستراتيجية العسكرية الأمريكية، لكن تغير الوضع سريعا بقرار حل الجيش من قبل **والتر سلوكومب** المستشار الأمني لبول بريمر و تبنى فكرة السلطة الائتلاف بعد حل الجيش لمواجهة الواقع العراقي و قام بتدمير كل وحدات المؤسسة للجيش و هذا بموافقة رسمية من رسميي إدارة بوش[4]، و في 23 ماي 2003 ثم الإعلان عن قرار رقم 91 و الذي شرع بناء قوات مسلحة عراقية جديدة تتمثل في ميلشيات مسلحة تابعة

---

[1] أمين مشاقبة و سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 82.

[2] جوناثان ستيل، العراق طريق الخروج، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 2008، ص 102.

[3] فؤاد إستبرق رهيب، المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق تحليل مجلة نيوزويك –النسخة العربية"، مذكرة ماجستير قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا، 2009، ص 133.

[4] يوسف بودانسكي، مرجع سابق، ص ص 170_173.

لأحزاب المعارضة السابقة و التي هي الأخرى مهدت إلى مشكلات أمنية في العراق فتسبب في حرمان العراق من جيش محترف الذي تم استبداله يمثل قوى متصارعة تتصف بالهمجية و عدم الكفاءة[1].

ب- الاستراتيجية السياسية:

بعد زوال نظام الرئيس العراقي صدام حسين في 2003 قام الجنرال كارتر بالحديث عن نظام سياسي جديد في العراق يحمل جيشا واحدا و رئيس واحد و نظام و طبقت هذه الفكرة بسلسلة من الاجتماعات و التي حملة القادة المحليين و قادة الاحزاب السياسية التي كانت بالمنفى من اجل إقامة حكومة مؤقتة تقوم بتسيير الوضع حول ضبط مفاهيم المرحلة الانتقالية في العراق و هذا ما شكل محور جديد في السلطة العراقية و هي الاهتمام بالانتخابات و التي أخذت الطابع الغير شرعي و كذلك تبني دستور لسياسة الانتقالية[2].

د- استراتيجية الحكم المدني المستبد:

عين الرئيس جورج بوش بول بريمر في منصب الحاكم المدني في العراق كونه أرفع موظف أمريكي في بغداد و المبعوث الشخصي للرئيس بوش حيث ذكر بريمر في كتابه عام قضيته في العراق" أن سلسلة القيادة تكمن من خلال وزير الدفاع رونالد رامسفيلد إلى الرئيس مباشرة و قال أنه يمثل بريمر سلطة الحاكم المدني الذي يملك على ما يزيد 170,000 جندي من القوات الائتلاف المنتشرة دون كثافة في كل أنحاء العراق..."و هو بلد متساوي تقريبا مع كاليفورنيا و عدد سكانه 5 مليون نسمة لكنه أقر أن لديه القدرة على القيادة الأمريكية العسكرية التي توجد قيادتها في تامبا و فلوريدا و هذا بأوامر من الرئيس رامسفيلد و بتنسيق كافة العمليات[3].

تميزت فترة حكم بول بريمر بالكثير من المصاعب السياسية و الضغوط الدبلوماسية في العراق نتيجة للكثير من المشاكل التي كانت تقلق نمط عمله و سياسته من قبل الرئيس بوش إذ هذه الأخيرة لا تخدم مصالح بريمير بالعراق الذي أكد أن السياسة المنتهجة في الحكم المدني لم تكن ناجعة من أجل الاهتمام بالأمن, هذا ما جعله يقوم باتخاذ بعض الإجراءات والقرارات المنفردة دون إدارة بوش هذا ما دفع ببوش لتولية وكلاء الوزارات بتسليمه جملة من القرارات التي تخص المنطقة و يفرض عليه تطبيقها بدلا من خضوعه للعقاب و كان ذلك بمثابة التحدير لبريمر[4]، و لأن إدارة بوش تبنت فكرة ديمقراطية لبرالية من طراز أمريكي في العراق ما بعد صدام كان ينبغي أن تكون هناك استراتيجية جديدة في السلطة و الحكم سيتطلب ذلك

---

[1] رعد الحمداني، واقع المؤسسات و القوات الأمنية و العسكرية العراقية الجديدة، و مدى قابليتها للإصلاح، المستقبل العربي العدد 60، بيروت، 2003، ص 89.

[2] فؤاد إستبرق رهيب، مرجع سابق، ص 134.

[3] بول بريمر، مرجع سابق، ص ص 11_12.

[4] محمد العرب، ما لم يذكره بريمر في كتابه، مطابع الشرطة لطباعة و النشر، القاهرة، 2007، ص42.

انتخابات جديدة و إيديولوجيات خالية من النزعات القومية السابقة المتطرفة[1] فكان مشروع التغير و البناء الجديدة الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية و التي حملت معها وتيرة التنافس الفعالة بين كافة المذاهب و الطوائف و القوميات المتواجدة بالمنطقة و الساحة الدولية للحصول على أكبر حصة من العملية السياسية مما دفه بالحاكم المدني لإعداد جدولة خاصة باسم مجلس الأمن و التي نصت على مجموعة المحاور:

- تشكيل مجلس الحكم.
- تشكيل مجلس وطني للاختيار و التعين و يعد من 100 عضو.
- تشكيل حكومة مؤقتة تنبثق عن مجلس الوطني المؤقت.
- إجراء انتخابات الجمعية الوطنية يوم 30 جانفي 2005 تحت إشراف الحكومة المؤقتة.
- تقر الجمعية العامة دستور و تعرضه للاستفتاء العام يوم 15 أكتوبر 2005.
- إجراء الانتخابات الثانية يوم15 ديسمبر 2005 بهدف تشكيل مجلس النواب.
- تشكيل حكومة تمثيلية منتخبة من مجلس النواب[2].

بالرغم من كافة الإجراءات المتخذة إلا أنها لم تحقق كل الفاعلية بالنسبة للشعب و لأن كل القرارات الصادرة كانت لمصلحة السلطة و الإدارة الأمريكية و بتبنيها فكرة هدم و السيطرة على مقاليد الحكم بالعراق حتى تتمكن من إكمال مشروع الذي آلت له و هو الشرق الأوسط.

استمرت الأوضاع نحو الأسوأ بسبب تغير نمط الحكم في السلطة بالعراقية وأصبحت طبقة هشة وما زاد الوضع سوءا هو التنوع في العرقيات المتواجدة بالعراق، و الخطورة في نقل السلطة على أساس إقامة حكومة ذات سيادة و ممثليها من سلطات الاحتلال إلا أن الشعب لم يقتنع بذلك، لأنه كان متيقن من أن مقاومة الوضع مع الوقت ستتلاشى بسبب الفرق الموجودة بين السنية و الشيعية و المسلمة و لكل منها فكرها و ليس هدف أمة عراقية واحدة خاصة بعد تولي السياسة الأمريكية[3].

يرى بول بريمر أن الوضع قد يختلف إن تم اللعب بورقة مربحة و هي استغلال الوضع الطائفي بالعراق حين قال" فكرت أننا نقترب من المنعطف حاسما في العراق إذ تفوق اللذين يفضلون نقل السيادة فإننا حققنا الطريقة الحيوية للحكومة التمثيلية و لكن إن ثم نجاح الأطراف الطائفية الأثنية في تقسيم العراق

---

[1] مايكل هدسون، سيناريوهات سياسة العراق ما بعد الاحتلال، المستقبل العربي، العدد298، 2003، ص 80.

[2] أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص ص 83_84.

[3] الجمعية الدولية للأزمات، مرجع سابق، ص 34.

فسيقسم البلد و يتعذر إصلاحه و هي بداية الحرب الأهلية الدموية"، كما أن الأجهزة السياسية الخارقة **كحزب البعث*** الذي كان يترصد دائما لسياسة العراقية بهدف شل كل قوة تسعى لتغير الداخلي للعراق[1].

من المؤكد أن كل هذه الترتيبات التي نظمت من أجل تحقيق هدف أمريكي بالعراق جعلها تتخذ موقف الحكم بين الرأيين حول الحكم في العراق فسح المجال للعراقيين أنفسهم بتشكيل حكومة مؤقتة تمكنهم من تهدئة الوضع لكن بمؤشرات أمريكية من خلال:

1. وضع خطة تحمي مسؤولية نقل السلطة و حماية العراق من المخاطر الإقليمية التي تطرأ عليها خلال التحضير لنقل السلطة و تم الاتفاق بين الإدارة الأمريكية و الحكومة الجديدة مع ترك القوات الأمريكية على أراضي العراق.
2. ينبغي تولية إدارة الأمور لسلطة و الإدارة الأمريكية لمراقبة الوضع للتأكد من إرساء دعائم الديمقراطية في العراق و الاهتمام بفرض التدخل عند نشوب أي مشكلة للمحافظة على الوضع [2].

مرت العراق بأوضاع مزرية و مأساوية نتيجة الغزو الذي بلغ به العديد من الخسائر البشرية ومادية كالقتل و الجرح و التشريد و الدمار و هذا لسبب غياب المصداقية الأخلاقية لمعسكر الغزاة ،و بما أن نتائج الحرب كانت وخيمة بسبب القوة الوحشية التي استعملت على مواطني العراق من انتهاك لحرمة امة عربية والمخططات الاستبدادية التي راح ضحيتها ألاف القتلى بسبب نقص الغذاء و الدواء و الهيمنة الغاشمة على العراق و أهله، ونتج عن تلك الحرب كوارث مثل تردي و تراجع في الوضع الصحي للشعب بسبب الحرب و الوسائل الحربية الفتاكة مثل القذائف و الصواريخ، و تم لاستعمالها للهتك بكل القطاعات الاقتصادية التي أغلبها كانت لمزارعين يستمدون قوتهم منها ،و لم يظهر اهتمام الأمم المتحدة بإدارة الأزمة إلا من خلال بعض القرارات التي تقضي بعدم استعمال القوة العسكرية إلا لما يهدد كيان الأمة أو مصالح الدولة المعتدية و هكذا كان الوضع الغير القانوني في عمل الولايات المتحدة الأمريكية[3]

---

* تأسس هذا الحزب في 07 أفريل 1974م بسوريا و مؤسسه هو ميشل عقلق و يهدف هذا الحزب إلى نشر الحركة القومية التي تهتم برفع رسالة أن الأمة العربية خالية من أي تصعيد نحو التجزئة و الاحتلال انتشر هذا الحزب في العراق عن طريق الطلبة العرب و الموجودين ببغداد , و حمل شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة أهدافه الوحدة الحرية و الاشتراكية ينظر: كاظم المسوي، العراق صفحات من تاريخ السياسي، نشر و توزيع إلكتروني، دمشق، 2013، ص 46.

[1] بول بريمر، مرجع سابق، ص 265.

[2] Larry Diamond, SQUANDERED VICTORY The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy Iraq, Times Books, 2005, p 75.

[3] بنادر فرجاني، احتلال العراق بين الادعاءات التحرير و مطامع الاستعمار، المستقبل العربي، العدد 293، بيروت، 2003 ص ص 12_14.

حيث نصت العديد من المؤسسات الراعية للحقوق الإنسان و الطفولة و المنظمات التي أكدت على أن كل الأسلحة التي تم استعمالها في الحرب العراق هي أسلحة محرمة و مدمرة و غير قانونية لما سببته من أضرار على البيئة و الصحة و أنها خطيرة و مخلفاتها و آثارها تظهر على الأمد الطويل و عدم القدرة على الوقاية من مركبات هذه المواد السامة و قد تبنت هذه المناشير كل من منظمة **الأطباء العالمية لمنع الحروب النووية** و **مؤسسة بولدن بيكهام الخيرة** [1]، و لم يكتفي الوضع هكذا فقط بل تم القضاء على كل مركبات الحضارة العراقية من تخريب قصورها و متاحفها و مناهجها التعليمية و حتى ديانتها و كان ذلك مقصودا ضمنت الاستراتيجية الأمريكية لتخليد العجز العراقي الذي طالما كان يدلي بقوة صدام حسين[2].

المطلب الثالث: أهداف الاستراتيجية الأمريكية بعد احتلال العراق:

1-استكمال السيطرة على الشرق الأوسط:

يعتبر مشروع شرق الأوسط مبادرة مؤقتة لتنفيذ خطة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حول إكمال السيطرة على المنشآت القائمة بها، و ما يميز هذه التركيبة هي الصبغة التي ظهر بها الرئيس جورج بوش في المنطقة حيث قال في خطاب له " طالما بقي الشرق الأوسط مكانا للاستبداد و اليأس و الغضب فإن المنطقة ستستمر في تفريغ الناقمين والحركات المهددة للأمن أمريكا و أصدقائها لهذا الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على المضي قدما في استراتيجيتها لتحقيق أكبر قدر من الحرية في الشرق الأوسط، سوف نتحدى أعداء الحرية و نواجه حلفاء الإرهابيين و نتوقع مساعدة أكبر من أصدقائنا..."[3].

تميز الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط بالسلطة او القوة الفعالة و النشاط، وما ساعدها على تحقيق قوتها هي القيم الديمقراطية و المبدأ الفردي هذا الأخير جعل من الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع سيطرتها على المنطقة لأنها ملزمة بتغير الضغائن و الأحقاد القديمة، لكن أولى مسار التغير قد بدأ فعليا مع عملية تحرير العراق، حيث قامت دعائم هذا المشروع على معايير هي الدين و قوة أسلحة الدمار الشامل و كذلك الإرهاب، و طبقت مبدأ الديمقراطية للمحافظة على الأسس الأنظمة الحالية بالشرق الأوسط، و توسعت القواعد الأمريكية بالسماح بالتقسيمات الأكراد و السنة والشيعة بأن تصبح دول مستقلة، و كذلك قامت ببعض القواعد المجابهة لكل من إيران الذي اعتبرته اكبر بلد داعما للإرهاب في العراق، لأنها تمتلك أكبر برامج تطوير الأسلحة النووية و الكيماوية و الصواريخ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت

---

[1] MEDACT, Collateral Damage The Health and Environmental Costs Of War on Iraq, Published by MEDACT, London,2002,http://www.medact.org

[2] أحمد منصور، مرجع سابق، ص 98.

[3] مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز الدراسات و البحوث النامية، القاهرة، 2006 ص 70.

الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على الوضع كون إيران من أشد أعدائها لتخلص إدارة بوش ان ما حدث في المنطقة يكفي كي تكون أولى أهدافه هي جعل العراق حليفا لتحقيق استراتيجيته في الشرق الأوسط[1].

عادة ما تتباين الأهداف الأمريكية عند توسعها و تطبيق استراتيجيتها خاصة عند الحديث عن الشرق الأوسط و مجريات الأحداث به و الأهداف التي تناولتها في هذا التوسع:

- الاحتفاظ بالتوازن الإقليمي المناسب للمصالح الأمريكية من خلال توازن القوى و مصلحة الحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الإقليمية و شكل كل قوة مهيمنة .
- حضر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة الشرق الأوسط.
- حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بالنفط و ضمان السيطرة الأمريكية على معدات العمل.
- تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط بين العرب و إسرائيل[2].

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تطبيق إستراتيجيتها في توسعها نحو شرق الأوسط علما انها كانت تهتم بمستجدات المتغيرة حول وضع شرق الأوسط وكانت لها دوافع أخرى تمثلت كلها تحت غطاء الشرعية وهي تغير الأنظمة الإسلامية بوسائل مختلفة مثل ما فعلت في العراق بدعوة الإصلاح ووضع خطة إقليمية حول الانتخابات كان يريد بوش القيام بها بهدف ديمقراطي اقتصادي، و كذلك محاولة تخطي الولايات المتحدة الأمريكية للعجز الذي حظيت به كنتيجة من العراق، و على الوضع المطروح حول الإرهاب المتطرف[3].

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعظم خطر يهدد حضورها في الشرق الأوسط هي وجود إيران بسبب علاقاتها الوثيقة بتنظيم القاعدة و إيواء جماعات طالبان، وهذا ما أكده رامسفيلد مرات عديدة واعترف به الإيرانيون بأنفسهم حيث أعلن بعض المسئولين في الاستخبارات الباكستانية أن مركز تنظيم القاعدة نقل من باكستان إلى إيران، كما أنها تدعم الحركات المناهضة لحكومة حامد القرضاي، هذا ما دفع بالرأي الدولي الشك بأن إيران تمتلك لأسلحة الدمار الشامل و تقوم بتقديم مساعدات للدول بهذا الشأن هذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل اتخاذ موقف المجابهة ضد إيران حيث أرغمت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإيرانية على وقف دعمها للتنظيم القاعدة و المتمردين في أفغانستان و اعتمدت على قوة إسرائيل الجوية في ضرب كل منشآت الإيرانية بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمجابهة طهران و كوريا الشمالية التي هي الأخرى حاملة لبرنامج النووي الصاروخي ،وفي مطلع عام 2005أعرب نائب الرئيس

---

[1] أدلي تاير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، تر: عماد فوزي شعيبي، دار لعربية للعلوم، لبنان، 2004 ص ص 43_46.

[2] علي يوسف الدلابيح، توازن القوى و نشره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مذكرة ماجستير العلوم السياسية جامعة شرق الأوسط، العراق، 2011، ص 27.

[3] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 87.

الأمريكي ديك تشيني على مفارقة أن تشن إسرائيل هجوما عسكريا ضد إيران من خلال لقاء خاص أجري مع قناة MSNBC فإن تشيني قال إن إيران تأتي على رأس القائمة المزعجة للإدارة الأمريكية و لكنه يخشى أن تقوم إسرائيل بشن هجوم للقضاء على أي إمكانية تهدد النووي من جانب إيران[1].

إن العلاقات العراقية الإيرانية كانت تشكل نوعا من التهديد على الوجود الأمريكي في العراق وهذا نتيجة التفاعل في هذه العلاقة كون أنهم يملكون نفس الثروة الطبيعية و كذلك الطائفية من شيعة وهم أتباع الحركة الإيرانية والهدف الأسمى للتدخل الأمريكي في العلاقات العراقية الإيرانية هي محاولة القضاء على الشراكة المزدوجة حول امتلاك أسلحة الدمار الشامل و كيفية إيجاد وسيلة جديدة لموازنة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط و خشية الإدارة الأمريكية من التقارب الديني العراقي الإيراني الذي سيكلف العراق داخليا صراعات و نزاعات كثيرة ما سيجعلها تنعكس على السياسة الأمريكية في العراق[2].

أما فيما يتعلق بسورية فقد طبقت السياسة الأمريكية الضغط على دمشق لإنهاء دعم الإرهاب وطرد إدارة الجماعات الإرهابية من سوريا وضمان عدم التسلل من الحدود العراقية وقد هدد الأمريكي بول و ولفويتز " سوريا يوم الخميس 5 أفريل 2003 عندما أعلن قائلا "لا بد من تغير نظام الحكم في سوريا" بعد شهرين وجهت رسالة إلى إيران و سوريا تحمل "توقفوا عن التدخل في كل شيء ... لا تكونوا مثار الشغب في العراق" وهذا بحكم أن سوريا و إيران كانت تدعم الإرهاب والميدان العسكري في العراق ضد السياسة الأمريكية[3]، و كانت رغبة السياسة الأمريكية في الضغط على سوريا و إيران و السعودية على التعاون مع واشنطن في الحرب على الإرهاب ونتيجة لهبوط في أسعار سوقها الاقتصادية وتراجع القوة الاستثمارية الأمريكية جعل واشنطن تحتاج إلى أن تضيف مبررا اقتصاديا إلى رغبتها في تقوية روابطها مع منطقة الشرق الأوسط ،وهذا ما دفع بالحكومة العراقية لاستغلال الوضع وكشف رهان التدخل الأمريكي في سياسة شرق الأوسط[4].

---

[1] محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، 2009، ص 30.

[2] Gilles Andréani, IRAK Guerre et Chaos ,En Temps REEL, 12 décembre 2003,pp 14.

[3] أدلي.أ.تاير، مرجع سابق، ص ص 60_67.

[4] مؤسسة ستراتفور، تحليل اقتصادي العراق عملاق الطاقة الذي نام طويلا، المستقبل العربي، العدد 298، لبنان، 2000 ص 133.

إن اتساع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط و خاصة العراق تميز بالاهتمام الكبير والتركيز على تأمين التدفق المجاني للنفط نحو الأسواق العالمية وهذا لتأمين للدول الصناعية الغربية الطاقة نفطية بأثمان رخيصة كاليابان و كوريا الجنوبية[1].

2-السيطرة على قوس النفط من آسيا الوسطى و بحر القزوين إلى الخليج:

يحتوي بحر القزوين على أهم مصادر الطاقة كالنفط و الغاز، فهو سطح مائي واسع يقع في الطرف الغربي لقارة آسيا، و عند نقطة التقاء بشرق أوروبا عبر منطقة القوقاز التي تفصله عن البحر الأسود بنحو 700كم و تطل عليه كل من إيران من الناحية الجنوب و تركمنستان و كزاخستان من الناحية الشرقية و روسيا و أذربيجان من الشمال و الغرب و تبلغ مساحة بحر القزوين بـ/ 450كم² و يبلغ طوله و يبلغ طوله 1200 و عرضه 500كم و محتوى الساحل 6379، و موقعه يمثل استراتيجية لملتقى الحضارات متباينة و يعتبر همزة وصل للشرق الأوسط و جنوب شرق شرق آسيا،و يكتسب بحر القزوين أيضا أهمية كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي، و كذلك يشمل 4 أحواض رئيسية[2].

إن قضية أنابيب النفط المركزية المتواجدة في العالم و القطر العربي خاصة الشرق الأوسط مهمة جدا لمستقبل حوض بحر القزوين و آسيا الوسطى حيث تم وضع مخططات تنموية لخطوط النفط الرئيسية بالمنطقة ومرورا بالأراضي الروسية هذا ما سيمكن روسيا من التطلع على الآفاق الأمريكية بالمنطقة[3].

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المشاريع التي تخص الأنابيب النفطية،مما جعل أغلب دول العالم تسعى للحصول على رخصة لامتلاك ذلك المعبر من أجل تأمين مستقبل مشروعها النفطي، وهذا ليمكنها من تحقيق هدفها الاقتصادي و كذا حصولها على الهيمنة السياسية على دول القزوين، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الرئيسي للمشروع ،مما أدى ظهور العديد من المشاكل بين الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا و روسيا حول كيفية إكمال الهيمنة الأمريكية على منطقة القزوين و تمكن القوة التركية من اختراق نفوذ الروسي عبر ذلك الجسر الاقتصادي الحيوي[4].

و امتد الخلاف بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حول مسار الأنابيب النفطية لنقله من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية،يمكن القول أن مصالح شركات البترول الأمريكية قد شكلت ضغطا

---

[1] أدلي.أ.تاير، مرجع سابق، ص ص 15_16.

[2] حارث قحطان عبد الله، أهمية منطقة بحر القزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، مجلة الآداب الفراهيدي، العدد10، 2014 ص 275.

[3] زبينغو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيو استراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية 1999، ص 132.

[4] مصطفى دسوقي كبسة، مرجع سابق، ص ص 267_269.

متزايدا على الإدارة الأمريكية للقيام بدور قيادي أكثر فاعلية في دول جنوبي القوقاز و آسيا الوسطى[1] و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هدفها ببحر القزوين هي المشاريع استخراجه و نقله ولتثير حماسا كثير لدى ممثلي قطاع الاستثمار الخاص الأمريكي بسبب غياب الاستقرار في المنطقة وكذلك هدف السياسة الأمريكية هو مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي[2].

4- إعادة صياغة الجغرافيا السياسية في منطقة الشرق الأوسط:

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية على مدى نجاحها وجودها الدائم بالعراق بصبغة شرعية وقامت بإعادة تشكيل منطقة شرق الأوسط،إذ شملت كل مخططاتها إعادة تنظيم العراق من خلال إقامة نظام ديمقراطي الذي أرادت به تقسيم منطقة شرق الأوسط، حيث تبنت منهجية التفرقة في العراق من خلال السيطرة عليه سياسيا و عسكريا و تفريق المجتمع و استهدفت السنة في العراق بشكل كبير حيث جعلت من المنطقة بيئة طائفية مفككة بين السنة الشيعة و الأكراد ما سيساعدها في القضاء على العراق[3] و استغلوا وضع التفرقة الأثنية و العرقية المتمثلة في الحزب الإسلامي العراقي و هو حزب سني و حزب البعث الذي تميز يعتبر حكامه من الشيعة، و نتيجة هذه التفرقة دفعت بحكومة الائتلاف منع الحكم و الرئاسة من قبل حزب البعث و الحزب الإسلامي لتفادي المشاكل الداخلية[4].

كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك العسكري الذي استفادت منه في القضاء على قوة المنطقة و تشتتها داخليا من خلال المشاكل بين الصدر و الجيش المهدي و كلا منهما كان يجتهد لمواجهة كل المشاكل التي كانت رافضة لأي منافس في السلطة خاصة بظهور حزب الدعوة في نظام الحكم و استغلت الولايات المتحدة الأمريكية قوة الجيش المهدي ضد تنظيم القاعدة و النزاعات الطائفية[5] ولعبت السياسة المذهبية الطائفية التي هي من بين إستراتيجية النخب السياسة العراقية دور كبيرا في استخدام التهديد الطائفي كسلاح في التهديدات العرقية خاصة عند توليها للانتخابات المقترحة في البلاد من أجل كسب الأصوات و أخذ دور رجال الدولة في تسير شؤون البلاد[6].

---

[1] عبد الله الحازم، رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و القانونية و السياسية، 2005، ص 98.

[2] ليونيد ألكسندر فيش، القوقاز مركز السيطرة على العالم و حلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى، مجلة الانباء، العدد 39 .2008

[3] خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص 190.

[4] جوناثان ستيل، مرجع سابق، ص ص 107_108.

[5] أنتوني كوردسمان و خوسيه راموس، الصدر و الجيش المهدي التطور و القدرات و الاتجاه الجديد، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 119_123.

[6] حميد الهاشمي، ميكانزمات المشترك و أزمة الهوية، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص ص 147_148.

إن الحروب الأهلية في العراق كانت نتيجة أعمال التخريبية و المتعسفة للسياسة الأمريكية،والتي تتمثل في القوة الأمريكية العسكرية التي اعتمدت عليها في تثبيت دعائم سياستها في العراق و الشرق الأوسط و استغلال الوضع الطائفي في تحقيق إستراتيجيتها التي تهدف إليها،وهذه القوة الأمريكية كان يدعمها الفيصل الطائفي الأكبر عددا في العراق من شيعة و أكراد الأفضل تسلحا لقمع المقاومات التي يشكلها السنة و هذا من أجل فرض نظام سياسي ناتج عن نظام شيعي وكردي مستقر تحت قيادة أمريكية عسكرية[1].

صرحت كوندوليزا رايس بشأن قضايا شرق الأوسط " أن الأحداث التي جرت مبكرا ساهمت في وضع أسس جديدة لسياسة الأمريكية اتجاه شرق الأوسطية، كما انها كانت تتأهب لاجتناب اشتعال الفتن في المنطقة لكن ذلك حدثت بسبب الاختلافات الواردة داخل الإدارة، و رأت انه من الضروري ان يتم استدعاء الرئيس لرسم مسار سياسة الشرق الأوسطية و نحاول حل التوترات الأساسية داخل الإدارة لتولي كل القضايا التي تخص الشرق الأوسطية[2].

[1] أيفو دالدر, نيكول نيسوتو، هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، تر: حسان البستاني دار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص ص 140_141.

[2] كوندوليزا رايس، أسمى مراتب الشرف، تر: وليدة شحادة، دار الكتاب العربي، لبنان، 2012، ص 81.

المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة النزاع في الفترة ما بين 2007-2014.

تعددت الإستراتيجيات الأمريكية في العراق خاصة بعد أن دعمت نفسها بمرتكزات تقليدية تمكنت من خلالها كشف كل دعائم هذا الإقليم و لأنها لم تستطيع الاستمرار وفق تلك الخطط التي انتهجتها بسياستها الجديدة نحو كل متغيرات التي جعلت منها قوة بمرتكزات حديثة و فعالة.

المطلب الأول: عوامل تبني الاستراتيجية الجديدة:

1-المأزق الأمريكي في العراق و الحرب على الإرهاب:

أدت الاستراتيجيات الأمريكية العنيفة و القوية في العراق إلى تفكيك الوحدات به، مما أفضى إلى ظهور العديد من الفرق المعارضة لذلك و خاصة الجماعات الإسلامية المتطرفة الرافضة للسياسة الأمريكية و منه عملت على وضع حد لذلك الوضع والتخطيط إلى منهجية الإرهاب الذي ندد بوجود الأمريكي، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ موقفا حيال ذلك و تبنت استراتيجيات لمحاربته، غير أن الوضع بدى مزري بتشقق هذه الكيانات و تفرعها بشكل كبير وأصبحت معترف بها من قبل النظم الحاكمة كحزب الله في لبنان و حركة حماس في فلسطين و جماعة الزرقاوي في العراق[1].

بدأت العمليات الإرهابية ضد سياسة الأمريكية و المتواجدون خاصة بالشرق الأوسط باستخدام القوة المسلحة و السيطرة على تظاهرات معارضة ضد الوجود الأمريكي، ففي أوت 2003 فجرت سيارة مفخخة خارج السفارة الأردنية بالعراق و قتل حوالي 11 شخص و آخرين بمقر الأمم المتحدة ببغداد و قتل حوالي 20 شخص بما فيهم الممثل الخاص لدى جورج دي مليو و توسعت الهجومات الإرهابية وصولا إلى المقرات الأمريكية بالعراق، و تتابعت الهجومات الإرهابية بالمنطقة و شهدت سلسلة من الهجمات على المواقع التي تحمل تواجد الأمريكي بها منها محاولة اغتيال السفير بريمر و هجوم على المباني الحكومية و قواعد القوات الأجنبية في كربلاء و استخدام العديد من المفجرين الانتحاريين و ارتفعت الحصيلة مع سنة 2004حيث بلغ عدد القتلى الأمريكيين حوالي 500جندي في فترة قصيرة[2].

استمرت الأعمال الإرهابية بالعراق و تنوعت أصناف المهاجمين الإرهابيين حيث ظهرت طائفة إرهابية أخرى بقيادة الزرقاوي في العراق و سميت بالمرحلة الذهبية في تنظيم القاعدة المنطقة، سببت هذه الطائفة الرعب للجهات الأمريكية حيث انعكست صورة العمليات التي قامت بها دوليا و إقليميا لأن العملية التي اتبعها كانت باحترافية حيث تعرضت الكثير من مناطق التواجد الأجنبي كعمان بالضرب و القصف مثل مبنى الاستخبارات العامة و السفارة الأمريكية و رئاسة الوزراء، و كان الهجوم الكبير باستخدام المواد الكيماوية، ووصولا إلى السعودية التي كان يتواجد بها الجالية اليهودية، و توسعت نطاق الهجومي

---

[1] أحمد باي، مرجع سابق، ص 62.

[2] أندرو كوتي، مرجع سابق، ص 177.

إلى كل المناطق التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق مثل الهجوم على مدريد و سقوط حكومة أزنار ، و بدأت المساعي لوقف المهاجمين الانتحاريين، و استهدفت العمليات الحلفاء الأمريكيين في إطار تحالف الدولي،حيث سعت شرطة بولندا النرويج ألمانيا إيطاليا المملكة المتحدة إلى توقيف الإرهابيين و المشتبه بهم[1].

بعد كل تلك الهجمات حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التخطيط من جديد لمواجهة الإرهاب الموجود في الحدود الإيرانية و بعد حملة دامت 32 ساعة دمرت قوة تحمل 100 ألف من القوات الأمريكية و حملت هذه الهجمات متطوعي من الإرهاب يدافعون عن واقع شرق الأوسط ككل وشنت الولايات المتحدة الأمريكية هجومات مكثفة بصواريخ الكروز و نفذتها عناصر ل 173 طلعة جوية و صرح أحد الضباط الأمريكيين" يوم و نصف تم القضاء على منظمة إرهابية أرهبت المنطقة، و اتبعت كب من سوريا و السعودية نفس التوجه في الهجمات على العراق للقضاء على التواجد الأمريكي[2].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حذرة اتجاه الضربات الجوية الهجومية التي شنها الإرهاب في فترات متسلسلة و متقاطعة نتيجة أحداث 11 سبتمبر حيث صرحت القوات المسلحة الأمريكية أنها تحتاج لمراجعة مهامها إزاء الظروف المتغيرة و تخطيط إلى كيفية توجيه ضرباتها و قال شيلتون "أريد من هيئة الأركان المشتركة أن تعرف أننا أمام عالم جديد " فوجهت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد صاروخية من البحر الأبيض و الأحمر و الخليج العربي ووجهت ضربتها نحو أفغانستان، لكن المواجهة حدثت بين الطرفين و انتهت معالم الأفكار المتطرفة حول أن القضية ليست مسألة إرهاب فقط[3].

إن الدعوة للتعاون الدولي من أجل القضاء على هذه الجماعات المتطرفة التي أضحت خسائر كبيرة سواء على مستوى البشري الأجنبي او الداخلي و المادي، تم الدعوة إلى مواجهة الفكر الذي يدعوا للإرهاب و السعي إلى تحقيق السلام العالمي محليا و إقليميا[4].

2-الصراع العربي/ الإسرائيلي:

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد ما يساعدها على تثبيت دعائم السلطوية بالمحيط العربي خاصة العراق و جعلت إسرائيل جزءا من قوتها في استمرار استراتيجيتها حيث سعت الولايات المتحدة في خلق آلية للحوار بين إسرائيل و الدول العربية و التي تطرح القضايا السياسية و الاقتصادية

---

[1] حسن أبو هنية، المنظمات و الفاعلون و الخارجيون القاعدة و الميليشيات المدعومة من الخارج، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق ص ص 290_291.

[2] يوسف بودانسكي، مرجع سابق، ص ص 125_127.

[3] محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ص 229_231.

[4] خالد عبيدات، الإرهاب، سلسلة اللقاءات الشهرية، منتدى الفكر العربي، العدد 3، الأردن، 2007، ص 197.

و لاقت قبول بعض الدول العربية، لكن مع التطورات التي حدثت في الدول العربية بسبب المشاكل الداخلية بين سوريا و لبنان توجهت إسرائيل بعد حصولها على الضوء الأخضر من الدول العربية لشن هجوم على لبنان و القضاء على حزب الله ، وعملت إسرائيل على ضرب مقر حزب الله، و قد استغلت الإدارة الأمريكية في تنفيذ هذه الاستراتيجية و عمدت على خلق تنافس عربي كبير من أجل استمرار القوة الأمريكية، بالرغم من الجهود الرامية التي تناولتها القضية بمدى تمكين لبنان من اجتياز الأزمة السياسية و من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت لعقد اتفاق الدوحة الذي تناول موضوع المفاوضات السورية و إسرائيل بطريقة غير مباشرة و رفقة الوساطة التركية، و استمرت المفاوضات مع الوفد الفرنسي و الأمريكي في ظل إدارة باراك أوباما[1].

وقد صرح الأسد في تقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توسيع قوتها بكافة المنطقة و تعزيز قوة النظام الصهيوني و دحر الانتفاضة[2]، و اعتمدت إدارة بوش استراتيجيا على إسرائيل بتبريرها للموقف ووضحت ذلك في خطاب أمام المعهد الشروع الأمريكي "إن فرضت الحرب علينا نتيجة فرض العراق لنزع السلاح فسنواجه عدوا يخبئ قواته خلف المدنيين و يمتلك أسلحة مرعبة و قادرا على ارتكاب أي جريمة"،تعززت أهمية إسرائيل بالنسبة للمشاريع الأمريكية الإستراتيجية و توسع دورها ليشمل شرق المتوسط و الخليج و آسيا الوسطى، و لم تكن أهداف شارون محددة و مخفية بل كان يعتزم على سحق منظمة التحرير الفلسطينية و لكونها قوة عسكرية والقوة السياسية في لبنان و ضم قطاع غزة إلى إسرائيل و كان لها لا بد من زعزعة الاستقرار في سورية و العراق[3].

بعد أن ثم استحداث الإستراتيجية السياسية و العسكرية في الشرق الأوسط و توسيع نطاقها إلى الوطن العربي بالتحديد ما يخص القضية الفلسطينية التي لم تشهد أيا من المتغيرات خاصة ضمن اتفاقية كامب ديفد التي جمعت بين إسرائيل و فلسطين في محاولة لحل النزاع ،هذه الأخيرة كانت من قبل إدارة كلينتون ولإلحاح على إيهود باراك الذي عين رئيس الوزراء لإسرائيل من أجل حل النزاع و الذي تمايزت به المواقف حول انسحابه من أراضي الضفة الغربية و عودة الفلسطينيين إلى إسرائيل، لكن بعد فشل الاتفاقية تولت إدارة آرييل شارون بإعادة الهجوم على الأراضي الفلسطينية و قام بمجازر كبيرة كصبرا و شتيلا و عمل على تقسيم الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية و بالرغم المساعي الدولية لحل الأزمة إلا أنها لا تزال مستمرة بخوض الصراع بما أنها لن تتوج باستئناف المفاوضات السلام[4].

---

[1] إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص ص 156_159.

[2] يوسف بودانسكس، مرجع سابق، ص 128.

[3] مروان بشارة، الأسرلة: الغزو الأمريكي للعراق و احتلاله، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص ص 530_531.

[4] كوندوليزا رايس، مرجع سابق، ص 75_80.

تميز دور إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي بصفته الحليف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط و العالم الثالث و لها إيديولوجية متمكنة في النخب السياسية و العسكرية في البنتاغون و تبعا لما حققته من انتصارات على الجيوش العربية 1967 و عرفت أنها القوة المثابرة و تعززت شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بمجالات اقتصادية و إستراتيجية مما ساعدها على تكوين علاقات أمريكية إسرائيلية و نفوذ اليهود الأمريكيين الموالين لإسرائيل[1].

3-الأزمة النووية الإيرانية:

بدا النفوذ الإقليمي الإيراني خلال السنوات الماضية عبارة عن هاجس كبير لدى حكومة أحمدي نجاد منذ توليه السلطة 2013/2005 وتمكنه من فرض سياسته على دول الخليج العربي من جهة و مقايضة البرنامج النووي ،بإقرار أمريكي و اعتراف دولي بميزان القوى الإقليمية الجديدة وزادة القوة الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث توجهت نحو إقامة مقومات إقليمية مهمة مستفيدة من أوضاع أسعار النفط المرتفعة، و كذلك الوضع العراقي الذي شهد تدخل أمريكي متعسف جعل من إيران طرف في التوسع نفوذها مع تولي الحلفاء الأحزاب السياسية وحلفاء طهران، و استغلت إيران الأوضاع التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي و جعلت من نفسها محور المقاومة في بعض المناطق مثل العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 توجهت إيران مهتمة بالتحصيل على تكنولوجيا النووية القادرة على إنتاج سلاح نووي من دون أن تسعى إلى امتلاك السلاح نفسه، و مثل هذا البرنامج بالنسبة لها قدرة تفاوضية كبيرة مع واشنطن، و أعطى لها قوة في تنامي نفوذها الإقليمي[2].

تمايز الوضع بين الأقطاب الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية، إيران و العراق حيث كانت لها صلة قديمة منذ ضربات ريغان التي أنشأت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية حركة المجاهدين في أفغانستان إلى غرب من إيران بمساعدة الاستخبارات الباكستانية و بتمويل سعودي، و كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إجهاض القوة الإيرانية من كل النواحي لكن الأوضاع تغيرت بعد أحداث أيلول و تغيرت الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق ،أرادت القضاء على حركة طالبان و تحطيم البنية العراقية و كانت إيران المستفيدة من الحرب فإزاحة حركة طالبان عدوها الإيديولوجي و صدام حسين خصمها الإقليمي، و الطرف الثالث هو القوة الأمريكية التي كانت بمثابة رئيس الصفقة[3].

ظهرت قوة النفوذ الإيراني في العراق منذ توسع الإستراتيجية الأمريكية بالعراق و توسع نفوذها خاصة بعد انسحاب الأمريكي من العراق، حيث أخذت إيران دور الرئيسي عند تقسيم أدوار النفوذ

---

[1] مروان بشارة، مرجع سابق، ص 518.

[2] نفس المرجع، ص 400.

[3] حميد دباشي، إيران و العراق عقد على غزو العراق، عشر سنوات هزت العالم 2003-2013، مرجع سابق ص ص 620_622.

الأمريكي و الإيراني ضمن دول المجلس التعاون الخليجي، خاصة بالمناطق الشيعية بالخليج العربي والضفة الغربية و بعد نجاح السياسة الإيرانية في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على تغير سياستها تجاه إيران قبلت الإدارة الأمريكية بعقد جولات حول العراق بتوافق أمريكي إيراني و ذلك تنفيذا لإحدى توصيات شكلها الكونغرس الأمريكي جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق على قبول التفاوض مع سورية و إيران،طبقت إيران سياسة الإغراء و الطمأنة حول برنامجها النووي حيث أكد على ذلك الرئيس الإيراني احمدي نجاد عند زيارته الكويت في فيفري 2006،أن إيران جار يريد الاستقرار لجيرانه و المنطقة[1].

إن العلاقات الأمريكية الإيرانية كانت تظهر عنها سمات السيطرة احيانا وأحيانا أخرى تتبادر فيها العلاقات المشتركة عند خوض ومناقشة مسائل تخص العراق و هذا بعد انقطاع دام 27 عام أعادت الولايات المتحدة الأمريكية ربط علاقتها بإيران عن طريق محادثات بينهما في بغداد حول كيفية طرح الاستقرار في العراق و قد حضره السيد الإيراني حسن كاضمي قمي و رايان كروكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن شهدت نوعا من الحدة في الآراء إلا أنها خلصت إلى شراكة حول الاستقرار في العراق، وقد استخدمت إيران العراق كقاعدة لتوسيع نفوذها و أقنعت واشنطن أن وجود إيران وحدها في العراق لا يمكنها من الاستمرار وكذلك هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و قامت حول ذلك بمناورات كبيرة حتى أقنعت واشنطن بوجوب الشراكة بينها و إيران[2].

إيران لم يكن هدفها موجه نحو السياسة الأمريكية بقدر اهتمامها بالعراق الذي هدفت من أجله لاستغلال الوضع من أجل توسيع نطاق نفوذها لكن كانت تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحاجز الوحيد بالمنطقة لذلك جعلت من الشراكة بينها و الولايات المتحدة سمة لتحقيق أهدافها، و كذلك هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و هو تخوفها من البرنامج النووي الإيراني و ما تملكه من أسلحة الدمار الشامل جعلها تستخدمها كورقة مربحة في مخططها بالعراق، و انطوت سياستها على تهديدات و تحذير الأميرال علي الشمخاني وزير الدفاع الأسبق دول الخليج المتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أنها ستصبح هدفا لوابل من الصواريخ الباليستية و أن الصواريخ الإيرانية لن تطلق على القواعد العسكرية الأمريكية فقط بل حتى على أهداف استراتيجية خليجية[3].

---

[1] محمد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق ص ص 429_431.

[2] ريفا بهالا، إيران و الولايات المتحدة و المفسدات المحتملة للصفقة في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2008، ص ص 363_364.

[3] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 431.

الوضع العراقي أدى إلى تصعيد الدور الإيراني بالمنطقة, فانهيار العراق تسبب في ضعفها نتيجة ضعف البني العسكرية للدولة في مواجهة إيران حيث بلغ تعداد جيشهاحوالي18,319,545 جندي مقارنة بدول المجلس بلغ 10,391,795جندي، و بدت إيران متفوقة عسكريا و تتمتع بالقوة على تنسيق وحداتها وتحسين مستواها والإيمان بقدرتها على المناورات وورد الفعل السريع[1].

4-الإصلاح السياسي و الاقتصادي:

إن التطورات الحاصلة في الساحة الدولية أعطى مفهوما جديدا مفاده ضرورة الانخراط في مشروع يشمل الإصلاحات السياسية الجديدة باعتباره الخيار الأفضل للحفاظ على السلم و الاستقرار السياسي و السلام الاجتماعي، و تناولت الإصلاحات التي وضعتها السياسة الأمريكية من خلال تشكيل هيئة شعبية منتخبة لوضع دستور جديد وفقا لمعايير الدساتير الديمقراطية والتي تعمل على فرض حرية تشكيل الأحزاب السياسية و المنظمات و الجمعيات الأهلية و النقابات و حرية الصحافة في المجتمعات المدنية و ما يميزها أنها تدعوا للانتخابات برلمانية لمناقشة المشاريع المستقبلية للاستقرار المنطقة، و نسبة للظروف التي مرت بها المنطقة من ضغوط سابقة داخلية و خارجية متزايدة قام صناع القرار السياسي العربي على تطبيقها انطلاقا من تقديره لمبادرة الإصلاح السياسي الشامل و الجذري[2].

في نفس السياق المطروح حول مشروع الإصلاح السياسي الأمريكي في المنطقة قدم ريتشارد هاس مدير التخطيط السياسي في الوزارة الخارجية الأمريكية إطار لرؤية الإدارة الأمريكية في المنطقة يقوم على:

- وجود نماذج مختلفة للديمقراطية، و ليس من الضروري أن تكون العملية الديمقراطية تتبع نموذجا محدد بحيث لا يوجد نموذج محدد يمكن إتباعه.
- الانتخابات لا تصنع الديمقراطية لأنه من الأهمية أن نجدها تصاحب تطور مدني.
- الديمقراطية تحتاج إلى وقت قد يصل إلى عقود بل أجيال كما تحتاج إلى التعليم و معرفة و تحديث اقتصادي ووسائل إعلام و مسؤولية مستقلة و دعم لحقوق المرأة.
- بالرغم من أن الديمقراطية يمكن تشجيعها من الخارج إلا انه من الأفضل بناؤها من الداخل لكي تستمر[3].

لكن ما هو ملاحظ أن الإستراتيجية الأمريكية في إعلانها عن الإصلاح السياسي تبنت فكرة مشاريع إصلاح سياسي بقيم غربية مطروحة على الساحة العربية و الدليل على ذلك أن وزير الخارجية

---

[1] إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 290.

[2] عبد الغني نصر علي الشمري، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم و المصالح، منتدى المعارف لبنان, 2014، ص ص 132_133.

[3] نفس المرجع، ص 326.

الأمريكي باول كولن دعم مبادرة الشراكة و التنمية التي تمت بين الشرق الأوسط الكبير و المشروع الأوروبي و الذي يهدفان على حد سواء لحماية المصالح الأمريكية الأوروبية وأهمية الأمن القومي الأمريكي حيث أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة الأمن القومي المقترحة في 2006_2010 أكدت فيها على ضمان استراتيجيات الأمريكية التي تقوم على الدفاع عن الحرية و العدالة، و إدانة كل اختراق يهدد انتهاك وجود الكرامة الإنسانية، و هذا ما تبنته الولايات المتحدة لشرعنة ما قامت به في العراق بعدم إثبات وجود أسلحة الدمار الشامل و تحقيق مصالحها[1]خاصة بعد الإصلاح الذي قامت به في المنطقة العربية من أجل تأمين مستوى الأمن القومي الأمريكي[2].

إذ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان النهج العشوائي في تعاملها مع الحكومة العراقية خاصة بعد تصعيد القوة وفرض قانون التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، هذا الأخير خلق نوعا من الاضطراب في الفضاء السياسي الذي ولد الكثير من الإحباط و سوء الفهم لدى سياسيين الأمريكيين مما استدعى الأمر بتطبيق النموذج الأمريكي الاستباقي في الهجوم و الذي هدفت به إلى تفتيت السلطة و القادة و المجتمع المحلي و خاصة طبقة المشايخ تحت عنوان إعادة إصلاح الوضع نحو الديمقراطية و إعادة تشكيل المجالس البلدية على حسابها، و لم تجد هذه الاستراتيجية أي نهج واضح من قبل سلطات الائتلاف سوى العمل على إضفاء الطابع المؤسسي و السياسي للعراق[3].

وبالحديث عن الاقتصاد الذي لاقى اهتماما كبيرا من قبل السياسة الأمريكية في مجال الاستخراج النفطي وبشكل كبير مقارنة بالاهتمام بالتنمية الزراعية و ذلك حسب احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية في تغطية النقائص التي كانت تعاني منها، زاد تركيزها على الاحتياطات النفطية في الشرق الأوسط خاصة بعد أن تحصلت على حقول النفط العراقية و رفعت في معدلات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية حيث ازداد الطلب العالمي على النفط بنسبة 1,8 بالمئة و كذلك ازداد الطلب العالمي على نفط الشرق الأوسط بنسبة 4,7 بالمئة، وتميزت الإستراتيجية الأمريكية في المجال من خلال اعتمادها على الكفاءة الزراعية و الحفاظ على الطاقة و العرض لكي تتمتع أسواق المنطقة بجذب الوجهات الأجنبية،واعتبرت أن معايير النجاح الاقتصادي تكمن في الاهتمام أنشطة القطاع الخاص الوطني و الناتج المحلي الإجمالي و المالية العامة وزيادة الدخل و فرص العمل و توفير خدمات تعليم و الصحة الأساسية

[1] عبد الغني نصر الشمري، مرجع سابق،ص 290.

[2] محسن عوض، الإصلاح السياسي في العراق، مركز الدراسات و البحوث النامية، القاهرة، 2006، ص 381.

[3]Stéphane Taillat, Chaos réveil et Sursaut succès et limite de la stratégie de surgé en IRAK 2007_2009,institut de recherche stratégique de l'école Militaire,France, pp11

و المرافق العامة هي من ضروريات الاستقرار السياسي[1]، وكقاعدة لإعادة الإعمار و التنمية تم إنشاء صندوقين:

أ–صندوق الموازنة و هو مخصص لامتصاص تقلبات أسعار الصرف الدينار التي قد ينتج عن تدفق العائدات النفطية و تقلبات أسعار النفط العالمية ما يحقق عدم تأثير الاقتصاد الوطني.

ب–الصندوق الاستثماري: و تخصص أمواله في تسريع تنمية القطاعات الاقتصادية، و الاهتمام بخصخصة القطاع النفطي و تنمية المصادر البشرية بين القاعين الخاص و العام[2].

المطلب الثاني: إستراتيجية الشراكة الأمنية 2008 كآلية لدعم الانتقال الديموقراطي:

1–التخلي عن سياسة مبدأ الأحادية لصالح التعاون الدولي.

وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش و الرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على إعلان مبادئ علاقة التعاون و الصداقة طويلة الأمد بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2008 وهي تمهيدا لإبرام اتفاقية أمنية بين الطرفين، و تقوم هذه الاتفاقية على رسم مسار العلاقة المستقبلية بين الدولتين حيث نصت على:

- ✓ **مبادئ التعاون :**

– تستند علاقة الصداقة و التعاون إلى الاحترام المتبادل و المبادئ و المعايير المعترف بها للقانون الدولي و تلبية الالتزامات الدولية و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية و رفضا استخدام العنف لتسوية الخلافات.

– إن وجود عراقي قوي قادر على الدفاع عن نفسه أمر ضروري لتحقيق الاستقلال في المنطقة.

– إن الوجود المؤقت للولايات المتحدة في العراق هو بطلب من حكومة العراق ذات سيادة، و احترام الكامل لسيادة العراق.

– على الولايات المتحدة الأمريكية أراضي و مياه و أجواء العراق مطلقا أو ممرات لشن هجوم على بلدان أخرى و أن لا تطلب أو تسعى أن يكون لها قواعد مطلقة و دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق[3].

- ✓ **التعاون في المجال السياسي و الدبلوماسي:**

– دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الأخطار التي تواجه داخليا و خارجيا.

---

[1] صبري زاير السعدي، قوة النفط و مساوئه في التجربة العراقية حالة تاريخية للشرق الأوسط، مستقبل العربي، العدد60 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 261_263.

[2] كمال القيسي، مرجع سابق، ص 186_187.

[3] رهاب نوفل، مرجع سابق، ص 144_145.

– احترام الدستور و صيانته و اعتباره تعبيرا عن إرادة الشعب العراقي و الوقوف بحزم أمام أية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه.

– دعم جهود الحكومة العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية، و من ضمنها جاء بيان 26 أوت 2008.

– دعم جمهورية العراق لتعزيز مكانتها في المنظمات و المؤسسات و المحافل الدولية و الإقليمية و تلعب دورها الإيجابي و البناء في محيطها الإقليمي و الدولي.

– العمل و التعاون المشترك بين دول المنطقة، و الذي يقوم على أساس من الاحترام المتبادل و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، و نبذ استخدام القوة في حل النزاعات و اعتماد لغة الحوار البناء في حل المشكلات العالقة بين مختلف دول المنطقة.

– تشجيع الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد علاقات بين دول المنطقة و العالم لخدمة الأهداف المشتركة لكل الأطراف المعنية و بما يعزز امن المنطقة واستقرارها و ازدهار شعوبها[1].

✓ **التعاون في المجال الأمني:**

– تقديم تأكيدات و التزامات أمنية إلى الحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق و ينتهك سيادته و حرمة أراضيه أو مياهه أو أجوائه.

– مساعدة الحكومة العراقية في مساعيها لمكافحة جميع المجموعات الإرهابية و في مقدمتها تنظيم القاعدة و الصداميون و كل المجاميع الخارجة عن القانون بغض النظر عن انتماءاتها و القضاء على الشبكات اللوجستية و مصادر تمويلها و إلحاق الهزيمة بها و اجتثاثها من العراق على أن تحدد أساليب و آليات المساعدة، ضمن اتفاقية التعاون المشار إليها سابقا.

– دعم الحكومة العراقية في تدريب و تجهيز و تسليح القوات المسلحة العراقية لتمكينها من حماية العراق و كافة أبناء شعبه و استكمال بناء منظومتها الإدارية حسب طلب الحكومة العراقية[2].

✓ **التعاون الثقافي:**

في هذا المجال اعتمدت على ربط الصلات بين مواطنيها على أساس التبادل الثقافي الذي يقوم على العلاقات التعليمية و كذلك على العديد من المعاير التي تتميز بالتشجيع و التعاون و التنسيق في مجال التعليم و البحث العلمي و كذلك الاستثمار و إنشاء الجامعات و المؤسسات و دعم برامج الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة الأمريكية.

---

[1] باسيل يوسف بجك، مشروع الاتفاقية الأمنية بين الراق و الولايات المتحدة الأمريكية، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت 2008، ص ص 155_156.

[2] عبد المنعم السيد علي، التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية الطويلة الأمد، مركز الدراسات العربية "بحوث اقتصادية عربية"، العدد 17، لبنان، 2010، ص 145.

تشجيع و تعزيز برامج التنمية و التدريب مثل برنامج فولبرايت و برنامج الزائر الدولي للشخصيات القيادية IVLP في العديد من المجالات منها الطب و الهندسة و العلوم التكنولوجية و الاتصالات و الإدارة العامة و المخطط الاستراتيجي.

تسهيل عملية الطلبات حول التأشيرات الأمريكية بما يتلاءم مع القوانين و الإجراءات الأمريكية لتفعيل مهارات المشاركة بين الأفراد العراقيين المؤهلين في النشاطات العلمية و الثقافية، و تشجيع جهود العراق في مجال الرعاية الاجتماعية و حقوق الإنسان و تشجيع جهود و المساهمة العراقية في المساعي الدولية المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي العراقي و حماية آثاره[1].

- ✓ **التعاون في المجال الاقتصادي:**

– دعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية و تطوير قدراته الإنتاجية ومساعدته في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

– المساعدة في دعم الأطراف المختلفة على الالتزام بتعهداتها تجاه العراق كما وردت في العهد الدولي مع العراق.

– الالتزام بدعم العراق من خلال توفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساته الاقتصادية و بناه التحتية و تدريب تطوير الكفاءة و القدرات المختلف مؤسساته الحيوية.

– مساعدة العراق على الاندماج في المؤسسات المالية و الاقتصادية و الإقليمية و الدولية.

– تسهيل و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و خاصة الأمريكية إلى العراق لتسهيل عملية البناء و الإعمار.

– مساعدة العراق على استعادة أمواله و ممتلكاته المهربة و خاصة التي هربت من قبل عائلة صدام حسين و أركان نظامه و كذلك كل الأثار المهربة و التراث الثقافي.

– مساعدة العراق على تسديد ديونه و إلغاء التعويضات الحروب، و كذلك المساعدة في حصوله على ظروف تجارية تشجيعية و تفضيلية تجعله من الدول الأولى لرعاية في السوق العالمية تحت القيادة الأمريكية[2].

- ✓ **التعاون في مجال الصحي و البيئي:**

– دعم و تعزيز جهود العراق من أجل بناء هياكل بنيته الصحية التحتية و تقوية المنظومات و الشبكات الصحية.

– دعم جهود العراق من أجل تدريب الكوادر و الكفاءات الصحية و الطبية .

---

[1] رهاب نوفل، مرجع سابق، ص 147_148.

[2] عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 144.

– تشجيع الاستثمار العراقي و الدولي في مجال الصحة من اجل دعم التنمية بعيدة المدى في العراق والتوعية حول الحد من انتشار الأمراض المعدية و الصحة الوقائية و العقلية[1].

إن نقاط الاتفاقية التي طرحت لوجدنا أنها متشابهة نوعا ما للإصلاحات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في البداية و علما أن كل تلك الإصلاحات و القرارات الأمنية كانت هادفة للمصلحة العراقية لكنها هادفة و بشكل كبير للمصلحة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، بالرغم من ان هناك البعض كان رافضا للاتفاقية الأمنية بسبب تطبيق قرار خروج العراق من مقرر الفصل السابع و هذا ما سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية و سياستها لها كامل الحرية في السيطرة و تولي الشؤون العراقية من دون متابعة دولية لكن تم تطبيقها لقبول الفئة الأخرى التي كانت ضمن إطار الحكم في العراق لكن تبقى أسباب هذه الاتفاقية و نتائجها تثري نوعا من الغموض.

2– دبلوماسية الأموال بدل الضربات الاستباقية:

قام جورج بوش بتوجه أهدافه مرة أخرى نحو العراق من خلال قيامه بمجموعة من المشاريع التي تمثلت في إعادة إعمار المنطقة والاستفادة من عائدات النفط و الغاز العراقية باعتباره الحافظة الأساسية ففي 22ماي2008 بمدريد أقر مجلس الأمن قرار رقم 1483 بإقامة صندوق التنمية للعراق الذي يلبي الحاجات الإنسانية للشعب العراقي و التمويل و إعادة بناء بنيته تحتية، ويعتبر هذا الصندوق الحافظ للرصيدين العائدات نفطية في العراق, وكان التركيز على التحالف المؤقت على معايير العليا و الشفافية في مسألة الصندوق و إضفاء مؤسسي لحكم ديمقراطي ،لذلك أقاموا مجلس دولي للمشاورة و المراقبة من أجل مراقبة بوادر إعمار العراق و الالتزام بقواعد الصندوق الأساسية و تتبع شؤون الحكم بشفافية [2].

كما طبقت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة في استغلال العراق و إنهاكه ماديا و العبث بأمواله من خلال البرنامج الذي طبقته وهو النفط مقابل الغذاء، حيث أعتبر هذا البرنامج هو أكبر مشروع فساد في العراق و هو يهدف إلى أغراض سياسية معينة كذلك يستخدم به أسلوب الاستفزاز السياسي و النهب ثروات المنطقة، و قد فضح هذا المشروع هيئة الأمم المتحدة كهيئة تقوم على الدفاع على حقوق الإنسان و حمايته و أصدرت العديد من التقارير الرافضة لمشروع كتقرير فولكر الذي رأى أن من الغير ممكن تصديقه أن الفساد يندرج ضمن خطط هيئة الأمم المتحدة ,و كانت الذريعة حول تطبيقه هو بسبب الفساد الذي كانت عليه العراق في كل المجالات، إلا أن المشروع أخذ طابع الاستغلال من خلال

---

[1] للمزيد من الاطلاع ينظر الملحق رقم 2: حول اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة و التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق.

[2] مشروع مراقبة إيرادات العراق، أمريكا و الماليات العامة للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 298، لبنان، 2000 ص ص 111_115.

الانتهاكات التي قام بها المسئولين عندما قدمت رشوة لمسئولي هيئة الأمم المتحدة لتوسيع مجالات هذا المشروع و تطبيقه بصفة رسمية دون معارضة[1].

المطلب الثالث: من إستراتيجية الانتصارات العسكرية إلى إستراتيجية الفوضى البناءة:

تعرف إستراتيجية الفوضى البناءة على أنها أداة تنفيذية لإستراتيجية الأمن القومي، و يعنى بها هي إنشاء فوضى ببعض المؤثرات من أجل إعادة هيكلة الدولة الضحية مثل ما حدث في العراق فهي فوضى كبيرة مهدمة لكل القيم و معاير التي تعرفها كل دولة, لأن مبدأ التدخل الأمريكي على أساس الفوضى البناءة يظهر بشكل التدخل سواء دولي مباشر أو غير مباشر في إقليم تعتبره الولايات المتحدة متخلفا، أو نظام حكم استبدادي بهدف إحداث بيئة مناسبة له أو على حسابه لإحداث تغيرا جدري للمقومات و جعل ذلك النظام يتفكك بشكل يعطي فرصة السيطرة عليه حسب تلك الإستراتيجية للظهور كقوة لم يسمح بوجودها سابقا[2].

قاما الرئيس جورج بوش بخلق إستراتيجية الفوضى البناءة نحو الشرق الأوسط و العراق حيث برزت ببعض المعاير منها الانحياز الذي طبق نحو المواقف العربية باستخدام إسرائيل الورقة الثانية المربحة بكل سياسة تتخذها ضد الكيانات العربية خاصة الشرق الأوسط, كذلك التحفيز بالضغط على كل القوى التي تبني معالمها بالقوة كالعراق، و الفاعل الأخير التناقض الذي حملته مبادرات الإصلاح الشبه مسؤولة و كذلك الانفرادية انتهاجها لسياسة تقوم باعتبار نفسها هي القطب الواحد في العالم المسير، و اعتبرت كل المشاريع التي قامت بها هي نوعا من فوضى و تشويش في خطط أنظمة الحكم التي توالت في العراق و الشرق الأوسط كي تعرقل تلك الخطط جعلت من إستراتيجيتها قاعدة لتفعيل القوة و للهيمنة[3].

عند تطبيق السياسة الأمريكية لتلك الإستراتيجية في المنطقة دفعت بالمجتمع العراقي بالتفكك و العمل على إعادة تشكيله باستخدام القوة العسكرية و أحيانا القوة اللينة كي تأخذ دور الممثل الشرعي وتتمكن من التواصل مع كل الفئات الحاكمة بالقطاعات المدنية وإمدادهم بالدعم المادي، حيث صرحت الوزيرة الخارجية **كونداليزا رايس** حول الوضع "تجمع الأقليات دينية و عرقية عاجزة عن العيش في كيانات دولية وطنية" وجمعت بين السياسات الطائفية ولإستراتيجية الأمريكية على حساب مصالحها و ظهرت نتائجها من خلال الإستراتيجية في العراق ، وعبر الرئيس بوش في خطابه في 2005/06/28 أن الوضع في العراق مرعب و تميزت الردود على الوضع عبر المحافظين الجدد التي توصلوا من

---

[1] محمد أشرف البيومي، فضيحة النفط مقابل كشف لفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 2008، ص ص 241_247.

[2] حسن الأنباري، مرجع سابق، ص ص 137_138.

[3] عبد الفتاح الحاروني، العالم العربي في ولاية بوش الثانية الفوضى البناءة، مجلة دراسة استراتيجية، العدد الأول، الجزائر 2006، ص ص 62_64.

خلالها أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستراتيجيتها لم تخسر شيئا بل حققت ما تريد هي أن توقع العراق في مستنقع الفشل و نجحت في تحطيمه و تفكك المجتمع و الدولة، عبر مايكل ليدن وكيل الوزارة الخارجية سابقا وهو من أبرز المحافظين الجدد "إن الاستقرار رسالة أمريكية لا قيمة لها و مفهوم مضلل لا نريد استقرار في إيران و العراق و سوريا و لبنان، و حتى السعودية نريد الأشياء تتغير إن المسألة الحقيقية ليست عما إذ كنا سنخلق الاستقرار بل كيف"[1].

[1] حسن الانباري، مرجع سابق، ص 139.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية:

طرأت الكثير من التغيرات على السياسة الأمريكية بعد توليها شؤون العراقية حيث ظهر التباين في مواقف الدول المجاورة للعراق خاصة و أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الفاعل الرئيسي في تغير خارطة الشرق الأوسط مما نتج عن ذلك العديد من الثورات الداخلية المتفرقة،لتخلق لها توترا على جميع المستويات لتكون السبب في انكسارها و تراجعها كقوة إقليمية و دولية.

المطلب الأول:تداعيات الإستراتيجية الأمريكية على أطراف النزاع.

تبنت السياسة الأمريكية موقف المحايد في التحالف من أجل الشؤون العراقية وتعددت الأسباب والتداعيات حول كيفية ضرب والقضاء على ذلك التحالف المناهض للسياسة الأمريكية، وكانت لها ردة فعل شديدة حاملة للتهديدات مباشرة نحو كل من سورية و حلفائها الرافضون للسياسة الأمريكية في المنطقة كما أكد الرئيس بشار الأسد في مؤتمرات رسمية أن التوجه الأمريكي ليس محدد بقدر أنه يهدف إلى خلق قوة بينية بالمنطقة،وظهرت المخاوف السورية من تداعيات الاحتلال الأمريكي خوفا أن تثور تلك المشاكل الطائفية التي ستخلق الكثير من الفوضى و القتل و الدمار من اجل التمسك بكرسي السلطة لتحقيق مصالحها على حساب الشعب، كما أن لتكتيكات الحرب التي تبنتها الإستراتيجية الأمريكية في سورية كانت تشهد نوعا من التأليب الداخلي للعلاقات السورية العراقية وتطبيقها لسياسية اللعب والتفكيك[1].

إن السياسة الأمريكية كانت تسعى إلى القضاء على كل المركبات التنظيم و التحالف بين الدول التي أرادت أن تدعم العراق كروسيا التي رفضت كل الخطط العسكرية الأمريكية التي طبقت في العراق بشأن أسلحة الدمار الشامل جعلت من الكريملن ينتهج سياسة الحرب الأنجلوسكسونية في الحرب على الحلفاء لأن روسيا كان لها طابع الحليف التاريخي للعرب و من المؤكد ستكون رافضة للسياسة الأمريكية كما استفاد الكريملن من الخلاف القائم بين ترويكا فرنسا و ألمانيا و بلجيكا التي عارضت العمل العسكري ضد العراق بينما الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا دعمت الحرب[2].

لعب الدور الأمريكي دورا مهما في التأثير على العلاقات الدولية و الإقليمية ، و الملاحظ أن الفاعل الذي أثر في العلاقات العراقية التركية هي دور الأمريكي الذي لا يزال يهدف إلى تحقيق مصالحه في المنطقة، كما شكلت الإدارة لأمريكية لجنة الثلاثية الأمنية العراقية الأمريكية و الهدف منها إيجاد نوع من

---

[1] عقيل سعيد محفوظ، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على سورية، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص ص 483_489.

[2] سلام مسافر، قراءة الموقف الروسي من الاحتلال، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص ص 608_609.

التقارب و التنسيق بينهما وبرعاية أمريكية من أجل مراقبة الحدود و منع تسلسل مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل تركيا[1].

إن منهجية الإدارة الأمريكية المتبعة في فرض سيطرتها على منطقة العراق تمثل مرحلة ذهبية خاصة في سنوات 2004إلى 2006و انعكست بصورة فاعلة إقليميا و دوليا, فقد أدى إلى صعود تحول كامل في البيئة الأمنية الإقليمية بأسرها،حيث نتجت عن تلك البيئة فرق القاعدة في بعض المناطق الأوروبية مثل بريطانيا حيث كان البريطانيون المنفذون للهجمات في 27 جويلية 2005 تابعين للقاعدة الزرقاوية و جاءت هذه الهجمات انتقاما من اشتراك القوات البريطانية في التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق، و استمرت الهجمات على المصالح البريطانية في تركيا و استهدفت القنصلية البريطانية و حتى مكاتب إتش إ سبي سي في إسطنبول[2].

و لم يقتصر الوضع فقط من الناحية الأمنية حيث تحولت الساحة العراقية منذ بداية 2005 إلى معقل المتطوعين العرب و المسلمين و تدريبهم عسكريا على شاكلة فرق، و ترصدت أجهزت الاستخبارات الغربية عدد المتطوعين المتواجدين بها وبلغ حوالي 200 مقاتل عربي قرر الخروج من العراق في مدة شهر فقط[3] وعرفت أمريكا تكلفة باهظة الأثمان حيث أقر ذلك باراك أوباما أنها تكلفة اختيارية و ليست مفروضة حيث بلغ مقتل قرابة 4500 جندي أمريكي و جرح أكثر من 23000 آخرين و صرف أكثر من مئتي ألف مليار دولار و استنزاف القوات العسكرية الأمريكية في البلد نتيجة الهجمات التي قامت بها الفرق المتطوعة الرافضة للسياسة الأمريكية في العراق[4].

ونتيجة لتلك الأحداث شهدت السياسة الأمريكية في عهد أوباما معطى يبدي من خلاله أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تمتلك تلك القدرات العالمية بصورة عامة و كذلك نفذت طاقتها التي تتمتع بالنفوذ و لم تعد تظهر بدور اللاعب الأساسي و العالمي لذلك لم تشهد أي نتائج ثرية و جديدة في سياستها المطبقة، و لأن أمريكا تبنت سياسة دفاعية جديدة جعلتها تقوم على بتخطيط استراتيجي في أسيا والمحيط الهادي، بناء على هذه الاستراتيجيات الدفاعية الجديدة طلبت العديد من القوات الأمريكية ونفقات وزارة الدفاع أنها تحتفظ بقدرتها نحو إقليم آخر لأن أمريكا لم تعد قادرة على خوض حربين متزامنتين في وقت واحد، و ما دفع بتحفيز أمريكا لهذه الإستراتيجية هي انتهاء الحرب الأمريكية في العراق و استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لسحب قوتها العسكرية المقاتلة من أفغانستان في أواخر 2014، وكذلك توالي

---

[1] هيثم كريم صنوان، العلاقات العراقية _التركية رؤية في إمكانات التعاون و احتمالات الصراع، مجلة المستقبل العربي بيروت، 2008، ص ص 354_355.

[2] حسن أبو هنية، مرجع سابق، ص ص 292_293.

[3] محمد سعيد إدريس، مرجع سابق، ص 414.

[4] أسامة أبو راشد، مرجع سابق، ص 542.

الأزمات الاقتصادية الأمريكية الخانقة التي تستوجب إحداث اقتطاعات من ميزانية وزارة الدفاع و المحفز الأساسي تصاعد التهديد الصيني و الإيراني للنفوذ الأمريكي في منطقة آسيا والشرق الأوسط[1].

تعددت تكاليف هذه الحرب و تنوعت بسبب المتغيرات التي طرأت على السياسة الداخلية و الخارجية في الحالة العراقية حيث وصلت نسبة التكلفة البشرية في العراق وعدد القتلى بحوالي 1.200.000 مليون و مئتي ألف عراقي، كذلك حدث انسلاخ عميق في التركيبة الاجتماعية بسبب الصراعات الطائفية و القوميات المتصارعة بين العرب و الأكراد و السنة و الشيعة، أما بالحديث عن المعضلة الاقتصادية التي عانت منها العراق هي مقدور الخسائر الاقتصادية بسبب الفساد الذي من رشوة و نهب و تولي صفقات مشبوهة[2]، وبلغت الحسابات الكلية للصراعات ونتائجها السياسية و الاقتصادية في تقويم الحرب كبيرة جدا حيث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ثمنا بشريا غير مسبوق من بين الجنود الذين يعودون من أفغانستان و العراق و بلغ أكثر من 263,000 جندي قد عولجوا في المرافق الطبية الخاصة بالجنود المسرحين لحالات شتى، و بلغ حوالي 100,000 ألف جندي أصابوا بحالات نفسية و لقيت الولايات المتحدة الأمريكية انهيار و انحطاط و هذا ما سبب ارتفاع في معدل الخطر على أمريكا[3].

ونتيجة على الوضع قرر هيغل تشاك وزير الدفاع في إدارة أوباما 2013 الذي يعتبر واحدا من ثلاثة جمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي ممن وقعوا مشروع قرار ديمقراطي في جويلية 2007 يطالب إدارة بوش بسحب القوات الأمريكية بصورة أحادية في العراق خلال 120 يوما، وقد قام هيغل بطرح الفكرة على أوباما حول ضرورة تحقيق التوازن بين البناء العسكري الخارجي و ضبط أهم التصورات السياسة الخارجية الأمريكية و بناء الاقتصاد الوطني الأمريكي[4].

أخذ الرأي العالمي و القانوني أن موقف السلطة الأمريكية و البريطانية في اجتياح العراق كان بمثابة الفعل العدائي و هو انتهاك خطر للقانون الدولي، و قد تبنى القانون الدولي أن الاجتياح الأمريكي البريطاني للعراق غير شرعي[5].

---

[1] نفس المرجع، ص ص 567_569.

[2] منقذ محمد داغر، مرجع السابق، ص ص 321_326.

[3] محمد صالح المسفر، عشر سنوات من تداعيات احتلال العراق مهددات أمن المنطقة و عبور التفكك و التأثير فيه في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003–2013، مرجع سابق، ص 369.

[4] أسامة أبوا راشد، مرجع سابق، ص ص 577_579.

[5] هانز كريستوف غراف فون سبونيك، العراق كفاح أمة 1990_2013، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003–2013، مرجع سابق، ص 667.

المطلب الثاني: متغيرات ما بعد الثورات العربية و انعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية:

شكلت الثورات العربية منعرجا مهما في نمط السياسة الأمريكية، حيث طرحت تلك الثورات بعض المتغيرات في الاستراتيجية الأمريكية كالعراق و سوريا التي انعكس عليها الصراع العراقي الداخلي وكذلك تأثر العلاقات بين الرئيس المالكي و السياسات الدول المجاورة ،و ترتب عنها سقوط الأنظمة الحاكمة كنظام الأسد الذي طرأ عليه اهتزاز قبضة المالكي على الدولة بسبب وصول جماعات المسلمين الإخوان للسلطة السورية، و ما زاد الوضع شدة هي توسع الثورات العربية بالداخل و تأثيرها على بعض بسبب النزعات الانفصالية الرافضة للأنظمة الموالية و الاستبدادية مثل ما حدث في إقليم كوردستان العراقية و أكراد سورية، مما أثر ذلك على الوضع الأمني و زادت المخاوف الأمريكية من الوضع و أشار تقرير نيويورك تايمز الذي نشر في 24 سبتمبر 2012 أن المسئولين الأمريكيين يرون هناك حالة عدم يقين حول الوضع الأمني في العراق و استمرار المشاكل الطاحنة على الإقليم العربي على الرغم من أن السياسة الأمريكية هي التي مهدت مناخ التوتر و الانفلات الذي هو من مصلحتها و تدخلها في تقديم مساعدات عسكرية و دعم سياسي من خلال الكونغرس الأمريكي[1].

أحدثت الثورات العربية إحباطا و عزوفا سياسيا كبيرا خاصة في أوساط الشعوب العربية ونتجت عنها العديد من المشاكل الطائفية أو الدينية، و اعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن هذه الثورات كان ورائها الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية،وكانت هذه الثورات باعتبارها المستثمر و المكتسب الوحيد لتغير في البلدان العربية بما يتناسب مع المصالح الأمريكية، و اعتبرتها بمنزلة الاحتواء لها، و ضمن هذا السياق استفادت منها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وفق ما يتماشى مع مصالحها، و طورت السياسة الأمريكية هذا النهج و صاغته في نظرية التعامل الإستراتيجي يمنعها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر[2].

تغيرت الإستراتيجية الأمريكية بعد الثورات العربية بدعمها للأنظمة ديمقراطية خالية من القوة العسكرية و ما عادت تقوم بالإصلاح السياسي و سعيها في نشر الديمقراطية في المنطقة و التي اعتبرتها عبارة عن حجج و مسوغات تستخدمها ضمن إستراتيجيتها و هدفت السياسة الأمريكية الجديدة على تطبيق معالم قيمها التي لا تتجاوز مصالحها من أجل القيم و المثل و الأخلاق حيث صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية 39 جيمي كارتر أن "الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد جنة للحريات و حقوق الإنسان

---

[1] أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان 2013، ص ص 234_231.

[2] خليدة كعسيس خلاصي، الربيع العربي بين الثورة و الفوضى "آراء و مناقشات"، مجلة المستقبل العربي، متاحة على الرابط http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60664، أطلع عليه في :2016/03/08، على الساعة:20:55.

و بالتالي لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة في أي موقف على وضع مصالحها رهان مع ضرورة رواج الديمقراطية أو الحرية و حقوق الإنسان إذ أن المصلحة الأمريكية عادة ما تكون فوق الرهانات[1].

إن الوجهة الأمريكية في المنطقة العربية تنطلق من بواعث الطمع في مقدرات المنطقة كونها خزان للثروة النفطية وأنها تمثل تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي في تحقيق مصالحه بالمنطقة وبالرغم من الإدارة الأمريكية مازالت تحقق مصالحها في المنطقة كاملة غير منقوصة إلا أنها لم تحدث تغير لصالح تحقيق الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في المنطقة،وهكذا اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما بعد نجاح الانتخابات ظهرت جديتها في المنطقة و سياستها المطبقة بعد الثورات العربية التي أدت بترميم صدقية الولايات المتحدة المتآكلة للغاية في مسألة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في المنطقة و ذلك ما أربك السياسية الأمريكية التي لم تكن تتوقع مثل ربيع عربي إصلاحي كهذا في تعاطيه معه و أصبحت سياستها السابقة تجاه الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية غير مقبولة و هدفت كل من السياسات العربية و الأمريكية العمل تحقيق استراتيجية آمنة[2].

تغيرت ملامح الإدارة الأمريكية منذ تولي أوباما السلطة و تميزت باستراتيجية جديدة خاصة بعد الارتباك و الموقف المتمرد و المتواطئ بسبب ثورات الربيع العربي الذي جعلها تعيد حساباتها من جديد بعد انهيار إدارة بوش المعقدة، كما وجه أوباما معالم بناء دولته نحو تكوين أجندة محلية و في مقدمتها الاقتصاد وإعطاء أولوية للبناء الأمريكي و الاهتمام بتحديات الأمنية المقبلة من خلال متغيرات السياسات الإقليمية و الدولية و إعادة تأكيد التزام أمريكا أمن إسرائيل و التوصل إلى السلام الدائم في المنطقة أي أن أمريكا لا ينبغي أن تغرق نفسها في محض التهديدات بقدر سعيها لتغير نحو تخطيط اليافع الذي يحقق لمكانتها قوة بمحور الاستثمار و الدبلوماسية و تراجع جرعة العسكرة و التعامل بوجه القوة الناعمة التي تدهم أهم منشآت و مشاريع بدبلوماسية[3].

المطلب الثالث: المعضلة الأمريكية بين استراتيجية النصر أو الانسحاب:

تراجعت الاستراتيجية الأمريكية باستمرار بسبب إيمانها أن انطلاق سياسة الفلسفة البرغماتية التي تعمل على هديها بأن هدفها الأسمى هو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة بعد أن تكون قد نجحت في تحقيقها، و ذلك ما استدعى بالسياسة الأمريكية على تغير استراتيجيتها بدمجها بين السياسية الغيبية و البرغماتية و التي تهتم بإيجاد حل حول واقعية المأزق المزدوج الذي كانت تعاني منه العراق و المأزق الأمريكي الذي جعل صورة الولايات المتحدة الأمريكية تهتز باعتبارها القوة العالمية العظمى

---

[1] محمد صالح مسفر، مرجع سابق، ص ص 509_510.

[2] نفس المرجع، ص ص 514_515

[3] أسامة أبو راشد، تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق في أولويات الاهتمام الأمريكي في العالم، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص ص 579_584.

و قد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مبادئ تمكنها من تغير استراتيجيتها لأفضل الانسحاب من المدن و التمركز في قواعد خارج العراق بالاتفاق مع الحكومة العراقية و تركه يحدد مصيره و إيجاد بديل آخر[1].

دارت العديد من الآراء حول وجود القوات الأمريكية هو مصدر الشرعية للنظام العراقي الجديد و قد بدرت العديد من المواقف حول تغير الاستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق خاصة بالفترة الأخيرة و ما ميزها هي النتائج التي تحصلت عليها منذ غزو العراق حيث أنها لم تعتقد أن سيناريو الفساد سيتكرر مرة أخرى[2].

بعد فشل السياسة الأمريكية في العراق تبنت الإدارة الأمريكية سياسية الواقعية في تسير مصالحها مع العراق بعد ان كانت سياستها عبارة عن مقبرة للعراق خلال إدارة بوش الأولى و فرض الهيمنة الأمريكية و ظهر الاختلاف في نمط السلطة خاصة بعد فترة رئاسة السلطة بين إدارة بوش الابن و رئاسة أوباما و من المؤكد ان تقديرات رامسفيلد الخاطئة و من ورائه المحافظون الجدد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية واقعة بوحل العراق إلى أن اضطر بوش إلى تغيير سياسته في عام أواخر عام 2006 أي في استراتيجيته الأمريكية في العراق لا تعمل بطريقة صحيحة، و قد انتهت السياسة الأمريكية في محاولة الانسحاب من العراق لبعض الفواعل التي أرهقتها و من بينها أنها لم تتمكن من تحقيق الهدف من الحرب على العراق فلم تتمكن من السيطرة على المنشآت العراقية النفطية و لا نقل سمات الرعب إلى خصومها كسوريا و إيران و كوريا الشمالية، و بما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حظيت سياستها بالفشل، و قد ساهمت الضعف الاقتصادي الأمريكي هو الآخر في تدهور الحالة الأمريكية و شعر بالضغط الكبير و قرر بدأ التخطيط للانسحاب و هو ما دشنته إدارة بوش و اتفاقها مع حكومة المالكي أواخر 2008 ليكتمل الانسحاب تحت إدارة أوباما[3].

والأسباب الأخرى التي دفعت بأمريكا الانسحاب من العراق، و هي الأوضاع الموجودة بالعراق و أمريكا ذاتها و من سيقرر هو الرأي العام الأمريكي الداخلي و المؤسسات التي تمثله الكونغرس و مجلس نواب الشيوخ و كانت أولى الإشارات التي انعكست عليها بالفشل هي:

– فشل العملية السياسية: و هي العملية و الإستراتيجية المطبقة في العراق و التي انعكست بالفشل.

---

[1] عبد الوهاب القصاب، مرجع سابق، ص ص 171–173.

[2] إيمان أحمد رجب، العراق بعد عام 2011 التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003–2013، مرجع سابق، ص 64.

[3] أسامة أبو راشد، مرجع سابق، ص ص 561_563.

– الخسائر البشرية الأمريكية في العراق:و لأن أغلب الضحايا من الجيش الأمريكي يحمل جنسية أمريكية و المتطوعون كذلك يملكون بطاقة إقامة بأمريكا، و يحمل بعض المقاولون التي ولتهم الولايات المتحدة على عتاد الجيش.

– الخسائر البشرية والمادية الفادحة التي منيت بها أمريكا حيث بلغ عدد القتلى بالعراق حوالي2662 فردا و 19995 من الجرحى لا يمكن معالجتهم و العودة للجيش.

– هروب بعض القادة و الجنود من الجيش الأمريكي إلى الحروب الأخرى.

– انسحاب أغلب القوى المتحالفة مع الولايات المتحدة و بريطانيا أي انسحاب الكثير من الدول المشاركة في حرب العراق، و توالي المصاعب التي واجهتها الولايات المتحدة في داخل أمريكا نفسها و انخفاض شعبية بوش و مطالبة الرأي العالمي بانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

إن انسحاب القوات الأمريكية من العراق كان بعد أن حققت نصرا تكتيكيا تمثل في تشكيل قدرات فعالة في كبح جماح حركات التمرد و تحقيق الانتصارات الهامة بالتعاون مع قوات الأمن العراقية خلال عامي 2007_2008 و التفويض على دخول العراق خلال 5 أعوام حرب أهلية و خلق هيكل هش للديمقراطية في العراق بالرغم من الخسائر البشرية و المادية التي منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وقد أكدت كوندوليزا رايس في قولها: "من خلال الفترة الأخيرة إن العراق مهم ليس للعالم العربي فقط و لكنه مهم للنظام العالمي ككل و لذلك فإن الاهتمام بالعراق فهو اهتمام بالقضية المركز المحورية وإن العراق يشهد بداية نهاية الإمبراطورية الأمريكية و سيعرف تحرير العراق زلزال المنطقة العربية كلها"[2].

نستطيع القول أن تغير النظام في العراق و انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب معضلة كبيرة و هي استمرار الطابع الطائفي للنظام السياسي في العراق من حيث قوة القوى الشيعية عليها و تشكيل حكومة جديدة برئاسة حيدر العبادي بعد الانتخابات البرلمانية حيث عملت القوى السياسية العراقية في مواجهة مشكلة التطرف الإسلامي و تنظيم داعش الذي يعتبر أنه تنظيم خاص بدولة إسلامية و بعد ذلك لوحظ أن هنالك تحسنا ملحوظا في العلاقات بين دول الخليج و العلاقات الأمريكية، و التي توجهت لتشكيل و دعم حكومة جديدة في حربها ضد تنظيم داعش فضلا عن التوسع النفوذ الإيراني في العراق بينما شهد بعض التوتر في العلاقات بين الحكومة المركزية و تركيا بسبب موقف الثانية من حكومة

---

[1] وكالة رويترز، إنسحاب قوات الغزو الأمريكي للعراق و تسليم كافة المسؤوليات إلى السلطات العراقية بعد قرابة تسعة أعوام من الاحتلال، متاحة على الرابط: http://www.swissinfo.ch/ara/%2، أطلع عليه في،2016/03/12، على الساعة 22:30.

[2] خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص ص 358_362.

* للمزيد الاطلاع على التقرير ملحق رقم 3: اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة و تنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه.

إقليم كردستان و لم يبقى الوضع السياسي في العراقي مستقرا بسبب تضارب في السياسات في العراق و تبلور فكرة التنظيم الإسلامي الذي خلف الكثير من الخسائر على كافة الأصعدة[1].

إن انتشار الفكر المتطرف داعش بنجاح في الساحة العراقية و الذي ظهر بصفة التعصب و النهج الإجرامي،كان بسبب الفشل النظام السياسي العراقي القائم و فشل النظام الذي تقوده السياسة الأمريكية في تلك الفترة[2]، كانت أساس الحروب الأهلية التي ركزت عليها الإدارة الأمريكية على معالجة،أعراضها فحساب في محاولة منها لاحتواء و انتشارها عن طريق مهاجمة داعش و استقبال بعض اللاجئين من العراق مع الحرص على عدم وقوع أي هجمات إرهابية في أمريكا[3].

لم تتمكن الإدارة الأمريكية من تأصيل نفوذها رغم أن استغلالها الأمثل و الواضح لثروات العراق الداخلية و الخارجية و حقوله النفطية و مسارات طرقاته و اقتصاده، بعد أن أرهقته حرب مدمرة و خراب السلطة الحاكمة تمكنت من خلق فوضى عارمة لم تستطيع العراق النهوض بحالها رغم تلقيها للعديد من المساعدات من دول الجوار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن رابحا وحيدا في الحالة العراقية لأنها فشلت كل مساعيها الإقليمية و الدولية في توطيد علاقاتها و تأصيل قوتها في الشرق الأوسط خاصة و بعد ان فشلت في تهدئة الاوضاع و كسب الرأي العام العالمي كونها القوة و الهيئة الدولية التي تسعى إلى ضبط معالم نظام دولي تتخذه شخصيات صناع القرار ، إلا انها لم تتمكن من تحقيق ذلك بسبب معضلة التي أرهقتها و هو الإرهاب الداعشي الفكر المتطرف الذي جعل من حالتها تحت الرهان.

---

[1] علي الدين هلال، حال الأمة العربية 2013_2015 الإعصار من تغير النظم إلى تفكك الدول، في: المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق ص ص 335_338.

[2] عماد صادق علوان، من يصنع داعش وينشر الفكر الداعشي، مجلة الكتابات، د ب ن، 2 جوان 2015، ص 3.

[3] كينث بولاك، قاتل أو إرحل خيارات الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: مركز إدراك للدراسات و الاستشارات، مجلة الشؤون الخارجية فورين أفيرز، مج 95، العدد2، 26 فيفري 2016، ص 8.

خلاصة

لم تتمكن الإدارة الأمريكية من تأصيل نفوذها رغم أن استغلالها الأمثل و الواضح لثروات العراق الداخلية و الخارجية و حقوله النفطية و مسارات طرقاته و اقتصاده، بعد أن أرهقته حرب مدمرة و خراب السلطة الحاكمة تمكنت من خلق فوضى عارمة لم تستطيع العراق النهوض بحالها رغم تلقيها للعديد من المساعدات من دول الجوار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن رابحا وحيدا في الحالة العراقية لأنها فشلت كل مساعيها الإقليمية و الدولية في توطيد علاقاتها و تأصيل قوتها في الشرق الأوسط خاصة بعد أن فشلت في تهدئة الأوضاع و كسب الرأي العام العالمي كونها القوة و الهيئة الدولية التي تسعى إلى ضبط معالم نظام دولي تتخذه شخصيات صناع القرار، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك بسبب المعضلة التي أرهقتها و هو الإرهاب الداعشي المتشبع بالفكر المتطرف الذي جعل من حالتها تحت الرهان.

كما تميزت هذه الفترة بظهور العديد من المفاهيم خاصة خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي الحالي أوباما، حيث اعتمد على ما يعرف بإستراتيجية القوة الناعمة في السيطرة و توسيع سلطته في العراق عن طريق الإعلام و الدبلوماسية في التفاعل مع القوى السياسية الكبرى.

خاتمة

يحتل التهديد الخارجي أولى أولويات الاستراتيجية الأمريكية، على اعتبار أن جوهرها هو القدرة على استخدام القوة العسكرية للدفاع عن الذات من الأخطار الخارجية، ومع زوال الخطر الشيوعي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن عدو جديد من أجل بناء نظام دولي قائم على هيمنتها وقيادتها ومن هذا المنطلق عملت على التصدي لأي عمل أو مخطط قد يحول دون ذلك.

ومن أجل المحافظة على مصالحها القومية والاستراتيجية في كل مناطق العالم واحتواء كل القوى المنافسة، اتجهت إلى فرض نمط قيمي حضاري يتضمن الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعميم القيم والثقافة الأمريكية، وكل ذلك في إطار توظيف آليات العولمة.

وما ساعدها على ذلك عامل الارهاب الذي تم توظيفه من خلال اعلان الحروب الشاملة. وقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر منعطف التوجه الهجومي العسكري في الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما بينته الحرب الأمريكية على العراق أي: الانتقال من إدارة النزاع إلى التدخل العسكري في العراق سنة 2003 من خلال تبني سياسة المحافظين الجدد القائمة على صياغة مشروع القرن الأمريكي الجديد.

لقد بلورت إدارة جورج بوش الابن استراتيجية وقائية قائمة على الحروب الاستباقية نجح من خلالها تيار المحافظين الجدد في لعب دور مهم في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو تعزيز الأفكار الخاصة بفرض الهيمنة الأمريكية على العالم وهو ما تم تطبيقه في العراق بتوجيه الضربة العسكرية الأولى بحجة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وتفكيك بنية الارهاب واستباق أي هجوم عراقي محتمل للوصول إلى تحقيق الهدف الخفي المتمثل في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وفق المصالح الامريكية، وهنا تم الاعتماد على القوة وفق سياسة تدخلية كان أساسها التفوق العسكري والجاهزية القتالية العالية والانتشار السريع الذي يؤدي إلى الهيمنة.

وفي ظل إخفاق القوة العسكرية في تحقيق المصالح والسيطرة برز مفهوم القوة الناعمة الداعي إلى استخدام القوة غير العسكرية من خلال الترغيب في النموذج الأمريكي وهو ما تبنته الإدارة الأمريكية في ادارة النزاع العراقي باستراتيجيتها الناعمة بهدف إعادة بناء مؤسسات ديمقراطية واحداث تغيرات بنيوية وجذرية في البيئة السياسية الثقافية والدينية.

وقد تجلى ذلك في إدارة أوباما باعتمادها على إحداث عملية التحول الديمقراطي في البداية، لكن بالموازاة مع ذلك تم توظيف استراتيجية الفوضى البناءة الهادفة إلى تفكيك الوضع القائم في العراق، ثم إشاعة الفوضى المؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب الدولة على أسس جديدة تتماشى والمصالح الأمريكية.

على الرغم من تطبيق السياسة الأمريكية لوثيقة الشراكة الأمنية، وتبنيها لفكرة الإصلاحات الداخلية في العراق، إلا أنها لم تتمكن من توسيع نتائج هذه الاتفاقية بسبب الأزمات الداخلية التي شهدها العراق بالإضافة إلى فشل استراتيجيتها في التخطيط للتحكم في الأوضاع الداخلية للعراق وما نتج عن ذلك قيام ثورات و صراعات طائفية زادت من حدة تأزم النزاع في العراق و الشرق الأوسط بصفة عامة.

وقد أدى ذلك إلى عدم تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها و أطماعها المرجوة في المنطقة، مما أدى إلى انسحاب القوة الأمريكية من العراق بشكل تدريجي لاسيما في ظل ظهور فواعل لم تمكنها من الاستمرار بنفس التخطيط الاستراتيجي كانتشار تنظيم ما يسمى داعش الذي هدد أمنها و قوتها الإقليمية. بالإضافة إلى التغير الحاصل في الاستراتيجية الأمريكية خاصة بعد انتهاء فترة حكم إدارة جورج بوش الابن وبداية إدارة الرئيس باراك أوباما، والتي تميزت باستراتيجية القوة الذكية التي طبقها في سياساته نحو العراق والشرق الأوسط، و قد اعتمدت هذه السياسة على المزج بين قوتين الناعمة و الصلبة و تبنتها السياسة الأمريكية في دعم القدرات العسكرية وإشراك كل معالم القوة الدبلوماسية والإعلامية التي تساعدها على تفعيل وتطوير أهدافها و توسيعها.

إن تطبيق السياسة الأمريكية للعديد من النظريات التي دعمت استراتيجيتها العسكرية و الدبلوماسية في تولي إدارة النزاعات وحلها بطرق سليمة جعلتها تتبنى معايير لحماية الأمن القومي كالنظرية الواقعية و الليبرالية، والتي قامت على الشخصية الفردية و قوة المصلحة القومية في تحقيق أهدافها نحو توازن القوى الإقليمية في ظل النظام الدولي الذي يشجع على ضبط النزاعات في سياق السلمية و المثالية في إطار القانون الدولي.

لقد جعلت الإدارة الأمريكية من الاستراتيجيات التقليدية في توجيه ضرباتها العسكرية و سيطرتها على الدول وخاصة على الحروب و النزاعات كاستراتيجية الردع والاحتواء و التدخل العسكري جزءا من مخططاتها في تسيير الدول الصغرى والضعيفة التي لا تملك قوة المواجهة. ولم تكتف الإدارة الامريكية في توجيه سياستها في إدارة النزاع الدولي وفق معايير تقليدية فقط، بل دعمت قوتها عبر استراتيجيات حديثة جعلتها وجهة كل دولة حيث ربطت مهامها العسكرية في توجيه أغلب ضرباتها العسكرية ضد أي بلد بتطبيق سياسة الحرب بالوكالة أي بالاعتماد على الدول الحليفة و المساندة لسياستها بالقيام بالحرب.

إن اقتناع الإدارة الامريكية بالخطأ الذي ارتكبته في غزوها للعراق نتيجة سوء إدراكها لمبرر وجود أسلحة الدمار الشامل وعدم قدرتها على الإدارة الناجحة للنزاع في العراق وحتى في إدارة الحرب وإعادة استقرار الدولة العراقية والتحكم في منطقة الشرق الأوسط لم يبد أي نجاح على الصعيد الدولي خاصة في محاولتها للقضاء على الإرهاب المتواجد بالعراق و الشرق الأوسط.

عدم نجاح السلطة الأمريكية في ضبط تواجدها في العراق وضعها في معضلة لم تستطع الخروج منها فهي لا تستطيع الانسحاب الكلي ولا مواصلة إدارة النزاع، بحكم ما تكبدته من خسائر فادحة سواء تعلق الأمر بالناحية المادية أو البشرية، وهو الأمر الذي يتطلب منها إعادة النظر في إستراتيجياتها وترتيب أولوياتها، لأن الاستراتيجية الأمريكية في العراق قامت على الجمع بين القوة العسكرية والقوة الناعمة على أساس أنها مكملتان لبعضهما البعض، وما تحييد القوة العسكرية لصالح القوة الناعمة إلا تبرير للسياسة التدخلية في العراق لأن قوة الدولة تحتوي كل مقومات القوة العسكرية وغير العسكرية.

ملاحق

ملحق رقم:01

ملحق يوضح تدابير الأزمة لتسوية النزاعات.

المادة ١١

١ - للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.

٢ - للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء "الأمم المتحدة"، أو مجلس الأمن، أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥، ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدِّم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً. وكل مسألة مما تقدَّم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده.

٣ - للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرِّض السلم والأمن الدولي للخطر.

٤ - لا تحدّ سلطات الجمعية العامة المبيَّنة في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة.

الصادر عن:

ميثاق الأمم المتحدة المتاح على الرابط :

http://www.mfa.gov.eg/Lists/Treaties%20DB/Attachments/13/un_charter_ar.pdf، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12، على الساعة 21:43.

الملحق رقم : 02

ملحق يمثل قرار مجلس الأمن رقم 1441 المنعقد في 08 نوفمبر 2002.

Distr.: General
8 November 2002

مجلس الأمن

القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٤٤
المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وإلى جميع بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٨٢ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وعزمه على تنفيذه تنفيذا كاملا،

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس وتنكره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتنفيذ بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كشفا دقيقا ووافيا وفعليا وكاملا بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلا عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مرارا الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاونا كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأوقف في نهاية المطاف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٨،

وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، حسبما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المذكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سُبُل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باعتبارها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،

وإذ يسوؤه أيضا عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بالإرهاب، وعملا بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) فيما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سُبُل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملا بالقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بإعادة، أو التعاون في معرفة مصير، رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق،

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالهما على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تُشكِّل شروطا أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا الصدد الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٢ - يقرر، مع التسليم بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة؛ ويقرر استنادا إلى ذلك أن يضع نظاما محسنا للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماما كاملا وقابلا للتحقق؛

٣ - يقرر أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل ستين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ هذا القرار، بيانا دقيقا ووافيا وكاملا عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من هذه الأسلحة ومكوناتها ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلا عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها؛

٤ - يقرر أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يُشكّل خرقا جوهريا إضافيا لالتزامات العراق وسوف يُبلّغ إلى المجلس لتقييمه وفقا للفقرتين ١١ و ١٢ أدناه؛

٥ - يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بأي جانب من جوانب ولايتهما؛ ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه،

وتيسير سفر الأشخاص الذين تجري مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية؛ ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوما من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريرا مستكملا في غضون ٦٠ يوما بعد ذلك؛

٦ - يوالي على الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار؛ ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزما للعراق؛

٧ - يقرر كذلك، بالنظر لتعطيل العراق المطوّل لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام الموكلة بهما المبينة في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهمات السابقة، أن يشيع المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

- تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين أفرقة التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الأفرقة من أفضل الخبراء المؤهلين والمدربين المتاحين؛

- يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مبان، بما في ذلك إمكانية وصولهما فورا ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليا وسابقا ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك؛

- يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو بدون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأصلحة المحظورة، والنظم الفرعية، والمكونات، والسجلات، والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد، معفاة من الرسوم، لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية؛

٨ - يقرر كذلك أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق؛ ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه

على الامتثال لهذا القرار امتثالا كاملا؛ ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

١٠ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما بجملة طرق منها توفير أي معلومات لها صلة بالبرامج المحظورة أو بالجوانب الأخرى من ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ عام ١٩٩٨ للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها، والأشخاص الذين تتعين مقابلتهم، وشروط هذه المقابلات، والبيانات التي يتعين جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريرا عن نتائج هذه العملية؛

١١ - يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يُبلغا المجلس فورا بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار فيما يتعلق بعمليات التفتيش؛

١٢ - يقرر أن يعقد اجتماعا فور تلقيه أي تقرير يُقدم وفقا للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين؛

١٣ يذكّر في هذا السياق بأن المجلس حذّر العراق مرارا أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته؛

١٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم:04

ملحق يمثل اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق.

اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق
بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق
وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه

الديباجة

إن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق (ويشار إليهما فيما بعد بعبارة الطرفين)؛

إذ يقران أهمية تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب في العراق والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، لردع العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري؛

وإذ يؤكدان أن مثل هذا التعاون مبني على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما؛ دون تجاوز سيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه؛

وبناءً على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين ذواتي سيادة فقد اتفقا على ما يلي:

المـــادة الأولى

المجـــال والغـــرض

يحدد هذا الاتفاق الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها من العراق.

المـــادة الثـــانـــية

تعريف المصطلحات

1- "المنشآت والمساحات المتفق عليها" هي المنشآت والمساحات العراقية التي تمتلكها حكومة العراق والتي تستخدمها قوات الولايات المتحدة أثناء فترة سريان مفعول هذا الاتفاق.

العـــراق الموحـــد الفيـــدرالي، وبنـــاء اقتـــصاد متنـــوع ومتطـــور يـــضمن انـــدماج العراق في المجتمع الدولي،

5. وإذ تؤكـــدان مجـــدداً علـــى أن مثـــل هـــذه العلاقـــة طويلـــة الأمـــد فـــي المجالات الاقتـصادية والدبلوماسـية والثقافيـة والأمنيـة مـن شـأنها أن تـساهم فـي تعزيز وتنمية الديمقراطية في العـراق، ومـن شـأنها كـذلك تـأمين قيـام العـراق بتحمل كامل المسؤولية عـن أمنـه، وعـن سـلامة شـعبه والمحافظـة علـى السلام داخل العراق وبين بلدان المنطقة،

قد اتفقا على ما يلي:

القسم الأول: مبادئ التعاون

تقـوم هـذه الاتفاقيـة علـى عـدد مـن المبـادئ العامـة لرسـم مـسار العلاقـة المستقبلية بين الدولتين وفق ما يلي:

1. تـستند علاقـة الـصداقة والتعـاون إلـى الاحتـرام المتبـادل، والمبـادئ والمعايير المعترف بهـا للقـانون الـدولي وإلـى تلبيـة الالتزامـات الدوليـة، ومبـدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام العنف لتسوية الخلافات.

2. إن وجـود عـراق قـوي قـادر علـى الـدفاع عـن نفـسه أمـر ضـروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

3. إن الوجـود المؤقـت لقـوات الولايـات المتحـدة فـي العـراق هـو بطلـب من حكومة العراق ذات السيادة، وبالاحترام الكامل لسيادة العراق.

4. علـى الولايـات المتحـدة أن لا تـستخدم أراضـي ومياه وأجـواء العـراق منطلقـاً أو ممـراً لـشن هجمـات علـى بلـدان أخـرى وأن لا تطلـب أو تـسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق.

القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي

ينطلق الطرفان من فهم مشترك مفاده أن جهودهما وتعاونهما المشترك في المسائل السياسية والدبلوماسية من شأنه تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق وفي المنطقة. في هذا الصدد على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهودها للعمل ومن خلال حكومة العراق المنتخبة ديمقراطياً من أجل:

1. دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية.

2. دعم وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حتى يلعب دوراً إيجابياً وبناءً في المجتمع الدولي.

3. دعم جهود حكومة العراق في إقامتها علاقات إيجابية مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل، والحوار الإيجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات، بما في ذلك المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لازالت تلحق الضرر بالعراق ، بدون استخدام القوة أو العنف، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها.

القسم الثالث : التعاون الدفاعي والأمني

تعزيزاً للأمن والاستقرار في العراق، وبذلك المساهمة في حفظ السلم والاستقرار الدوليين، وتعزيزا لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية دون الإجحاف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه وأجوائه. ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً *للاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه.*

القسم الرابع : التعاون الثقافي

ينطلق الطرفان من القناعة بأن الصلات بين مواطنيهما التي تقام من خلال التبادل الثقافي، والعلاقات التعليمية، واستكشاف تراثهما الأثري

المشترك سوف يؤدي إلى إقامة روابط متينة وطويلة الأمد من الصداقة والاحترام المتبادل. وتحقيقا لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي وتسهيل النشاطات الثقافية، مثل برامج تبادل زيارات المواطنين، وبرنامج التبادل الشبابي والدراسة، والبرنامج الدولي لإقامة الصلات والتبادل (GCE)، وبرنامج تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية.

2. تشجيع وتسهيل التعاون والتنسيق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع الاستثمار في مجال التعليم، بما في ذلك عبر إنشاء الجامعات وعلاقات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية والأكاديمية العراقية والأميركية، مثل برنامج الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة الأميركية.

3. تعزيز تنمية قادة المستقبل في العراق من خلال برامج التبادل والتدريب والزمالات الدراسية، مثل برنامج فولبرايت، وبرنامج الزائر الدولي للشخصيات القيادية (IVLP)، في مجالات من بينها العلوم والهندسة والطب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي.

4. تعزيز وتسهيل عملية تقديم الطلبات للحصول على التأشيرات الأميركية بما يتلاءم مع القوانين والإجراءات الأميركية، من أجل تفعيل مشاركة الأفراد المؤهلين العراقيين في النشاطات العلمية والتعليمية والثقافية.

5. تشجيع جهود العراق في مجال الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

6. تشجيع الجهود والمساهمات العراقية في المساعي الدولية المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي العراقي، وحماية الآثار، وإعادة تأهيل المتاحف

العراقية، ومساعدة العراق في استعادة وترميم آثاره المهربة من خلال مشروعات مثل مشروع مستقبل بابل، و الإجراءات المنفذة بمقتضى قانون الحماية الطارئة الأمريكي للآثار الثقافية العراقية لعام 2004.

القسم الخامس : التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة

إن بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق، ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي، وقادر على توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي، والترحيب بعودة المواطنين العراقيين الذين يعيشون خارج البلاد في الوقت الحالي سوف يتطلب استثمار رأسمال غير مسبوق في إعادة البناء وتنمية موارد العراق الطبيعية والبشرية المتميزة، ودمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته. وتحقيقا لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم جهود العراق من أجل استثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاستثمار في مشروعات تحسين الخدمات الأساسية للشعب العراقي.

2. إدامة حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة تنمية العراق، بما في ذلك من خلال الحوار حول التعاون الاقتصادي، واتفاقية إطار التجارة والاستثمار عند دخولها حيز التنفيذ.

3. تشجيع توسيع التجارة الثنائية من خلال الحوار التجاري الأمريكي – العراقي، وبرامج التبادل الثنائية، مثل أنشطة الترويج التجاري، والوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد.

4. دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، وكذلك بواسطة استمرار العلاقات التجارية العادية مع الولايات المتحدة.

13. تشجيع الوصول إلى البرامج التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية كل من المزارع والمؤسسات والتسويق من أجل تحقيق دخول أعلى وزيادة العمالة، ومواصلة البناء على البرامج الناجحة لوزارة الزراعة الأميركية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في مجال الأعمال التجارية الزراعية والإرشاد الزراعي والمشاركة في صياغة السياسات.

14. تشجيع زيادة الصادرات الزراعية العراقية، بما في ذلك من خلال المشاركة في صياغة السياسات، وتشجيع تثقيف المصدرين العراقيين بشأن اللوائح الأميركية في مجال الصحة والسلامة.

القسم السادس : التعاون الصحي والبيئي

من أجل تحسين صحة مواطني العراق، وحماية وتحسين البيئة الطبيعية المتميزة على الأرض التاريخية لبلاد الرافدين، يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم وتعزيز جهود العراق من أجل بناء هياكل بنيته الصحية التحتية، وتقوية المنظومات والشبكات الصحية.

2. دعم جهود العراق من أجل تدريب الكوادر والكفاءات الصحية والطبية.

3. إقامة حوار حول القضايا الخاصة بالسياسات الصحية من أجل دعم التنمية بعيدة المدى في العراق. ويمكن أن تشمل الموضوعات الحد من انتشار الأمراض المعدية، والصحة الوقائية والعقلية، والرعاية الصحية التخصصية، ورفع كفاءة منظومة التوريدات الطبية العراقية.

4. تشجيع الاستثمار العراقي و الدولي في مجال الصحة وتسهيل برامج تبادل الأخصائيين المهنيين من أجل تشجيع نقل الخبرة والمساعدة في إقامة علاقات بين المؤسسات الطبية والصحية، ومواصلة البناء على

أساس البرامج القائمة مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأميركية بما في ذلك مراكزها لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

5. تشجيع الجهود العراقية لتعزيز البيانات حماية البيئة المراقبة والمحافظة عليها وتحسينها وتنميتها وتشجيع التعاون البيئي الإقليمي والدولي.

القسم السابع : التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن الاتصالات هي شريان النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وكذلك الأساس لدعم الديمقراطية والمجتمع المدني. ومن أجل تحسين الوصول إلى المعلومات وتشجيع تنمية أحدث صناعة لوسائل الاتصالات في العراق، يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجالات تنظيم خدمات الاتصالات وتطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات.

2. تبادل الآراء والممارسات فيما يتعلق بتحرير أسواق تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات، ودعم هيئة تنظيمية مستقلة.

3. تشجيع المشاركة العراقية الفعّالة في اجتماعات ومبادرات ملتقى إدارة الإنترنت، بما في ذلك اجتماعاته الدولية القادمة.

القسم الثامن: التعاون في مجال إنفاذ القانون والقضاء

يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم تطوير اندماج وأمن نظام العدالة الجنائية العراقي، بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون.

2. تبادل الآراء وأفضل الممارسات المتعلقة ببناء القدرات القضائية والتدريب، بما في ذلك استمرار أنشطة التنمية المهنية لكل من القضاة والمحققين القضائيين وأفراد أمن النظام القضائي والموظفين الإداريين بالمحاكم.

3. تعزيز العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والنظام القضائي لمواجهة الفساد و التهديدات الإجرامية المشتركة عبر حدود الدول، مثل الإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، والمخدرات، وغسيل الأموال، وتهريب الآثار، وجرائم الحاسوب.

القسم التاسع : اللجان المشتركة

1. يشكّل الطرفان لجنة تنسيق عليا لمراقبة التنفيذ العام لهذه الاتفاقية وتطوير الأهداف المتفق عليها. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وقد تشمل ممثلين عن الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

2. يعمل الطرفان على تأسيس لجان تنسيق مشتركة إضافية، حسب ما يلزم، تتولى مسؤولية تنفيذ هذه الاتفاقية والإشراف عليها. وتتبع لجان التنسيق المشتركة لجنة التنسيق العليا، و تتولى ما يلي:

أ. متابعة التنفيذ والتشاور بصورة منتظمة من أجل تشجيع أكثر السبل فعالية لتنفيذ هذه الاتفاقية والمساعدة في حل الخلافات حسب ما يلزم،

ب. اقتراح مشاريع جديدة للتعاون وإجراء مناقشات ومفاوضات وفقا لما يلزم من أجل الوصول إلى اتفاق حول تفاصيل مثل هذا التعاون،

ج . إشراك الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى من حين لآخر لغرض توسيع نطاق التنسيق، على أن تعقد هذه الاجتماعات في العراق وفي الولايات المتحدة وفقاً لما يكون مناسبا.

3. تتم تسوية المطالبات التي قد تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية عن طريق القنوات الدبلوماسية، ما لم تتم تسويتها في إطار لجنة التنسيق المشتركة المعنية، وما لم يتمكن حلها في إطار لجنة التنسيق العليا.

القسم العاشر: الاتفاقات والترتيبات التنفيذية

يجوز للطرفين إبرام اتفاقات أو ترتيبات إضافية، حسب ما يكون ضروريا وملائما، لتنفيذ هذه الاتفاقية.

القسم الحادي عشر: أحكام ختامية

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 2009، بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لتنفيذ هذه الاتفاقية بموجب الإجراءات الدستورية ذات الصلة النافذة في كلا البلدين.

2. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يقدم أي من الطرفين إخطارا خطيا للطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية. ويسري مفعول الإنهاء بعد عام واحد من تاريخ مثل هذا الإخطار.

3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين خطيا ووفق الإجراءات الدستورية النافذة في البلدين .

4. يخضع كل تعاون بموجب هذه الاتفاقية لقوانين وتعليمات البلدين.

تمّ التوقيع على هذا الاتفاق في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني 2008 بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

عن	عن
الولايات المتحدة الأميركية	جمهورية العراق
رايان كروكر	هوشيار زيباري
سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى العراق	وزير الخارجية

الملحق رقم:03

اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة و تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق.

اتفاق الإطار الإستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون
بين الولايات المتحدة الأميركية و جمهورية العراق

الديباجة

إن الولايات المتحدة الأميركية و جمهورية العراق:

1. إذ تؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في إقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة لكليهما،

2. وإدراكا منهما للتطورات الكبيرة والإيجابية التي حدثت في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، وشجاعة الشعب العراقي في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا بمقتضى دستور جديد، وترحيبا بإنهاء الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بموجب القرار رقم (1790) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة استنادا إلى الفصل السابع في موعد أقصاه 31 كانون الأول 2008 ، و تذكيراً بأن الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار (661) عام 1990 و لاسيما أن الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام و الأمن الدوليين قد زال، وتأكيداً في هذا السياق على أن العراق ينبغي أن يعود بحلول 31 كانون الأول 2008 إلى مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (661)،

3. وتماشياً مع إعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية الذي تم توقيعه في 26 تشرين الثاني 2007،

4. وإدراكاً منهما لرغبة كلا البلدين في إقامة علاقة طويلة الأمد، والحاجة لدعم إنجاح العملية السياسية، وتعزيز المصالحة الوطنية في إطار

1

العراق الموحد الفيدرالي، وبناء اقتصاد متنوع ومتطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي،

5. وإذ تؤكدان مجدداً على أن مثل هذه العلاقة طويلة الأمد في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية من شأنها أن تساهم في تعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق، ومن شأنها كذلك تأمين قيام العراق بتحمل كامل المسؤولية عن أمنه، وعن سلامة شعبه والمحافظة على السلام داخل العراق وبين بلدان المنطقة،

قد اتفقا على ما يلي:

القسم الأول: مبادئ التعاون

تقوم هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية بين الدولتين وفق ما يلي:

1. تستند علاقة الصداقة والتعاون إلى الاحترام المتبادل، والمبادئ والمعايير المعترف بها للقانون الدولي وإلى تلبية الالتزامات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام العنف لتسوية الخلافات.

2. إن وجود عراق قوي قادر على الدفاع عن نفسه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

3. إن الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق هو بطلب من حكومة العراق ذات السيادة، وبالاحترام الكامل لسيادة العراق.

4. على الولايات المتحدة أن لا تستخدم أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى وأن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق.

القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي

ينطلق الطرفان من فهم مشترك مفاده أن جهودهما وتعاونهما المشترك في المسائل السياسية والدبلوماسية من شأنه تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق وفي المنطقة. في هذا الصدد على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهودها للعمل ومن خلال حكومة العراق المنتخبة ديمقراطياً من أجل:

1. دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية.

2. دعم وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حتى يلعب دوراً إيجابياً وبناءً في المجتمع الدولي.

3. دعم جهود حكومة العراق في إقامتها علاقات إيجابية مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل، والحوار الإيجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات، بما في ذلك المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لازالت تلحق الضرر بالعراق ، بدون استخدام القوة أو العنف، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها.

القسم الثالث : التعاون الدفاعي والأمني

تعزيزاً للأمن والاستقرار في العراق، وبذلك المساهمة في حفظ السلم والاستقرار الدوليين، وتعزيزا لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية دون الإجحاف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه وأجوائه. ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً *للاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه.*

القسم الرابع : التعاون الثقافي

ينطلق الطرفان من القناعة بأن الصلات بين مواطنيهما التي تقام من خلال التبادل الثقافي، والعلاقات التعليمية، واستكشاف تراثهما الأثري

المشترك سوف يؤدي إلى إقامة روابط متينة وطويلة الأمد من الصداقة والاحترام المتبادل. وتحقيقا لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي وتسهيل النشاطات الثقافية، مثل برامج تبادل زيارات المواطنين، وبرنامج التبادل الشبابي والدراسة، والبرنامج الدولي لإقامة الصملات والتبادل (GCE)، وبرنامج تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية.

2. تشجيع وتسهيل التعاون والتنسيق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع الاستثمار في مجال التعليم، بما في ذلك عبر إنشاء الجامعات وعلاقات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية والأكاديمية العراقية والأميركية، مثل برنامج الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة الأميركية.

3. تعزيز تنمية قادة المستقبل في العراق من خلال برامج التبادل والتدريب والزمالات الدراسية، مثل برنامج فولبرايت، وبرنامج الزائر الدولي للشخصيات القيادية (IVLP)، في مجالات من بينها العلوم والهندسة والطب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي.

4. تعزيز وتسهيل عملية تقديم الطلبات للحصول على التأشيرات الأميركية بما يتلاءم مع القوانين والإجراءات الأميركية، من أجل تفعيل مشاركة الأفراد المؤهلين العراقيين في النشاطات العلمية والتعليمية والثقافية.

5. تشجيع جهود العراق في مجال الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

6. تشجيع الجهود والمساهمات العراقية في المساعي الدولية المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي العراقي، وحماية الآثار، وإعادة تأهيل المتاحف

العراقية، ومساعدة العراق في استعادة وترميم آثاره المهرّبة من خلال مشروعات مثل مشروع مستقبل دابل، و الإجراءات المتّخذة بمقتضى قانون الحماية الطارئة الأمريكي للآثار الثقافية العراقية لعام 2004.

القسم الخامس : التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة

إن بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق، ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي، وقادر على توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي، والترحيب بعودة المواطنين العراقيين الذين يعيشون خارج البلاد في الوقت الحالي سوف يتطلب استثمار رأسمال غير مسبوق في إعادة البناء وتنمية موارد العراق الطبيعية والبشرية المتميزة، ودمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته. وتحقيقا لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم جهود العراق من أجل استثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاستثمار في مشروعات تحسّن الخدمات الأساسية للشعب العراقي.

2. إدامة حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة تنمية العراق، بما في ذلك من خلال الحوار حول التعاون الاقتصادي، واتفاقية إطار التجارة والاستثمار عند دخولها حيز التنفيذ.

3. تشجيع توسيع التجارة الثنائية من خلال الحوار التجاري الأمريكي – العراقي، وبرامج التبادل الثنائية، مثل أنشطة الترويج التجاري، والوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد.

4. دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، وكذلك بواسطة استمرار العلاقات التجارية العادية مع الولايات المتحدة.

5. تعزيز الجهود الدولية لتنمية الاقتصاد العراقي وجهود العراق لإعادة بناء وتأهيل بنيته التحتية الاقتصادية والمحافظة عليها، بما في ذلك استمرار التعاون مع مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار.

6. حث كل الأطراف على الامتثال للالتزامات التي قدمت بمقتضى العهد الدولي مع العراق، بهدف إعادة تأهيل مؤسسات العراق الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات تضع الأساس لتنمية القطاع الخاص وإيجاد الوظائف.

7. تسهيل انسياب الاستثمار المباشر إلى العراق من أجل المساهمة في إعادة إعمار وتنمية اقتصاده.

8. تشجيع تنمية قطاعات الكهرباء والنفط والغاز العراقي، بما في ذلك تأهيل المنشآت والمؤسسات الحيوية، وتعزيز القدرات العراقية وتأهيلها.

9. العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة في تحديد أماكن وجود أموال وممتلكات أسرة صدام حسين وأركان نظامه والتي تم اخراجها بشكل غير مشروع واستعادتها، وكذلك الآثار المهربة والتراث الثقافي قبل 9 نيسان 2003 وبعده.

10. التشجيع على خلق بيئة إيجابية للاستثمار بغية تحديث القطاع الصناعي الخاص في العراق لتحفيز النمو وتوسيع الإنتاج الصناعي، بما في ذلك من خلال تشجيع التواصل مع المؤسسات الصناعية الأميركية.

11. تشجيع التنمية في مجال النقل الجوي والبري والبحري، وكذلك تأهيل الموانئ العراقية وتعزيز التجارة البحرية بين الطرفين، بما في ذلك تيسير التعاون مع الإدارة الفدرالية الأميركية للطرق.

12. إقامة حوار نشط حول القضايا الزراعية لمساعدة العراق من أجل تنمية إنتاجه الزراعي المحلي وسياساته التجارية.

13. تشجيع الوصول إلى البرامج التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية كل من المزارع والمؤسسات والتسويق من أجل تحقيق دخول أعلى وزيادة العمالة، ومواصلة البناء على البرامج الناجحة لوزارة الزراعة الأميركية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في مجال الأعمال التجارية الزراعية والإرشاد الزراعي والمشاركة في صياغة السياسات.

14. تشجيع زيادة الصادرات الزراعية العراقية، بما في ذلك من خلال المشاركة في صياغة السياسات، وتشجيع تثقيف المصدرين العراقيين بشأن اللوائح الأميركية في مجال الصحة والسلامة.

القسم السادس : التعاون الصحي والبيئي

من أجل تحسين صحة مواطني العراق، وحماية وتحسين البيئة الطبيعية المتميزة على الأرض التاريخية لبلاد الرافدين، يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم وتعزيز جهود العراق من أجل بناء هياكل بنيته الصحية التحتية، وتقوية المنظومات والشبكات الصحية.

2. دعم جهود العراق من أجل تدريب الكوادر والكفاءات الصحية والطبية.

3. إقامة حوار حول القضايا الخاصة بالسياسات الصحية من أجل دعم التنمية بعيدة المدى في العراق. ويمكن أن تشمل الموضوعات الحد من انتشار الأمراض المعدية، والصحة الوقائية والعقلية، والرعاية الصحية التخصصية، ورفع كفاءة منظومة التوريدات الطبية العراقية.

4. تشجيع الاستثمار العراقي و الدولي في مجال الصحة وتسهيل برامج تبادل الأخصائيين المهنيين من أجل تشجيع نقل الخبرة والمساعدة في إقامة علاقات بين المؤسسات الطبية والصحية، ومواصلة البناء على

أساس البرامج القائمة مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأميركية بما في ذلك مراكزها لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

5. تشجيع الجهود العراقية لتعزيز آليات حماية البيئة العراقية والمحافظة عليها وتحسينها وتنميتها وتشجيع التعاون البيئي الإقليمي والدولي.

القسم السابع : التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن الاتصالات هي شريان النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وكذلك الأساس لدعم الديمقراطية والمجتمع المدني. ومن أجل تحسين الوصول إلى المعلومات وتشجيع تنمية أحدث صناعة لوسائل الاتصالات في العراق، يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجالات تنظيم خدمات الاتصالات وتطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات.

2. تبادل الآراء والممارسات فيما يتعلق بتحرير أسواق تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات، ودعم هيئة تنظيمية مستقلة.

3. تشجيع المشاركة العراقية الفعّالة في اجتماعات ومبادرات منتدى إدارة الإنترنت، بما في ذلك اجتماعاته الدولية القادمة.

القسم الثامن: التعاون في مجال إنفاذ القانون والقضاء

يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

1. دعم تطوير اندماج وأمن نظام العدالة الجنائية العراقي، بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون.

2. تبادل الآراء وأفضل الممارسات المتصلة ببناء القدرات القضائية والتدريب، بما في ذلك استمرار أنشطة التنمية المهنية لكل من القضاة والمحققين القضائيين وأفراد أمن النظام القضائي والموظفين الإداريين بالمحاكم.

3. تعزيز العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والنظام القضائي لمواجهة الفساد و التهديدات الإجرامية المشتركة عبر حدود الدول، مثل الإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، والمخدرات، وغسيل الأموال، وتهريب الآثار، وجرائم الحاسوب.

القسم التاسع : اللجان المشتركة

1. يشكّل الطرفان لجنة تنسيق عليا لمراقبة التنفيذ العام لهذه الاتفاقية وتطوير الأهداف المتفق عليها. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وقد تشمل ممثلين عن الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

2. يعمل الطرفان على تأسيس لجان تنسيق مشتركة إضافية، حسب ما يلزم، تتولى مسؤولية تنفيذ هذه الاتفاقية والإشراف عليها. وتتبع لجان التنسيق المشتركة لجنة التنسيق العليا، و تتولى ما يلي:

أ. متابعة التنفيذ والتشاور بصورة منتظمة من أجل تشجيع أكثر السبل فعالية لتنفيذ هذه الاتفاقية والمساعدة في حل الخلافات حسب ما يلزم،

ب. اقتراح مشاريع جديدة للتعاون وإجراء مناقشات ومفاوضات وفقا لما يلزم من أجل الوصول إلى اتفاق حول تفاصيل مثل هذا التعاون،

ج . إشراك الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى من حين لآخر لغرض توسيع نطاق التنسيق، على أن تعقد هذه الاجتماعات في العراق وفي الولايات المتحدة وفقاً لما يكون مناسبا.

3. تتم تسوية العلاقات التي قد تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية عن طريق القنوات الدبلوماسية، ما لم تتم تسويتها في إطار لجنة التنسيق المشتركة المعنية، وما لم يتمن حلها في إطار لجنة التنسيق العليا.

القسم العاشر: الاتفاقات والترتيبات التنفيذية

يجوز للطرفين إبرام اتفاقات أو ترتيبات إضافية، حسب ما يكون ضروريا وملائما، لتنفيذ هذه الاتفاقية.

القسم الحادي عشر: أحكام ختامية

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 2009، بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لتنفيذ هذه الاتفاقية بموجب الإجراءات الدستورية ذات الصلة النافذة في كلا البلدين.

2. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يقدم أي من الطرفين إخطارا خطيا للطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية. ويسري مفعول الإنهاء بعد عام واحد من تاريخ مثل هذا الإخطار.

3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين خطيا ووفق الإجراءات الدستورية النافذة في البلدين .

4. يخضع كل تعاون بموجب هذه الاتفاقية لقوانين وتعليمات البلدين.

تمّ التوقيع على هذا الاتفاق في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني 2008 بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

عن	عن
الولايات المتحدة الأميركية	جمهورية العراق
رايان كروكر	هوشيار زيباري
سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى العراق	وزير الخارجية

ملحق رقم: 05

ملحق يمثل الخريطة السياسية لدولة العراق.

الصادرة عن :

المتاحة على الرابط:https://www.google.fr/maps/place/Irak، تم الاطلاع عليه في 2016/04/30، على ساعة 22:30.

قائمة المراجع و المصادر

أولا: المصادر

- الكتب

1. بريمر بول، عام قضيته في العراق، تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2006.
2. الدليمي خليل، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية هذا ما حدث، شركة المنبر لطباعة المحدودة الخرطوم، 2009.
3. رايس كوندوليزا، أسمى مراتب الشرف، تر: وليدة شحادة، دار الكتاب العربي، لبنان، 2012.
4. منصور أحمد، قصة سقوط بغداد، در ابن الحزم للطباعة و النشر، بيروت، 2004.

ثانيا: المراجع

- الكتب

1. أبو القاسم مصطفى عبد الله، قضايا و أزمات دولية معاصرة، الإسكندرية، الجامعة المفتوحة، 1997.
2. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية –العربية، 1945 - 1981 :- دراسة استطلاعية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
3. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.
4. أليس لاندو، السياسة الدولية :النظرية والتطبيق، ترجمة: قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق 2008.
5. أوتكين أناتولي، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم و محمد نصر الدين الجبالي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003.
6. برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2000.
7. بريجنسكي زبينغو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيو استراتيجيا مركز الدراسات العسكرية، 1999.
8. بريجينسكي زبيجينيو ، الاختيار– السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة :عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2004.
9. بكري مصطفى، الخلافة....أم المدمرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.
10. بودانسكي يوسف ، التاريخ السري لحرب العراق، ترجمة: موقع الناس، دار العلوم،2005.
11. بوعشة محمد، التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة النظريات و المفاهيم، دار الجيل لبنان، 1999.

12. بوقارة حسين،" مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 16 ديسمبر 2007.

13. تاير أدلي، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، تر: عماد فوزي شعيبي، دار لعربية للعلوم، لبنان 2004.

14. تشو مسكي نعوم، الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

15. تنير سمير، أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، لبنان 2010.

16. ثابت عمرو، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

17. ج.فايث دوغلاس، الحرب و القرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، ترجمة: سامي بعقليني، دار الانتشار العربي، لبنان، 2010.

18. جراد، عبدا لعزيز العلاقات الدولية الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.

19. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

20. الخالق عبد الله عبد، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، يناير 1989.

21. دالدر أيفو، نيكول نيسوتو، هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، تر: حسان البستاني دار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

22. الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، بغداد، دار السلام، 1978.

23. رجب إيمان أحمد، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

24. زورغبيب شارل، الجيوبوليتيكا المعاصرة، مناطق الصدام، ترجمة: عاطف علي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1993.

25. س. ناي جوزيف، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي منشورات العبيكان، الرياض، 2007.

26. الساكت منيب و آخرون، أسلحة الدمار الشامل الكمياوية البيولوجية النووية، دار الزهران، عمان 2010.

27. ستون جون، الاستراتيجية العسكرية سياسية و أسلوب الحرب، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2014.
28. سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
29. سلامة علي جمال، أصول العلوم السياسية، اقتراب واقعي من المفاهيم و المتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003.
30. السيد حسين، عدنان العرب في دائرة النزاعات الدولية، لبنان، مطبعة سيكو، د س ن.
31. شابيرو إيان، نظرية الاحتواء- ما وراء الحرب على الإرهاب، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر بيروت، 2012.
32. الشاعري صالح يحيى، تسوية النزاعات الدولية سلميا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006.
33. الشكرجي طه نوري ياسين، الحرب الامريكية على العراق، دار العلوم العربية، بيروت، 2004.
34. صيغور حياة، نظرية الألعاب الاستراتيجية، رسالة الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2009.
35. عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
36. العبيدي عادي سليمان، القوة في العلاقات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2015.
37. العرب محمد، ما لم يذكره بريمر في كتابه، مطابع الشرطة لطباعة و النشر، القاهرة، 2007.
38. العسلي عصام جميل، دراسات دولية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998.
39. عشقي أنور ماجد، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الدراسات الاستراتيجية والقانونية جدة، 2005.
40. علي الشمري عبد الغني نصر، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم و المصالح، منتدى المعارف، لبنان، 2014.
41. عليوه السيد، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب 1988.
42. عويس محمد زكي، أسلحة الدمار الشامل، دار العين للنشر، القاهرة، 2003.
43. غاستون بوتول، "هذه هي الحرب"، ترجمة محمد قنواتي، القاهرة، منشورات عويدات، 1981.
44. غليليس ميليسا، نزع السلاح دليل أساسي، معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، نيويورك، 2013.
45. فوكوياما فرانسيس، أمريكا على مفترق الطرق، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة و نشر العبيكان الرياض، 2007.
46. قادري حسين، النزاعات الدولية، دراسة و تحليل النزاعات الدولية، منشورات خير الجليس، باتنة 2007.

47. قبيسي هادي، لسياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، 2008.
48. قدوري زبير سلطان، الإسلام و أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003.
49. كالينيكوس أليكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية مصر، د س ن.
50. كامل السيد مصطفى، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز الدراسات و البحوث النامية، القاهرة 2006.
51. كوردمسان أنتوني و خوسيه راموس، الصدر و الجيش المهدي التطور و القدرات و الاتجاه الجديد مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.
52. محمد رفعت إجلال، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية القاهرة: دار النهضة العربية، د س ن.
53. محمد فهمي عبد القادر، الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
54. محمد فهمي عبد القادر، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة عمان: دار وائل، 1997.
55. محمد ياسين محمد، الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن 2008.
56. مرقس سمير، الإمبراطورية الامريكية ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003.
57. المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسية: عشرة سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، بيروت، 2015.
58. المسوي كاظم، العراق صفحات من تاريخ السياسي، نشر و توزيع إلكتروني، دمشق، 2013.
59. المشاقبة أمين و سعد شلبي شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990_2008، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
60. مقلد إسماعيل صبري، "الاستراتيجية والسياسة الدولية"، الطبعة الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، لبنان، 1985.
61. المنياوي رمزي، الفوضى الخلاقة-(الربيع العربي بين الثورة و الفوضى؟!)، دار الكتاب العربي دمشق-القاهرة، 2012.

62. مورجانتو هانس جي، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان و السلام، ترجمة خيري حماد القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
63. ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: المستقبل العربي،1986.
64. مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية، (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوس)، القاهرة :مكتبة غريب، د س ن .
65. نوفل رهاب، مشروع مقاومة تقسيم العراق و تفتيته، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015.
66. هاتف مكي دينا، نظرية المباريات في علاقات إسرائيل الدولية في ضوء علاقتها مع دول الجوار مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، دس ن.
67. هاس ريتشارد، حرب الضرورة سيرة حربين على العراق حرب الاختيار، ترجمة: نورما نابلسي دار الكتاب العربي، لبنان، 2010.
68. هيكل محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة،2003.
69. يوسف حتي ناصف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

1) المعاجم و الموسوعات

1. أبو عيشة، عبد الفتاح موسوعة القادة السياسيين عرب و أجانب، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان، 2002.
2. عبد الفتاح الكافي إسماعيل، موسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دب، د س ن.
3. عتريس محمد، معجم البلدان جغرافي. اقتصادي. تاريخي. سياسي، دار الثقافية للنشر، القاهرة 2002.

2) قائمة المجلات و الدوريات

1 الأنباري حسن، الاستراتيجية الأمريكية في العراق، سلسلة اللقاءات الشهرية3، منتدى الفكر العربي الأردن، 2007.
2 باي أحمد، السياسة الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، دراسات استراتيجية، العدد 11، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
3 بجك باسيل يوسف، مشروع الاتفاقية الأمنية بين الراق و الولايات المتحدة الأمريكية، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 2008.

4 بخوش مصطفى، تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المفكر العدد الأول دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2006.
5 بهالا ريفا، إيران و الولايات المتحدة و المفسدات المحتملة للصفقة في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2008.
6 بولاك كينث، قاتل أو إحلال خيارات الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: مركز إدراك للدراسات و الاستشارات، مجلة الشؤون الخارجية فورين أفيرز، مج 95، العدد2، 26 فيفري 2016.
7 البيومي محمد أشرف، فضيحة النفط مقابل كشف لفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 2008.
8 جالتونج يوهان: أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع (عرض أحمد يوسف) السياسة الدولية – العدد 1، أكتوبر 1972.
9 الجلبي عصام، نفط العراق تجارب مريرة و مستقبل غامض، سلسلة اللقاءات الشهرية3، منتدى الفكر العربي، الأردن، 2007.
10 حارم عبد الله، رؤية في الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، مجلة الباحث، العدد الثاني كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2005.
11 الحازم عبد الله، رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، مجلة الباحث، العدد3 جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و القانونية و السياسية، 2005.
12 الحمداني رعد، واقع المؤسسات و القوات الأمنية و العسكرية العراقية الجديدة، و مدى قابليتها للإصلاح، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 2003.
13 دوغلاس إيان، هناء البياتي و أخرون، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية، مركز الدراسات الوحدة، العربية العدد 60، لبنان، 2008.
14 رجب إيمان أحمد، العراق بعد عام 2011 التحديات في الفترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، لبنان، 2012.
15 ستيل جوناثان، العراق طريق الخروج، المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 2008.
16 السعدي صبري زاير، قوة النفط و مساوئه في التجربة العراقية حالة تاريخية للشرق الأوسط المستقبل العربي، العدد60، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
17 السيد علي عبد المنعم، التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية الطويلة الأمد، مركز الدراسات العربية "بحوث اقتصادية عربية"، العدد 17، لبنان، 2010.

18 شعيبي عماد فوزي، الدلالات الإيديولوجية و الاستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش مركز البصرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد 2، الجزائر، 2006.
19 الصائغ محمد يونس يحيى، أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية، مجلة الرافدين للحقوق المجلد (11)، العدد (40)، 2009.
20 صباح ياسين، الطريقة الأمريكية في الابادة المليونية. العراق نموذجا، مجلة المستقبل العربي العدد 355، 2008.
21 صنوان هيثم كريم، العلاقات العراقية _التركية رؤية في إمكانات التعاون و احتمالات الصراع مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2008.
22 عبد العظيم زينب، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب– الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية، د ب ن ،2011..
23 عبد الفتاح الحاروني ،العالم العربي في ولاية بوش الثانية الفوضى البناءة، مجلة دراسة استراتيجية العدد الأول، الجزائر، 2006.
24 عبدولي سعيد الحسين، الفوضى الخلاقة – ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 11، تونس، 2013.
25 عبيدات خالد، الإرهاب، سلسلة اللقاءات الشهرية، منتدى الفكر العربي، العدد 3، الأردن، 2007.
26 العبيدي مثنى فائق مرعي، البعد الديني في الحرب الأمريكية لاحتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد4، العراق، د س ن.
27 علوان عماد صادق، من يصنع داعش وينشر الفكر الداعشي، مجلة الكتابات، د ب ن، 2 جوان 2015.
28 غريفيثس مارتن، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث 2008.
29 فرجاني نادر، احتلال العراق بين الادعاءات التحرير و مطامع الاستعمار، المستقبل العربي، العدد 293، بيروت، 2003.
30 فيش ليون يد ألكسندر، القوقاز مركز السيطرة على العالم و حلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى مجلة الانباء، العدد 39، 2008.
31 قحطان حارث عبد الله، أهمية منطقة بحر القزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، مجلة الآداب الفراهيدي، العدد10، 2014.
32 القصاب عبد الوهاب، الوجود الامريكي في العراق الخلفية و الآفاق المستقبلية رؤية استراتيجية سلسلة اللقاءات الشهرية3، منتدى الفكر العربي، الأردن، 2007.

33 الكواز محمد سالم أحمد، النفط مرتكز الحروب الأمريكية في القرن الحادي و العشرين، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مج6، العدد2، الموصل، 2007.
34 كوتي أندري، حرب العراق الخلافات و التحديات المستديمة، ترجمة: حسن حسن و آخرون مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
35 المجموعة الدولية للأزمات، ماذا بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ان تفعل في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، لبنان، 2000.
36 مشروع مراقبة إيرادات العراق، أمريكا و الماليات العامة للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 298 لبنان، 2000.
37 مؤسسة ستراتفور، تحليل اقتصادي العراق عملاق الطاقة الذي نام طويلا، المستقبل العربي، العدد 298، لبنان، 2000.
38 هدسون مايكل، سيناريوهات سياسة العراق ما بعد الاحتلال، المستقبل العربي، العدد298، 2003.
39 هنتنجتون صامويل، صدام الحضارات–إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب،1999.
40 الياسري أكرم، أمل عبد محمد علي، استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي مع استراتيجيات مقترحة لإدارة الصراع في المنظمات الأعمال العراقية، مجلة أهل البيت، العدد5، دس.

3) المجلات و مقالات إلكترونية

1. بريس ريتشارد، أمريكا و السعودية تكامل الحاضر ...تنافر المستقبل، تر: سعد هجرس، تقدير الكونجرس الأمريكي، متاحة على الرابط:
http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_77.pdf، تم الاطلاع عليه في 2016/04/29، على الساعة 21:40.
2. بولمكاحل إبراهيم، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة قسنطينة، د س ن، متاحة على الرابط:http://boulemkahel.yolasite.com /، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12 على الساعة 23:55.
3. بينر ليونيل، كيف تعمل حروب الوكالة وما هو مستقبلها، ترجمة: نون بوست، مصدر فورين أفيرز متاحة على الرابط:https://www.noonpost.ne، تم الاطلاع عليه في 2016/04/26، على الساعة:20:44.
4. بيومي سامي، الحروب بالوكالة هل تتحول إلى سمة مميزة للقرن الواحد و العشرين، درع الوطن متاحة على الرابط:http://www.nationshield.ae/home/details/research، تم الاطلاع عليه في 2016/04/15، على الساعة:23:10.
5. التغير في النظام وسياسات النفط، متاحة على الرابط:

http://revsoc.me/publications/20723/8، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 22:00.

6. جبر دينا محمد، علوان ابتسام حاتم، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسة و تأثيرها على توازن القوى الدولي، متاحة على الرابط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27060، تم الاطلاع عليه في 2016/04/24 على الساعة:22:22.

7. جبوري عبد الوهاب محمد، اتجاهات الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، مركز الدراسات الإقليمية العدد الخامس جامعة الموصل، متاحة على الرابط :
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=31226 ، تم الاطلاع عليه في 2016/04/03 على الساعة 21:45

8. الجوادي محمد، نهاية عصر الحروب بالوكالة، الجزيرة نت، متاحة على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/12/4/ ، تم الاطلاع عليه في: 2016/04/21، على الساعة:22:15.

9. جويجاتي رفيق، سياسة الاحتواء، الموسوعة العربية، متاحة على الرابط: البحوث/الاحتواء-سياسة/ http://www.arab-ency.com/ar، تم الاطلاع عليه في:2016/04/05، على الساعة:22:10.

10. حسين العفيف زيد،" حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن و الجمعية العامة": متاحة على الرابط: http://vb.sonaa- geria.org، تم الاطلاع عليه في 2016/03/23 على الساعة:09:55.

11.حسين خليل، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق و خلفياته الاتفاقية الأمنية، متاحة على الرابط: https://iraqibeacon.wordpress.com، أطلع عليه بتاريخ 2016/04/23، على الساعة 22:25.

12.خالد أسامة، قطع النفط على أمريكا قصة كاملة، المقال، متاحة على الرابط: http://www.almqaal.com/?p=2928، تم الاطلاع عليه في 2016/04/23، على الساعة،22:30.

13.خشيان علي، نظرية الفوضى الخلاقة ...لماذا اختارت الإخوان المسلمين لتنفيذها، مجلة الرياض متاحة على الرابط: http://www.alriyadh.com/918706، تم الاطلاع عليه في 2016/04/17 على الساعة 21:55.

14.الخطيب نهاد، السياسة الامريكية نظرية الاحتواء المتعدد، مقالة دنيا الوطن، متاحة على الرابط: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/04/21/363818.html، تم الاطلاع عليه في 2016/04/17، على الساعة 21:30.

15.خلاصي خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثورة و الفوضى "آراء و مناقشات"، مجلة المستقبل العربي، متاحة على الرابط:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60664، أطلع عليه في :2016/03/08، على الساعة:20:55.

16.راتان فراس، الفوضى الخلاقة ومشروع شرق الأوسط الجديد(الحلقة الأولى)، شبكة فراس، متاحة على الرابط:http://fpnp.net/site/news/54308، تم الاطلاع عليه في2016/04/21، على الساعة: 21:20

17.رحومة دينا، فايد فارس، الفوضى الخلاقة وتداعيتها على الامن الإقليمي، المركز العربي الديمقراطي متاحة على الرابط:http://democraticac.de/?p=17753، تم الاطلاع عليه في 2016/04/23 على الساعة 20:15.

18.السلامات حمزة، الفوضى الخلاقة كأحد مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، متاحة على الرابط:

19.http://rawabetcenter.com/archives تم الاطلاع عليه في 2016/04/12، على الساعة 22:22.

20.سني محمد الأمين، دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي، مركز الشرق العربي متاحة على الرابط:http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-08-05.htm، تم الاطلاع عليه في 2016/04/24، على الساعة 22:23.

21.سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية، شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات، متاحة على الرابط:http://diae.net/14063، تم الاطلاع عليه في 2016/04/15، على الساعة 23:22.

22.الشافي عصام عبد، الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية، المركز العربي للدراسات والأبحاث 2011، متاحة على الرابط :

23.شهاب علي، التحول في الاستراتيجيات العسكرية الأمريكية الحديثة، متاحة على الرابط:

http://www.alahednews.com.lb/26994/76/، تم الاطلاع عليه في 2016/05/15، على الساعة 18:22.

24.صلاح عامر، نظريات في العلاقات الدولية "نظرية الواقعية"، مبادرة الباحثون السوريون، متاحة على الرابط:www.syr-res.com?R1676، تم الاطلاع عليه في:2016/04/12، على الساعة:22:30.

25. عبد الرحيم نسرين، أمريكا تحارب بالوكالة وتقبض الثمن، صحيفة روزاليون، متاحة على الرابط: https://www.rosaeveryday.com/news/ ، تم الاطلاع عليه في 2016/04/19،على الساعة 21:30.

26. عبد الشافي عصام، الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية، متاحة على الرابط: https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/eVNyCY0LJSc، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 20:05.

27. عبد الفتاح ياسر، دور النفط في الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، مجلة الألوكة، متاحة على الرابط: http://www.alukah.net/world_muslims/0/67265/، تم الاطلاع عليه في 2016/04/28، على الساعة: 21:22.

28. عبد الكريم إسماعيل، السياسية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة متاحة على الرابط: http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2011-dafatir/259-2013-04-28-16-03-37، تم الاطلاع عليه في 2016/04/29، على الساعة 23:31.

29. عبد المجيد مروة محمد عبد الحميد، التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر (2001-2015)، المركز الديمقراطي العربي، متاحة على الرابط:http://democraticac.de/?p=26157، تم الاطلاع عليه في 2016/04/18، على الساعة 17:55.

30. العجيان صالح، نظريات في العلاقات الدولية، الباحثين السوريين، متاحة على الرابط: http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=12&t=26960، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 23:44.

31. عمران عمرو، واشنطن ولندن تنقلان الحرب بالوكالة مع روسيا إلى الأراضي المصرية، مجلة الخبر متاحة على الرابط:http://khabaragency.net/news42015.html، تم الاطلاع عليه في 2016/04/09، على الساعة 18:30.

32. غازي حسين، الحرب الاستباقية على العراق أهدافها ومصيرها ومحاكمة الرئيس بوش كمجرم حرب متاحة على الرابط http://library.tebyan.net/fa/Viewer/Text/113567/23#22 ، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة 21:22.

33. الفراج أحمد، الفوضى الخلاقة، الجزيرة العربية، متاحة على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/01/26، تم الاطلاع عليه في 2016/04/28، على الساعة 21:22.

34. الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة، منتديات ستار تايمز، متاحة على الرابط: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31740609، تم الاطلاع عليه في 2016/04/12، على الساعة 22:22.

35. القحطاني علي بن حسن، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، مج48، الإسكندرية، 2011.

36. القروي هشام، كينان... ونظرية الاحتواء، بحوث، 2010، متاحة على الرابط: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_7012.html، تم الاطلاع عليه في:2016/04/10، على الساعة :21:55

37. كاخيا إبراهيم إسماعيل، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة و الذاهب العسكرية السائدة، متاحة على الرابط: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=5084790، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة:21:22.

38. كالينيكوس أليكس، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، متاحة على الرابط : www.whitehouse.gov، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة 21:22.

39. كالينيوس ألكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر متاحة على الرابط:www.e-socialists.net ، تم الاطلاع عليه في 2016/04/24، على الساعة 12:33.

40. الكناني إياد هلال حسين، سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية، الأصول الفكرية و الأبعاد الدولية و الإقليمية، شبكة ضياء المؤتمرات والدراسات، متاحة على الرابط: http://diae.net/14063، تم الاطلاع عليه في 2016/04/21، على الساعة 21:43.

41. محي الدين محمد قاسم، الدولة المارقة رؤية الأمريكية للعالم أحداث 11 سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاحة على الرابط: http://www.hadaracenter.com/pdf، أطلع عليه بتاريخ 2016/04/26، على الساعة 20:13.

42. ناصر عبد الرحمان، ما هي الحروب بالوكالة، مجلة ساسة، متاحة على الرابط: http://www.sasapost.com/what-is-a-proxy-war/، تم الإطلاع عليه في 2016/04/12 على الساعة:18:22.

43. نظرية (صدام الحضارات) والسياسة الأمريكية، متاحة على الرابط: http://www.alsakher.com/showthread.php?t=113837، تم الاطلاع عليه في 2016/04/22، على الساعة 23:22.

44. هل ستشهد المنطقة مزيدا من الحروب بالوكالة، مقالات التحرير، متاحة على الرابط: http://www.tahrirnews.com/posts/، تم الاطلاع عليه في 2016/04/09، على الساعة 18:30.
45. هل يصلح تحالف الحضارات ما أفسدته مؤامرة هانتنجتون و المحافظين الجدد، 2015، متاحةعلى الرابط: https://arabic.rt.com/news، تم الاطلاع عليه في 2016/04/17، على الساعة 21:44.
46. وادي عبد الحكيم، نصيرة زهواني و أخرون، بحث في الاستراتيجية المفهوم و النظرية، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان و متابعة العدالة الدولية، متاحة على الرابط: http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=2616، تم الاطلاع عليه في 2016/04/18، على الساعة 21:35.
47. وكالة رويترز، انسحاب قوات الغزو الأمريكي للعراق و تسليم كافة المسؤوليات إلى السلطات العراقية بعد قرابة تسعة أعوام من الاحتلال، متاحة على الرابط:
http://www.swissinfo.ch/ara/%2، أطلع عليه في 2016/03/12، على الساعة 22:30.

4) الأعمال الغير منشورة :

1. استبراق وهيب فؤاد،"المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق تحليل مجلة نيوزويك –النسخة العربية"، مذكرة ماجستير، (قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا)، 2009 .
2. سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية)، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997
3. العقابي علي عودة، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول و النشأة و التاريخ و النظريات رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، بغداد، 2010
4. محجوب محمد صالح خديجة، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، د س ن.
5. وناسي لزهر، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

5) المراجع الأجنبية:

–Livre

1. Charler Philippe David, la politique étrangère de Bush formulation et décision, tous droit réservé IFRI, France, 2005
2. Cunningham William G, " Theoretical Framework for Conflict Resolution"1988
3. G.H.Snyder and P. Diesing ,Conflict Among Nation(Princeton Un. - press: 1977)

4. Gilles Andréani, IRAK Guerre et Chaos ,En Temps REEL, 12 décembre 2003
5. http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm, vu en 5/04/2016, l'heur 10:33.
6. James L. Richardson, Crisis Management, In, New Issues International Crisis Management, Edited By Gilbert R. Winham, U.S.A , Colorado Mestview Press.Boulder & London , 1988
7. Jonathan M. Roberts, Decision-Making During. International Crisis, London, Macmillan Press, LTD,
8. Joseph S. Nye, Jr. Understanding international conflicts: an introduction to theory and history, New York, Harper Collins college publishers, first edition, 1993
9. Larry Diamond, SQUANDERED VICTORY The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy Iraq, Times Books, 2005
10. MEDACT, Collateral Damage The Health and Environmental Costs Of War on Iraq, Published by MEDACT, London,2002,http://www.medact.org
11. Melvyn. P. Leffler, Remembering George Kenan: lessons for Today. Special Report, United States, institute of peace, Washington DC. December 2006
12. Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations?, Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Published by: Council on Foreign Relations, 1993
13. Scott Ritter, Guerre a L'Irak ce qui L'équipe Bush dit pas, BussireCamendanImprimeries, France, pp 16_20.
14. Stéphane Taillat, Chaos réveil et Sursaut succès et limite de la stratégie de surgé en IRAK 2007_2009,institut de recherche stratégique de l'école Militaire,France,
15. Steve Chan: Chinese conflict calculs and Behavior: Assessment from A Perspective of conflict Management (Vol xxx, No 3, April 1978) p:391.

الفهرس

شكر وعرفان..... أ

الإهداء..... ب

مقدمة..... أ– ث

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة..... 07-53

تمهيد..... 07

المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي..... 08-29

المطلب الأول: تعريف و أنواع النزاع الدولي..... 08-25

المطلب الثاني: مصادر و مناهج تحليل النزاع الدولي..... 25-29

المبحث الثاني: مفهوم إدارة النزاع الدولي..... 30-42

المطلب الأول: تعريف إدارة النزاع الدولي..... 30-33

المطلب الثاني: وسائل و أساليب إدارة النزاع الدولي..... 33-42

المبحث الثالث: النظريات الاستراتيجية لإدارة النزاعات الدولية..... 43-52

المطلب الأول: نظريات إدارة النزاعات الدولية..... 43-48

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة النزاعات الدولية..... 48-52

خلاصة..... 53

الفصل الثاني: الاستراتيجيات الأمريكية لإدارة النزاعات الدولية..... 55-117

تمهيد..... 55

المبحث الأول: المرتكزات النظرية للاستراتيجيات الأمريكية..... 56-80

المطلب الأول: النظرية الواقعية..... 56-65

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية..... 65-74

المطلب الثالث: صدام الحضارات..... 74-80

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأمريكية التقليدية..... 81-96

المطلب الأول: استراتيجية الاحتواء..... 81-88

المطلب الثاني: استراتيجية التطويق (الحرب بالوكالة)..... 88-93

المطلب الثالث: استراتيجية الصدام (التدخل العسكري)..... 93-96

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية الحديثة..... 97-117

المطلب الأول: استراتيجية الحرب الاستباقية (الحرب الوقائية)..... 98-102

المطلب الثاني: استراتيجية الفوضى البناءة (الفوضى الخلاقة)..... 102-112

المطلب الثالث: استراتيجية اكتساب النفط العالمي..... 112-117

خلاصة..... 118
الفصل الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية لإدارة النزاع العراقي..... 169-120
تمهيد..... 120
المبحث الأول: استراتيجية إدارة النزاع في الفترة (2006/2003)..... 147-121
المطلب الأول: الدوافع الاستراتيجية للتواجد الأمريكي في العراق..... 130-121
المطلب الثاني: استراتيجية الحرب الاستباقية الوقائية..... 142-131
المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بعد احتلال العراق..... 147-142
المبحث الثاني: استراتيجية إدارة النزاع في الفترة (2014/2007)..... 160-148
المطلب الأول: عوامل تبني الاستراتيجية الجديدة..... 155-148
المطلب الثاني: استراتيجية الشراكة الأمنية 2008 كآلية
لدعم الانتقال الديمقراطي..... 159-155
المطلب الثالث: من استراتيجية الانتصارات العسكرية إلى استراتيجية
الفوضى البناءة..... 160-159
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية..... 168-161
المطلب الأول: تداعيات الاستراتيجية الأمريكية على أطراف النزاع..... 163-161
المطلب الثاني: متغيرات ما بعد الثورات العربية و انعكاساتها
على الاستراتيجية الأمريكية..... 165-164
المطلب الثالث: المعضلة الأمريكية بين استراتيجية النصر أو الانسحاب..... 168-165
خلاصة..... 169
الخاتمة..... 173-171
ملاحق..... 202-175
قائمة المصادر و المراجع..... 217-204
الفهرس..... 220-219
قائمة الملاحق..... 222

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملحق يوضح تدابير الأزمة لتسوية النزاعات	175
02	ملحق يمثل قرار مجلس الأمن رقم 1441 المنعقد في 08 نوفمبر 2002	176
03	اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة و تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق	192
04	ملحق يمثل اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق	183
05	الخريطة السياسية لدولة العراق	202